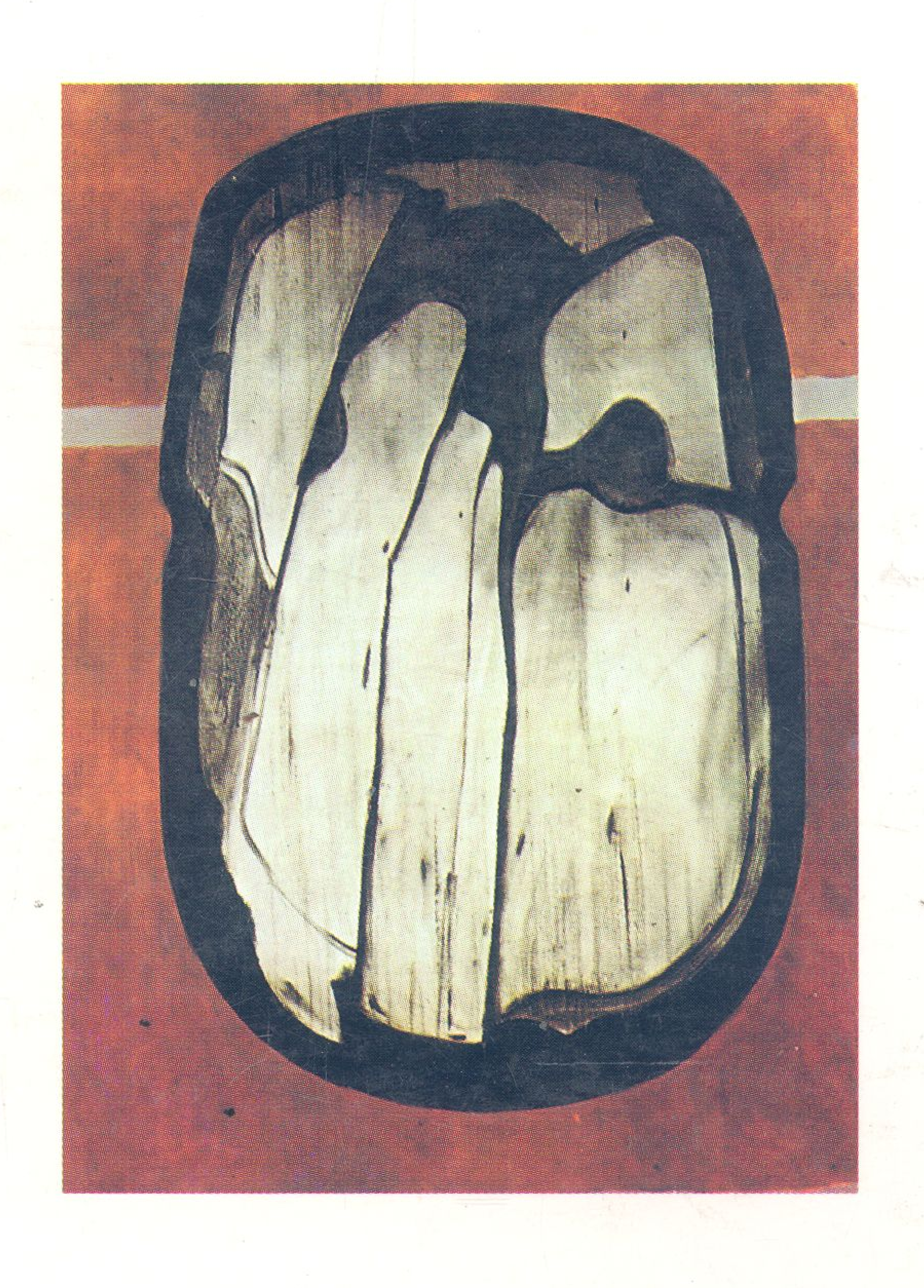
عبد الإله بلقزيز

الأنفاق والآفاق

رؤية مستقبلية للصراع العربي - الإسرائيلي



أفريقيا الشرق

الأعماق والآفاق

رؤية مستقبلية للصراع العربي-الإسرائيلي

المؤلف ـــ عبدالإله بلقزيز

عنوان الكتاب

الأنفاق والآفاق

رؤية مستقبلية للصراع العربي ـــ الإسرائيلي

رقم الإيداع القانوني : 1097/1999

ردمك : 3-162-25-9981

أفريقيا الشرق ـ المغرب

159 مكرر شارع يعقوب المنصور ـــ الدار البيضاء

الهاتف : 25.95.04 - 25.98.13 ـــ فاكس : 44.00.80

أفريقيا الشرق ـــ بيروت ـــ لبنان

ص. ب. 3176 - 11

عبد الإله بلقزيز

الأنفاق والآفاق

رؤية مستقبلية للصراع العربي-الإسرائيلي

أفريقيا الشرق

«هناك صراع بين طرفين على أرض غير قابلة للتقسيم : أولهما لديه الحق - ويمكن أن تكون لديه القوة والثاني لديه القوة، ولا يمكن أن يكون لديه الحق».

محمد حسنين هيكل

إلى جورج حبش

مقدمــة

طَالَعَنَا مستهلٌّ عقد التسعينات بحوادث سياسية جسيمة وفادحة العواقب على توازن البلاد العربية مع ذاتها، ومع العالم من حولها. حَمَلَ جديداً كونياً جَلَلاً هو انهيار معسكر دولي قامت سياسات العرب المعاصرة على محالفته وتوظيف قدرته. وسَاقَ لها نتائج منه في شكل -حربٍ عَصَفَتْ بقوتها العسكرية، وفي شكل مشاريع سياسية انتزعت منها حقوقها انتزاعاً صادقت -هي- عليه ! وبين هذه وتلك، نشأ من الوقائع والحقائق القاسية ما أدخل هذه البلاد وأهلها في نفق ضيق مظلم لا تتبيَّن معه آفاقٌ أو تباشرُ أمان، ولا يستقر معه الاعتقاد بأن حبل المحنة قصير المدى والأمد. وإذا سَاغَ للمرء أن يصف ما جرى ويجري بلغة أهل الحرب، لكان أصدق الوصف عليه أن يقول إن هذه البلاد تعيش اليوم تحت رحمة أحكامٍ قاهرةٍ لعملية هجوم عليها من الخارج : هجوم تعاقبت حوادثه في صورتين : في صورة **عقاب عسكري**، ثم في صورة **استرقاق سياسي**. غير أن الصورتين معاً تحملان في تضاعفيهما ملامح عناصر أخرى تنتمي -في الإجمال- إلى المشهد العسكري وإلى المشهد السياسي، وإن كانت ذات أداتية وظائفية خاصة مستقلة عن جدلية العنف والتفاوض : التي تَخْتَصِرُ المشهدين الرئيسَيْن (العسكري والسياسي). ومن تلك العناصر : **الضغط الاقتصادي ، والحرب الأمنية** :

الحرب أول شكل مادي مباشر لذلك الهجوم المعاكس الذي تتلقاه البلاد العربية من مصادر عدوان خارجية منذ مطلع عقد التسعينات من هذا القرن. لم تكن هذه المرة حرباً عادية شأن تلك التي تجرعها العرب

في 1948، و1956، و1967، و1982، أو التي استطابوا كأسها في 1973 وفي ما بين 1980 ــ 1988 (بين العراق وإيران)، كانت حرباً مختلفة : مجنونة وشرسة بقدر أعنف، وبعيدة المدى والتأثير بحيث تُحْتَسَب عواقبها بالعقود لا بالسنوات. كانت حرباً من النوع الذي يتطلع إلى أبعد من إلحاق الهزيمة العسكرية بالخصم : كانت تريد تسليم السلاح، كل السلاح، حتى لا يبقى في القدرة الاستراتيجية العربية ما يزعج مصالح وأمن القوة الكونية الكبرى وعشيقتها المدلَّلة في المنطقة ؛ ثم كانت تريد هذا السلاح حتى يدخل العرب المفاوضة بدون قوة قد ترتفع معها لهجة مطالبهم ! لم يكن العراق وحده المطلوب في تلك الحرب الوحشية، وإن كان هو من وقع عليه ــ حصراً ــ ذلك الاعتداء، كان العرب جميعاً مطلوبين حتى تَلِينَ شوكَتُهُم، وتخرَّ قواهم، فيتداعون إلى طلب السلامة بأي ثمن. وهذا عين ما حصل !

ثم تكرَّر المشهد نفسه في جحيم «عناقيد الغضب» في لبنان بعد انصرام سنوات خمسٍ من إعصار «عاصفة الصحراء» في العراق. وكما العراق جرَّب أن يتمرد على «النظام الشرق الأوسطي» ــ رديف الأول ــ الذي تحكمه إسرائيل أصالة عن نفسها ونيابة عن غيرها (الذي يحكم النظام الأول)، وعلى غرار ما تعرَّض له العراق، تلقى لبنان وشعبه وبناه التحتية عقاباً عسكريا بالغ الضراوة والوحشية. ومع أنه كان الوحيد الذي أصيب بنار الاعتداء ذاك، فقد كان العقاب جماعيا في مرماه : كان يتغيَّا تأديب كل أولئك الذين تصوَّروا ــ من العرب ــ أن في وسعهم إبداء أي لونٍ من الاعتراض على تولية إسرائيل حاكماً على المنطقة، مطلق المشيئة والإرادة، بحيث يسوغ له أن يقول ــ على مقتضى أمْر سيّده الأكبر ــ «كن فيكون» !.

كان عنفاً فيزيقيا رهيباً ذاك الذي تعرَّض له الوطن العربي في سنوات 1991 و1996 و1998 بالجملة، وفي ما بينها بالتقسيط. وهو إذا كان يعني شيئاً ذا قيمة في التحليل، فهو أنه، وعلى الرغم من كل حالات الاعتهار السياسي التي عرفها ويعرفها، قويّ الشكيمة بحيث لا يؤخَذ بسهولة كما أُخِذَتْ قبله بقاع وقلاع كانت في عداد المستعصيات على المراودة والتطويع !

ومثل الحرب كان **الاسترقاق السياسي** الذي جرى تحت عنوان معلوم : التسوية (تسوية الصراع العربي ـــ الإسرائيلي). أُطْلِقَ على الأمر اسم «السلام»، ولم يكن ذلك شأنه : كان ـــ بالأحرى ـــ استعباداً سياسيا لا سابق له في المهانة وتمريغ الكرامة. فالذين ابتدعوا مقولة «الأرض مقابل السلام» تأوّلوا المقولة على النحو الذي أرادوه، وما كان على الذين سقطوا في حبائلها من عرب اليوم سوى أن يقبلوا مرغمين البَصْمَ على نتائج الصفقة التي قامت على أركان المقولة إياها ! وقد خرجت من جوف هذا التأويل معادلة على درجة مضحكة من المفارقة : «إسرائيل» تمنح العرب السلام مقابل منحهم إياها الأرض (والأسواق والمياه استطرادا) !. . عليهم السلام !

ما جرى في جولات الحوار بين : «مدريد»، و«واشنطن»، و«أوسلو»، ثم في «طابا» و«وادي عربة»، و«الخليل» و«واي ريفر»، كان أشبه بمسرحية كوميدية تراجيدية : كان اعتصارا سياسيا هادئا لحقوق البشر في بلاد العرب، وسرقة في غاية الذكاء لها، برضىً من مفاوض وصل إلى مركز السلطة في ديارنا العربية من خارج إرادة الناس الجمْعيَّة ! لم يطلب منه أحدٌ أن يفاوض أو أن يتنازل عن الحقوق، ولا هو استشار أحداً في ذلك ! أما الذين استفردوا به في مائدة «التفاوض»، فكانوا يعرفون أنه لا يستطيع سوى أن يسلِم لكي يَسْلَم ! فهو لا يملك من يحميه من غضب شارعه سوى من اقترح عليه الشراكة الكاملة في صناعة «السلام» : أعني في صناعة التطويع الإستراتيجي لمنطقةٍ أقلقت القوى، وأقلقت أولي الأمر فيها، بسبب ما استمرت تُبْدِيهِ من روح «كربلائية» على ما في أمر دنياها من ضراوة محن تعاقبت عليها ! كانت الشراكة المطلوبة من نوع الاقتران الذي حمل عليه الاشتراك في المصير الواحد : مصير السيد ووكيل مصالحه !

لم تكتف القوى المنتصرة في الحرب على «المعسكر الاشتراكي» وعلى النظام العربي بانتزاع اعتراف عربي وفلسطيني «بالسيدة إسرائيل» في قلب المشرق العربي، بل تطلعت إلى استكماله باعترافٍ عام بدورها الإمبراطوري في المنطقة : طلبت لها الماء والهواء والنار ـــ بعد التراب (الأرض) ـــ وهي عناصر الوجود الأربعة (أو الاسطقسات في لغة فلسفة العصر الوسيط) !

فجاءها التراب ــ إلاّ بعضه ــ طائعاً في واشنطن ووادي عربة، ثم جاءها الهواء (فتح النوافذ المغلقة أو التطبيع) في «مؤتمر التنمية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط» في الدار البيضاء، ثم في تابعيه «مؤتمر عمّان»، و«مؤتمر القاهرة» و«مؤتمر الدوحة»، وسوف يأتيها الماء والنار (سلاح العرب) في «المفاوضات متعددة الأطراف» قريبا ! وبالجملة، طلبت لها دوراً إقليميا يحوّلها مركزاً والعرب أطرافاً، فلم تجد إلا بعض مقاومة رمزية من مصر وبعض الخليج تشبه انتفاض جسم الثور المذبوح ! هل هناك استرقاق سياسي أكثر من أن تتحول دولة مصنوعة من رتق بشري أرخبيلي، تعداد ساكنتها خمسة ملايين ويزيد قليلا، حاكماً لأمة ممتدة في المكان وفي الزمان يزيد أهلها عن ربع مليار نفس !

ثم جاء الضغط والابتزاز الاقتصاديين يترافق مع الحرب والاسترقاق السياسي ويستكملهما. كانت مقايضة الحكومات العربية على مواقفها وعلى «استقلال» قرارها بالقروض و«المعونات» شكله الابتدائي «المهذّب»، لكنه جَنَحَ إلى السفه والوحشية حين تَحَوَّلَ إلى حصار اقتصادي جائر لم يَعُدْ يَقْوَى على إخفاء أهدافه في ممارسة أقصى درجات الابتزاز قصد تحصيل التنازل العربي وفرض الامتثال لمشيئة قوى العدوان. حصل ذلك ــ بدرجات متفاوتة ــ في العراق، وفلسطين، وليبيا، فأتى يعبّر عن انهيار مروّع في الأخلاق السياسية وفي مبادئ وقيم الصراع : باتت المعاقبة الجماعية للشعب سبيلا سالكاً أمام استدرار تنازل الحكام ! وهو الأمر الذي لم يَعُدْ يخفي أن الذين توسلوا به أداةً للإخضاع يعبرون عن أعلى درجات الوضاعة الأخلاقية، وينتهكون جميع الأعراف التي تعارفت عليها البشرية في السيرة الذاتية لصراعاتها منذ غابر التاريخ ! هل نحتاج إلى دليل إضافي كي نقول إنها أخلاق رعاة البقر ورعاة خرافة «التفوق العرقي» من الحاخامات التوراتيين و «العلمانيين» المهووسين بأسفار الحقد وحقد الأسفار؟ ! ليس يهمُّ أن يموت الناس جوعاً بعشرات الآلاف ــ كما قضى الهنود الحمر ــ ما دام الأمريكي مأمون الجانب من «رعاع» ينازعونه «حقه» في حيازة ثروتهم، ومادام الإسرائيلي قادراً

على أن يدخل جُحْرَه في أمان واطمئنان، ف «الآخر» (عند الأمريكي) و«الغوييم» (عند اليهودي) لا يستحق الحياة! عبَّرت النازية الألمانية عن شيء من ذلك، لكنها ـــ قطعا ـــ كانت أكثر تواضعاً و«تحضراً». !

ومثل الأساليب الثلاثة الفاضحة، أتى أسلوب الحرب **الأمنية** يعبر عن إرادة السيطرة تلك. لم يكن يطلب لكي يكون شرعيا سوى توقيع حكومات العرب على حق زبانية النظام الأمريكي ـــ الصهيوني الجديد في ملاحقة وتعقُّب المقاومة العربية وإنزال العقاب بها باسم مقاومة «الإرهاب». وقد أعَدُّوا لذلك العُدَّة، فجمعوا من جمعوا في مؤتمر «شرم الشيخ» (بعد تسعة وعشرين عاماً على إغلاقه في وجه «إسرائيل» والملاحة الدولية يوم كانت كنيتُه «مضائق تيران») ليستحصلوا قراراً بتكفير المقاومة! ولم يُخْفِ هذه الحقيقة أن من التأم جمعهم في المؤتمر اجتمعوا تحت اسم «مؤتمر صانعي السلام»، ذلك أن إنقاذ «السلام» في عرفهم ـــ وهو موضوع المؤتمر ـــ لم يكن يعني سوى كبح المقاومة (استئصال «الإرهاب» في لغة أهل التسوية)، وهو ما كشف عن نفسه سريعاً في العدوان الصهيوني على لبنان وفي حملة شرطة الحكم الذاتي على المقاومة.

❋ ❋ ❋

لم يكن كل ذلك الذي جرى من نزيفٍ في الأوضاع العربية من تدبير قوى خارجية لا تريد للأمة عافيتها واستقرار أحوالها، بل هو أتى ـــ أيضا ـــ ثمرةً مُرّة لسياسات رسمية خاطئة أساءت التعاطي مع حقوقنا، وجنحت إلى المساومة غير المشروعة عليها، تحت وطأة الخوف من ردود فعل سيد النظام الدولي «الجديد»، وشركاه في قسمة عالم ما بعد الحرب الباردة، عليها وعلى «عصيان» النخب العربية الحاكمة لأمره الذي لا يَعْصَاه «إلا هالك»! ولقد كانت تلك السياسات بمثابة السندان الجاهز لاستقبال ضربات المطرقة الأمريكية ـــ الصهيونية الواقعة على جسم الأمة وعلى حقوقها القومية وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، مثلما كانت الرّافعة

التي نهض عليها خطاب التفاوض والمساومة المعترف به عالميا شريكا في البحث عن «السلام» ! ولقد بحث العرب عن هذا «السلام» ــ حكامهم نعني ــ بعد أن أعْيَتْهُم الحيلة لتحصيل الحقوق بالقوة المشروعة والمعترف بها. فانصرفوا له بِهِمَةٍ لم تُعْرَف عنهم في مضمارٍ آخر كالبناء، والتنمية، مثلا. بعضُهم قضى، وبعضهم ما زال ينتظر، «وما بدَّلوا تبديلا» !

كان الطريق إلى ذلك «السلام» وعراً، متعرّجا، ومكلفا. وقد رتَّب على الأمة غرامات فادحة من أرضها، وحقوقها، وكرامتها القومية ! الذين قطعوه حتى النهاية، بلغوا نهايتهم، ولم يَبْقَ لهم من تقاليد الكلام الفخم إلاّ بعض وَلْوَلَةٍ وعويل يطلقونهما في الفضاء تعْييراً ل «إسرائيل» التي لم تَجْنَح ل «السلام» حيث جنحوا، ولا بادلت تنازلاتهم ب« وعد» ! وكيف تَعِد أحداً وهي المشمولة ب «الوعد الإلهي»، وب «وعد بلفور»، وبالوعد الأمريكي بالحماية وضمان التفوق حتى آخر دولار؟ ! أمّا الذين تنبهوا للمصيدة، فقد توقفوا عند نقطة من المسار مطالبين بإعادة تنظيم اللعبة على أسس واضحة !

هل كان ذلك كله ضروريا. أم كان ثمة من خيارات أخرى غير التدحرج إلى الحتف والوغول في شِعابَ القتامة؟

كثيرون يتطوعون للقول إن باب الخيارات كان مقفلا، وإن الذهاب إلى التسوية كان مسلكا اضطراريا، وإن استحالة حسم الصراع بالحرب لم يعُد يُفْرِدُ مكانا لغير السياسة، ولأن الحقوق لا يمكنها أن تنتظر الفرج إلى ما لا نهاية، فلم يتبقَّ ثمة من مهرب من ممارسة هذا الصراع بالسياسة.

طيب، لنفحص هذه النظرة بفحص العلاقة بين الحرب والسياسة.

* * *

في المأثور الاستراتيجي المعاصر أن السياسة حربٌ تجري بأدوات أخرى. والمفهوم من ذلك أنها تعبر عن فعالية صراعية هادفة إلى تحصيل

المصلحة باستعمال أسلحة الضغط المادي والرمزي لفرض التنازل على الخصم. ويصدق هذا المعنى على السياسة ــ أكثر ما يصدُق ــ حين تعبر هذه عن نفسها في شكلٍ محدَّدٍ هو التفاوض. ففي التفاوض، نعثر على سائر أشكال الضغط، والابتزاز، والمخادعة، والمغافلة، والهجوم، والتراجع. . . ، أي على سائر تقنيات الحرب التي يركبها الضباط والجنود في ميدان القتال لتحقيقَ الهدف الذي انفجر الصدام المسلح من أجله. وليس في هذا مَبْعَث غرابةٍ مادامت السياسة بمعناها الحديث، شأنها شأن الحرب، علماً قائم الذات لا يفقه شؤونه إلاَّ من خاضوها على مقتضى الدراية والحساب الاستراتيجيين، لا على مقتضى الارتجال والمزاجية. فكما أن جيشا يخسر المعركة متى فَقَد القدرة على إنجاز التخطيط العلمي الدقيق لمختلف فصولها، كذلك تخسر النخبة السياسية معركتها متى أجْرَتْ أمور السياسة على مقتضى رهانٍ غير محسوب. وهذا شأنها في كل تفاوضٍ مرتجل يفضي إلى تسويةٍ مُجْحفة على مثال ما نشهده، اليوم، في ديارنا العربية !

بعضٌ من يأخذ بهذه القاعدة من المشابهة التلازمية بين الحرب والسياسة يذهب إلى الاعتقاد بأن حَمْلَ معنى السياسة على معنى الحرب إنما هو من باب إقرار صلة التلازم بين كفاءة المحارِب وكفاءة المفاوض. فيكون مُسْتَقَرُّ افتراضِهِ ذاكَ القَطْعُ بأن السياسة تكسب معركة المفاوضة مع العدو واستيلاد التسوية العادلة والمشرِّفة كلما أمكنها أن تسلك سبيل العقلانية والكفاءة والحنكة، بل والدَّهاء. فالمفاوض المحنَّك ــ في مَزْعُومِهَا ــ هو قابلة الحقوق والمصالح، وهو يكون كذلك، متى التزم الثوابت (والخطوط الحُمْر) التي ترسمها له قيادته السياسية، وتفرضها عليه مرجعية عليا في عملية التفاوض.

يُخْفي هذا الفهم لعلاقة السياسة بالحرب حقيقةً خَلْفية وتأسيسية غير قابلة للتجاهل : لا تكون السياسة ــ والمفاوضة منها ــ امتدادا للحرب إلا متى كان موقع السياسة مسنودا بالقوة المادية، وبضمنها القوة العسكرية. نعم، ليس من شك في أن التفاوض يستدعي الكفاءة والحنكة ــ حُكْماً ــ

ولا يستقيم أمرُه دونهما، غير أن الذي لا يقبل التجاهل هو أن المفاوضة تتقرر ـ في الجزء الأعظم من نتائجها ـ حتى قبل أن تكون قد بدأت جولاتُ حوارٍ : تتقرر على قاعدة حقائق توازن القوى المادية على الأرض. وعلى ذلك، لا تحصد المفاوضةُ، أيةُ مفاوضة، إلا ما سَبَقَ وجرت حراثتُه عسكريا. أمّا هامش النجاح لدى المفاوض الحنّك، فهو أضيقُ مما يعتقد هو عن نفسه إن كان موقعه التفاوضي متهالكاً في خلفيته.

❄ ❄ ❄

عودٌ على بدء. . . لا تكون السياسة حربا بوسائل أخرى، ولا تكون امتداداً للحرب إلا بالمعنى الذي يُسْتَفَادُ منه أننا لا نحصُد في السياسة ـ والمفاوضة منها ـ إلا ما زرعناه في ميدان تنمية القوة الاستراتيجية. يستطيع المنتصرون في الحرب، عند لحظة من تقدُّم العمليات القتالية، وقف تقدُّمهم العسكري لفتح الباب أمام التفاوض متى استقرَّ لديهم أنهم يستطيعون أن يحصّلوا أهدافهم بأقل الخسائر، أي بالسياسة. أمّا المهزومون، فلا يحق لهم ـ البتة ـ المطالبة بالتفاوض، إذ على ماذا يتفاوضون : على استسلامهم؟ هل يستحق الاستسلام كل تلك الطقوس الاحتفالية المُذِلّة التي يجري إخراجها في صورة «تسوية سلمية»؟ دَعْكَ ممن يكابر قائلا إنه يصنع «سلام الشجعان» وهو يعرف ـ سلفا ـ كم اقتضاه «السلام» إياه من مذلة، فذلك دورٌ مسرحي فاشل بامتياز. وإليك ما يبديه العدو المنتصر من رغبة في تمريغ كرامة المهزوم. إنه يرفع نصرَه العسكري إلى حدود الشعور بالانتشاء الكامل، أو قُلْ إلى حدود الشعور بالانتصار النفسي، بعد الانتصار العسكري والسياسي ! هذا وحده يملك أن يفهم معنى أن تكون السياسة امتداداً للحرب وتعبيراً عنها بأدوات أخرى. فهو يحصد على طاولة المفاوضات ما زرعه في ميدان العمليات.

للمنتصر أن يفاوض. أمّا المهزوم، فلا حق له سوى في إعادة النظر في الهياكل، والبنى، والمؤسسات، والسياسات، التي فرَّخت الهزيمة في عقر

داره. دون ذلك، لا يفعل سوى ممارسة عملية انتحار سياسي لا تقل خطورة عن ذلك الانتحار الذي أنجبه دخوله حربا لم يحسب لأمرها حسابا، ولا أعدّ لها العُدَّة.

قد لا يكون أمراً معيبا جداً أن تَلْحَقَ الهزيمةُ العسكريةُ بلداً ونظاما وجيشاً، فالحرب سجال كما يقال. العيب ــ كل العيب ــ في أن يُسَلِّم المرءُ على طاولة المفاوضات ما لم يُسَلِّمْهُ في مسرح العمليات الحربية !

لا يمكننا ان ندرك العلاقة بين الحرب وتوازن القوى وبين السياسة والتسوية نظريا فحسب، لا بد من معاينة تمظهرات هذه العلاقة في التجربة التاريخية : تجربة الصراع العربي ــ الصهيوني، فهي مختبر تاريخي ممتاز لقياس الفروق والتمايزات بين الاستراتيجيات والمعادلات السياسية التي نعتمدها نحن، وتلك التي يعتمدها العدو.

* * *

دخول العرب طرفا في عملية التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني، التي أطلقها «مؤتمر مدريد»، لم يكن أول عهدهم بالتعاطي السياسي مع قضية التسوية. قبل ذلك بعقد ونصف، وقعت مصر على معاهدة «كامب ديفيد» مختارة التسوية السياسية بدل المواجهة العسكرية. وقبل هذا بسنوات، وقعت كل من مصر وسورية اتفاقات لفض الاشتباك على جبهتي سيناء والجولان. وقد جرى كل ذلك في أعقاب طرح مؤتمر جنيف للسلام غداة حرب أكتوبر عام 1973. ومعنى هذا أن صلة العرب بمسألة التسوية تعود إلى ما قبل مدريد بعقدين.

على أنهَ إذا تذكرنا أن التسوية بين مصر و «إسرائيل» جاءت منفردة، ولم تَحْظَ ــ لذلك السبب ــ بإجماعٍ أو تأييد من الدول العربية، وإذا تذكرنا أن فك الارتباط على الجبهة السورية واتفاقيتي سيناء الاولى والثانية كانت اتفاقا عسكريا تكتيكيا ــ وفنيا ــ ولم تكن تسوية سياسية بالمعنى

الدقيق، أمكننا القول ــ عندها ــ أن التسوية السياسية ظلت مطلبا مؤجّلا من الدول العربية، ومن دول وقوى المواجهة بالتحديد (سورية، الأردن، منظمة التحرير، لبنان)، ولم يكن أحد منها يرغب فيها أو يقبل بولوج تجربتها لا رغبةً في الحرب بل طمعاً في تأمين شروطٍ أفضل لقيام تسوية متوازنة.

ربما كانت سورية أفضل من عبَّر ــ من دول المواجهة ــ عن معنى «تأمين شروط التسوية المتوازنة» للصراع العربي ــ الصهيوني حين وقفت موقف معارضة للتسوية. وإذ بنت أطروحتها على قاعدة إدراك الصلة بين السياسة والحرب، بين الحق والقوة، وقوامها (نعني الأطروحة) أن بناء تسوية «شاملة» و« عادلة» يتوقف على بناء توازن استراتيجي مع العدو : فمن دون تحقيق هذا التوازن في علاقات القوة لن يكون في وسع المفاوض العربي أن يفرض شيئا ولا أن ينتزع حقوقا من على طاولة المفاوضات. وقد ظلت السياسة السورية ــ ووراءها السياسة العربية إلى حدّ ما ــ وفيّةً لهذه المعادلة على الرغم من أنه كان في رصيدها النصر الجزئي في حرب أكتوبر 73، ودعم الاتحاد السوفييتي و«المنظومة الاشتراكية»، وحزمة هائلة من قرارات الأمم المتحدة، بل وعلى الرغم من نجاحها في امتصاص الهجوم الإسرائيلي على لبنان، وإلحاق خسائر سياسية وعسكرية ب «إسرائيل» في الساحة اللبنانية.

وليس من سبيل إلى الشك في سلامة الاعتقاد بأن قبول طرف من أطراف الصراع ــ أي صراع ــ بالدخول في عملية التسوية والمفاوضات رَهْنٌ بقدرته على تحقيق شيء في تلك المفاوضات. وغني عن البيان أن تحصيل ذلك الشيء المراد من المفاوضات لا يعود إلى كفاءة المفاوض وحنكته ودهائه وما في معنى ذلك، فهذه إنما هي أدواتُ عَطْفٍ في الجملة السياسية، أما «بيت القصيد» في معركة التفاوض فهو ــ بدون جدال ــ مقدار القوة التي يتمتع بها المفاوض، والتي يأخذها خصمه في الاعتبار عند التفاوض، فلا يستطيع أن يتجاهلها عند طرح مطالبه. ولعل القول المتواتر بأن السياسة حربٌ بأدوات أخرى غير قابل للتفسير وحيدِ الجانبِ الذي يُبَجِّل حنكة

المفاوض ويراهن عليها، بل هو لا يستقيم إلا متى أمكن اعتبار السياسة طريقة في ممارسة الحرب من دون وسائل الحرب، ولكن بعد أن تكون وسائل الحرب تلك متوافرة ويقع في الحساب عدمُ استعمالها لتمكين السياسة من التخاطب مع العدو بدل سلاحٍ يعرفُ (هو) سلفاً أنه ممكن الاستعمال عند الاقتضاء.

وقد عملت «إسرائيل» نفسها بهذا المبدأ، فلم تقبل بمؤتمر جنيف قبل عقدين ونصف غداة هزيمتها النسبية في حرب أكتوبر، وغداة صدور بيان غروميكو ــ فانس قبل أزيد من عشرين عاماً، خشية أن تكون مضطرة إلى تقديم تنازلات أمام المفاوض العربي المنتصر ــ جزئيا ــ في الحرب، وداخل مؤتمر دولي يحضره الاتحاد السوفييتي ويكون ملتئماً لغرض فرض تطبيق قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، القاضية بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران 1967. بل إن رئيس وزراء «إسرائيل» السابق ــ شمعون بيريز ــ صرَّح يوماً في عبارة دالة أن «إسرائيل» لم تحصل على الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء «على مائدة قمَار»، تعبيراً عن دور القوة في تحقيق المصالح على الأرض.

ولقد ظلت «إسرائيل» ــ شأن كل قوة في العالم غيرنا ــ وفية لهذه القاعدة، فلم تُقْبِلْ على التفاوض مع العرب في شأن تسوية ل «النزاع» إلاَّ بعد أن ينهار الحدّ الأدنى البدائي من القوة لديهم. لم تكن في عجلة من أمرها في هذا الموضوع، ولم يكن ثمة من شيء يجبرها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات : فهي تحتل الأرض، وتخلق الأمر الواقع اليومي فيها من خلال تهويد معالمها وزرعها ــ طولاً وعرضاً ــ بالمستوطنات، وهي تتمتع بالدعم الأمريكي الاستراتيجي وبالتغطية السياسية في مجلس الأمن، و ــ فوق هذا وذاك ــ تتمتع بالشعور الكامل بعجزِ البلاد العربية عن تهديد أمنها «القومي» باتخاذ قرار الحرب. لقد كانت ــ باختصار ــ في وضعٍ مريح، تنتظر أن تنضج الشروط السياسية لجرّ الدول العربية إلى توقيع معاهدة «سلام» تعترف فيها ليس فقط بالدولة العبرية، بل ــ أيضا ــ بالأمر الواقع الذي خلقته في مناطق الاحتلال !

نعم، لقد انتظرت حتى انهار الاتحاد السوفييتي وانفرط «المعسكر الاشتراكي» واختل التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وانتظرت حتى اندلعت حرب الخليج وضُربت القدرة العسكرية العربية ليختل التوازن الاستراتيجي الإقليمي لصالحها. وانتظرت حتى انهار «التضامن العربي» وأصبح في وسعها أن تتحلَّل من مفاوضات شاملة فتستفرد بكل طرف عربي على حدة. وانتظرت حتى انسحبت فكرة المؤتمر الدولي من المشهد ليُستعاضَ عنها بفكرة المؤتمر الإقليمي الذي يرعاه حليفها الأمريكي وشاهد الزور الروسي. وانتظرت حتى تَضَعْضَعَ مركز منظمة التحرير الفلسطينية أمام صعود الحركة الإسلامية في الأرض المحتلة. وباختصار، انتظرت حتى تداعت كل أوراق القوة لدى العالم العربي وأصبحت عملية التفاوض مهيَّأة لترجمة ميزان القوى العسكري إلى تسوية تعبر عن مركز الدولة الصهيونية في هذه التحولات. وعلى ذلك، تكون «إسرائيل» هي التي عملت بمبدأ عُضْوِيَةِ الصلة بين التسوية والقدرة الاستراتيجية، وأصرت على تعليق القبول بأي تفاوضٍ سياسي خارج هذه المعادلة. وهاهي النتائج على الأرض تقيم الشواهد المادية اليومية على نجاحها في تحصيل ثمار التزامها بهذه القاعدة. إنها لم تعد تحتل الأرض برضا أهلها فحسب (!)، بل صار في وُسْعِها تجنيد قسم من المجتمع الفلسطيني (سلطة الحكم الذاتي المحدود) لأداء وظيفة حماية أمنها «القومي» من قسمٍ آخر منه، مثلما صار في وسعها أن تتمتع ببعض التمثيل الديبلوماسي في بعض البلاد العربية، وأن تدخل أسواق البعض الآخر حتى دون أن تكون قواتها قد جَلَت عن الأراضي المحتلة!

مقابل ذلك كله، لم تفعل الدول العربية سوى التفريط في عقيدتها الثمينة : ربط التسوية بتحقيق التوازن الاستراتيجي! والأنكى من ذلك كله أن ثمن هذا التفريط في عقيدةٍ لا غبار على شرعيتها هو التفريط في حقوق سياسية وتاريخية لا غبار عليها! فما إن دخلت دولنا هذه المفاوضات ـــ مجرَّدة من أسباب القوة ـــ حتى خسرتها قبل انطلاقتها! ذلك أنها دخلتها بغير عُدَّةٍ تسمح بتحقيق شيء سوى الاعتراف بما هو متحقق على الأرض، وهو في غير صالحها.

ثمة من هو جاهزٌ ليقول إنه لم يكن لديها من خيار سوى قبول الانخراط في مفاوضات غير متكافئة بسبب ضعف وقلة حيلتها أمام انقلابٍ هائل في التوازنات الاقليمية والدولية. بل ثمة من هُمْ جاهزون للقول إن سلوك درب الواقعية ــ في هذه الحال ــ بات الأسلوب الوحيد الممكن للمشاركة في صنع الأحداث و«لإنقاذ ما يمكن إنقاذه» !

لهؤلاء وأولئك نقول ــ أو نكرر الدرس البدائي القائل ــ إن مفاوضات سياسية غير محمية بتوازن عسكري فعلي مآلها إلى التفريط في الحقوق. وحتى لا يكون هذا الرأي محطَّ اتهام بأنه يتجاهل الحقائق السياسية وراء أطروحة عسكرية نقول : إن العالم العربي كان يتمتع بورقة سياسية قوية كان استعمالُها خليقاً بتحسين موقعه التفاوضي : وهذه الورقة هي عبارة «لا». فلو رَفَضَ العرب شروط التسوية المعروضة، لكان من غير الممكن نجاحُها، وكان ذلك ــ بكل تأكيد ــ سبباً من أجل فتح التفاوض في أفق تحسين شروط التسوية.

هل فات أوان الاعتراض على ما يجري؟

لا نعتقد ذلك، فما زال في وسع عبارة «لا» أن تفعل الكثير. نعم، إنها غير قادرة على اجتراح المعجزات وعلى تحويل الاختلال الاستراتيجي إلى توازن استراتيجي، لكنها ــ بكل تأكيد ــ قادرة على إرباك النصر السياسي «الاستراتيجي» السهل وإعادة النظر في شروط المفاوضات.

غير أن هذه ال «لا» لن تكن بديلا من استراتيجية سياسية وبرنامج عمل للصراع مع الواقعة الصهيونية. فهذه ال «لا» ليست اكثر من موقف رفض، والموقف لا يجيب سوى عن ظرفية طارئة وانتقالية، فيما صراعنا القومي مع العدوان الصهيوني أكبر من مجرد واقعة ظرفية مباشرة، إنه صراع من أجل البقاء بالمعنى الدارويني الكامل للكلمة. وهذا الكتاب محاولة متواضعة للتفكير في هذه الاستراتيجية المستقبلية المطلوبة. لذلك، كان عليه ــ أيضا ــ أن يحمل بين سطوره لغة نقدية حادة للسياسات والخيارات البرنامجية القائمة، جنبا إلى جنب مع لغة الافتراض، والاحتمال، والاستشراف، والتوقع.

بقي أن نشير إلى أن مواد هذا الكتاب حُرِّرَت في خريف العام 1998، وربيع العام 1999، ما عدا الفصل الأول، الذي حرِّر في أكتوبر 1993 عقب توقيع «اتفاق أوسلو»، والذي كان إلحاقُه بالكتاب ضروريا لوصف حال الانسداد في سياساتِ مادونَ المستقبل.

القسم الأول

دمارٌ وإِعمار..

الفصل الأول

نفق «أوسلو»

لم يكن سراً أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فتحت قنوات اتصالات سرية مع مسؤولين في الدولة الصهيونية منذ فترة بعيدة، فقد كشف الإعلام الغربي ـ والصهيوني ـ عن ذلك في مناسبات عدة، بل إنها استقبلت في تونس شخصيات من الطبقة السياسية الإسرائيلية ذات مواقع نافذة في أجهزة القرار. وكان ذلك، في جملته، فصلا من فصول حوار لم يتوقف مع قوى الكيان الصهيوني بدأ منذ عقدين بالحوار مع «القوى الديموقراطية اليهودية» في دولة إسرائيل ـ بمبادرات منفردة ـ قبل أن يتكرس سياسةً رسمية من خلال إجازته في دورات المجلس الوطني الفلسطيني خلال عقد كامل. على أن الذي لم يكن ـ ربما ـ وارداً في الحسبان، أن تتمخض تلك الاتصالات ـ في غمرة مفاوضات رسمية في واشنطن ـ عن «اتفاق» بين المنظمة والحكومة الصهيونية أنجز سريعاً وعلى حساب التزامات وطنية وعربية لقيادة منظمة التحرير، بل وحتى ضد المسار السياسي الذي قطعه عمل الوفد الفلسطيني المفاوض في إطار مفاوضات التسوية في واشنطن ! ومبعث الغرابة في ذلك كله، هزالة الصفقة التي أبرمتها قيادة المنظمة مع الدولة الصهيونية، والتي لم يخفف من فجاعتها وَصْفُ «الاتفاق» بأنه «أولي» ضمن صفقة أشمل ستمتدّ في مشمولاتها الترابية لتطول «كل» أراضي القرار 242 !

ليست مفاوضات «أوسلو» إلاّ إخراجاً سياسيا ل «الاتفاق». أما المعطيات التي صنعته، فقد تهيأت سلفاً قبل إبرام هذه الصفقة السرية. وهي، عموما، كان يمكنها أن تثمر اتفاقا آخر في أوضاع مختلفة، وفي مكان آخر، وربما في ظروف أفضل، ولكن من دون أن تُحدِث تغييراً حاسماً في حصص

الجلاد والضحية : الحصص التي قررتها القوة على الأرض قبل أن يتفاوض عليها المتفاوضون في الغرف المغلقة. في عرض سريع نسوق العناصر والمعطيات التي صنعت «اتفاق» أوسلو وقررت ـــ سلفا ـــ نتائجه ليأتي ثمرتها القطيفة :

1- حمل مطلع العقد الحالي تحوّلا مفاجئا ورهيبا في توزيع القوة على الصعيد الكوني. جاء ذلك في سياق التصدع الهائل الذي أصاب البنية القومية والاقتصادية السوفييتية، وسَرَتْ نتائجه تحللا وتفسخا في الأطراف الأوربية الشرقية. ولم تكن قد انصرمت سنتان على بداية أزمة البلطيق والقوقاز، حتى كان الاتحاد السوفييتي ينهار وتتشظى أوصاله. وقبل ذلك بقليل، كانت قواته العسكرية تنسحب من شرق أوربا لتقتسم الجمهوريات المستقلة تركتَها البشرية والتسليحية.

نشأ عن ذلك فراغ رهيب في المناطق التي عدّت ـــ باستمرار ـــ مناطق نفوذ عسكري وسياسي للاتحاد السوفييتي، أو التي عدّت مناطقَ تقاسم نفوذ بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها منطقة «الشرق الأوسط». في المقابل، كانت الولايات المتحدة تتلقى عائدات هذا التراجع والانهيار توظيفا جديدا لرصيد القوة الكونية لديها. وفي زمن قياسي، كانت قد استعادت : «أملاكها» التي خسرتها في حقبة الحرب البادرة وحروب التحرر الوطني، واستعادت احتكارها للقوة على الصعيد العالمي. ووفّر لها ذلك أفضل السبل لإعادة إخضاع الجيوب المتمردة عبر العالم، واحتكار إدارة الأزمات الموروثة، وصناعة وَصفَقات التسوية لها بما يناسب مصالحها الاستراتيجية. في امتداد ذلك، نجحت الإدارة الأمريكية في الانفراد بإدارة أزمة «الشرق الأوسط»، بعيداً عن أية منافسة، ليس السوفييتية فحسب ـــ وقد صارت جزءاً من الماضي الذي لم تَرِثْهُ روسيا ـــ بل الأوروبية أيضا، ناهيك عن أن ذلك اقتضى إخراج ملف الصراع العربي ـــ الصهيوني من أدراج الأمم المتحدة ومجلس الأمن ـــ وإطار المؤتمر الدولي ـــ ووضعه ضمن إطار مؤتمر إقليمي مراقب. إن المسيرة التي أطلقها «مؤتمر مدريد» في أكتوبر 1991 ـــ نتيجة لذلك الانهيار الرهيب الذي عصف بميزان القوى

الدولي ــ هي التي قادت إلى توقيع «اتفاق» غزة ــ أريحا «أوّلا» في 13 سبتمبر 1993. أمّا دزينة الجولات الفاصلة بين احتفالي الافتتاح والاختتام، فلم تكن أكثر من تمرين سياسي قاسي لتطويع الموقف الفلسطيني واستدرار تنازلاته، وانتزاع اعترافه بقَدَرية السيدة الأمريكية المطلقة واستحالة التطلع إلى تحصيل أية حقوق من دون استجداء وساطتها.

2- صنعت حرب الخليج الثانية منعطفا جديداً سيئا في مسار الصراع العربي ــ الصهيوني وفي توازنات قواه. كان الوطن العربي قبل يناير 1991 على أعتاب احتواء التفوق الاستراتيجي الصهيوني بعد خروج العراق منتصراً في حرب الخليج الأولى، ونجاحه في بناء قدرةِ ردع استراتيجي هائلة. وحدث، لأول مرة، أن حصل على الأرض كسرٌ مادي لاحتكار القوة من طرف إسرائيل. وإذا أضاف المرء إلى الصورة ذلك الميل الذي أبداه العراق إلى لعب دور استراتيجي جديد في الصراع العربي ــ الإسرائيلي يتناسب وقدرته، كما يتناسب واختياره السياسي القومي، تبيّن كم إن شروطا جديدة ــ إيجابية ــ نشأت إقليميا لتصبح رافداً استراتيجيا للانتفاضة الفلسطينية، ومناسبة نادرة لبناء موقف عربي اعتراضي متماسك وقوي. وحين انطلق العدوان على العراق، كانت هذه الإمكانيات تتبدد في مرابضها قبل أن يجري أي شكل من أشكال توظيفها ماديا. لم تكن النتيجة أن حصل تدمير للقدرة الاستراتيجية العراقية فحسب، بل جرى ــ في امتدادها ــ تغذية الآلة العدوانية الصهيونية بما فاض عن حاجتها لضمان التفوق العسكري، دون احتساب التآكل الذي دَبَّ في أداء النظام العربي و«وحدة» قواه، وسقوط المنطقة مجدداً في قبضة الاستعمار المباشر. وكما انغمست القيادة السياسية لمنظمة التحرير في تأييد العراق، وفي التعبير عن الشعور بأن مرحلة الهجوم الوطني على قوى العدوان قد أزفت، كذلك انغمست في الاعتراف بنتائج حرب يناير ــ فبراير 1991، وفي تصوير المرحلة مرحلة اختتام حلم التحرير الوطني ! ولم تكن قد شدت الرحال إلى «مدريد» إلاّ حين تراءت لها في المشهد القادم، صورة «إسرائيل الكبرى» تبتلع ما تبقى من الأرض والحقوق من دون أن تخشى مقاومة.

3- منذ خرجت الثورة الفلسطينية إلى الوُجود ـــ في صيغتها السياسية والتنظيمية الحديثة ـــ وهي تطرح على الجوار العربي الرسمي، بل على كل الوضع العربي، «مشكلة» أمنية. أخذت هذه «المشكلة» مظهرين :

• **أولهما** قيامها بعمليات مسلحة ضد أهداف صهيونية انطلاقا من قواعد في الأردن ولبنان، مما كان نجم عنه قيام قوات العدو بضرب أهداف في عمق الجوار العربي لفلسطين، وأحيانا اجتياح أراضٍ عربية متاخمة، وفرض توقيت المواجهة على بعض النظم العربية، وتعريض الهدنة للنقض.

• **وثانيهما** تحوّل الثورة الفلسطينية إلى مرجعية سياسية وثقافية لأجيال من الشبيبة العربية، مما كاد يعرّض استقرار سلطة النظم الحاكمة للاهتزاز. ومع نجاح السياسة العربية في احتواء «الخطر الفلسطيني» على الوضع العربي ـــ بعد اعتراف النظام العربي بمنظمة التحرير في العام 1974 ـــ بدا كما لو أن صفقة عقدت بين الثورة الفلسطينية والدولة العربية، وقامت على معادلة الدعم المادي والسياسي العربي للمنظمة مقابل فَلَسْطَنَةِ الثورة وفك ارتباطها بالعمق العربي، وربط حركتها العسكرية تجاه إسرائيل بالقرار العربي. وإذا كان بعض عناصر هذه المعادلة قد اهتز في أكثر من مناسبة، فقد بقي منه وقوف المنظمة ـــ خاصة بعد حرب لبنان العام 1982 ـــ بعيداً عن صراعات وتناقضات الكيانات العربية، متوازيا مع بعض دعم مالي أتى يعوّض عن التحلل السياسي العربي من القضية الفلسطينية ! لكن اندلاع الانتفاضة وحرب الخليج أعاد الهاجس الأمني مجددا إلى العقل العربي الرسمي : لقد أصبحت الانتفاضة عبئا على أمن النظام العربي بعد أن رسخت قيما ونموذجا جديدا لدى جيل الشبيبة العربية الصاعد، كما أفصحت م. ت. ف عن ميلها إلى كسر الحياد في العلاقات العربية ـــ العربية بعد انحيازها الوطني المشرّف إلى العراق. فكان أن فتح النظام العربي حربه الاقتصادية على الشعب الفلسطيني لتجويعه وتجفيف مصادر قوة دفع الانتفاضة، وعلى منظمة التحرير لتخريب مؤسساتها الوطنية، وتطويعها، بل إذلالها. وحين بدأت سلسلة الاستقالات في قيادة المنظمة، بعد انفجار الأزمة السياسية و المالية، كانت حرب التدمير الاقتصادي قد نجحت في إنضاج صفقة «أوسلو» !

4- ليس من شك في أن بذور غزة ـــ أريحا «أوّلا» بذرت قبل عشرين عاماً، منذ خروج «برنامج النقاط لعشر» (البرنامج الوطني المرحلي») إلى الوجود، وبداية انعطاف العقل السياسي الفلسطيني نحو خيار التسوية السياسية. على أن هذه الموضوعة (موضوعة الربط بين غزة ـــ أريحا والبرنامج الوطني المرحلي) تحتاج إلى قراءة حذرة تجنبا لكل مطابقة آلية ثمة من يحتاجها ـــ الآن ـــ لستر عورة «الاتفاق» ! ذلك أن البرنامج الوطني المرحلي كان **قابلا لقراءتين** ، و ـــ بالتالي ـــ للتصريف السياسي من خلال استراتيجيتين :

• **الأولى** تَمَثَّلَتْهُ كضرورة تاريخية تستدعيها الواقعية السياسية، وتكتيك التدرج والمرحلية، وكسب الأنصار في المحيط العربي والدولي، ضمن تصور يضعه محطة اضطرارية نحو التحرير الشامل وبناء الدولة الديموقراطية العلمانية على كامل تراب فلسطين : كما جاء في أدبيات الثورة بعد تعديل الميثاق الوطني.

• **أما الثانية** فتصورته سقفاً نهائيا للعمل الوطني قابلا لأن تركّب عليه برامج مرحلية فرعية جديدة عملاً بواقعية لم يكن لها من المضمون سوى أنها الاعتراف بالأمر الواقع ! وإذا كانت القراءة الأولى قد تشبثت بالخيار التحرري بأسلوب العنف الوطني : المسلح (العمل الفدائي) أو المدني (الانتفاضة)، فإن الثانية غلّبت كفة العمل السياسي الديبلوماسي، ونهجت سبيل التسوية السياسية متدرجة في تعرجاتها من المراهنة على الدعم العربي ـــ السوفييتي والمؤتمر الدولي، إلى المراهنة على الوساطة الأمريكية ـــ المصرية والتفاهم الفلسطيني ـــ الإسرائيلي ! لقد نجحت المقاربة الثانية في أن تهزم الأولى منذ المجلس الوطني، في دورته العشرين، على الأقل، حين حصلت قيادة المنظمة على قرار بالمشاركة في مؤتمر مدريد لـ «السلام» في «الشرق الأوسط». إن هزيمة عقيدة التحرر الوطني الفلسطيني أمام ايديولوجيا التسوية هي ما جعلت الطريقة سالكة ل «اتفاق» «أوسلو» !

5- يرتبط الإقدام على عقد صفقة ترابية من هذا الحجم مع «إسرائيل» بمسلكية سياسية مهيمنة في مؤسسات منظمة التحرير القيادية تضرب في الصميم منطق المؤسسة الحديثة، وتعطّل العمل بقاعدة الإجماع الوطني،

والتوافق السياسي، وسيل القواعد الديموقراطية التي تُشكل قوام المؤسسات الحديثة. إن تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة، ــ منذ ربع قرن ــ يكاد يكون، في بعض جوانبه، تاريخ صراع ضد سياسة احتكار القرار والانفراد بتقرير مصير القضية الفلسطينية بعيداً عن قاعدة الإجماع والتوافق، وضدا على إرادة التصحيح الديموقراطي لمؤسسات العمل الوطني، وإقصاءً لحق القوى الوطنية في المشاركة والإدارة القيادية الفعلية ــ الجماعية ــ للمنظمة. والأدهى أن م. ت. ف ظلت الكيان السياسي العربي الوحيد الذي أتاحت له ظروفه الموضوعية أن يصنع ساحة سياسية مختلفة تتمتع بقدر نسبي من الديموقراطية. لكن إرادة صناعة هذه الساحة وتطويرها وحمايتها اصطدمت ــ باستمرار ــ بعقلية رسمية نهلت ثقافتها السياسية من الوضع العربي الرسمي، وأعادت إنتاج مسلكيات نُخَبِه الحاكمة ! إن سياسة الإنفراد بصُنع القرار الفلسطيني، وإدارة العملية الوطنية، أحدثت فساداً سياسيا وإداريا وماليا رهيبا في م. ت. ف، وفتحت معارك داخلية مجانية استُنْزِفَت فيها طاقات وإمكانيات بشكل مجاني، فضلا عن أنها قادت إلى رسم توجهات واتخاذ قرارات على درجة من الخطورة في نتائجها على العمل الوطني الفلسطيني، وعلى الحقوق الوطنية. وخيار غزة ــ أريحا «أولا» محطة فادحة في السيرة الذاتية لسياسة الانفراد هذه !

، ، ، تلك بعض أهم العناصر والعوامل التي كانت في خلفيّة الإقدام على صفقة «أوسلو». وإذا كانت العوامل الثلاثة الأولى من جنس العوامل الموضوعية التي يستقل فعلها عن إرادة الثورة الفلسطينية وقيادتها الوطنية، فإن العاملين الأولين يُحْتَسَبَان ضمن العوامل الذاتية المتصلة ــ حصراً ــ باستعدادات هذه الثورة، وبثقافتها السياسية ومسلكية أطرها، وباختياراتها السياسية. ومن البيّن أن تغليب أحدها على الثاني في تفسير ما جرى هو اختيار يقع في صميم الفعل الايديولوجي الصريح : فحين يتوم مسؤولون قياديون فلسطينيون، من الفريق الذي صنع خيار «أوسلو»، أو مثقفون ممن دافعوا عنها . . . ، بالتأكيد على الدور البالغ للتحولات العاصفة ــ التي طرأت على نسق العلاقات والتوازنات في النظام الدولي وفي النظام العربي ــ

في خلق شروط جديدة صعبة للنضال الوطني الفلسطيني . . . ، فذلك للتغطية على الفساد الإداري والاستفراد السياسي المسؤول في المنظمة عما يجري، وتبرير أسلوب التنازلات التفريطي الذي تحوّل ـــ منذ عامين ـــ إلى سياسة فلسطينية رسمية ! وحين تركز المعارضة الفلسطينية على الدور الرئيس للعوامل الذاتية في صناعة ما يجري، متجاهلة البيئة الدولية والبيئة الاقليمية، فذلك للتشهير بالسياسة الرسمية للقيادة الفلسطينية، وتسجيل موقف مبدئي، بعيداً عن الانتباه إلى ما عساها تكون ممكناته الراهنة في ضوء سلسلة الهزات السياسية التي ضربت البنية التحتية للقوة لدى العرب والفلسطينيين. ونحن ـــ من جهتنا ـــ سنحاول التأمل في الحدث بعيداً عن التبرير، وبعيداً عن مبدئية رومانسية تمتهن كتابة المواقف، وتسجيلها للتاريخ. فكلاهما طامة على العقل والعمل الوطني. إذ تقودان معاً إلى الاستعجال والتفريط، أو إلى الانتظارية القاتلة. ويحتاج هذا الموقع النقدي إلى تحقيق التوازن بين الحقوق (وهي مقدسة) وبين الواقع (وهو موضوعي)، بين تحليل يأخذ في الاعتبار دور العوامل الذاتية، وإمكانيات إحداث التعديل في الشروط الذاتية للعملية الوطنية، كما يأخذ في الاعتبار دور العوامل الموضوعية وما قد تعتمل في جوفها من احتمالات التغيير.

على أننا نحتاج ـــ في هذه المرافعة النقدية ل «الاتفاق» ـــ إلى التمييز بين ما هو مبعث اعتراض في الشكل، وما هو مبعث رفض في المضمون والجوهر. على الرغم من صعوبة إدراك الفارق بينهما.

I- "الاتفاق" في الشكل :

أول ما يسترعي انتباه القارئ في هذا «الاتفاق» ويحمله على النقد، تسميته ـــ شكلا ـــ بالاتفاق ! والواقع أن لاشيء فيه يبرر هذه التسمية. فالاتفاق ـــ أي اتفاق ـــ كناية عن نصّ يترجم صفقة سياسية تراعي مصالح الطرفين المتعاقدين. قد لا تكون هذه المصالح متوازنة، إذا كان توازن القوة الذي صنع الاتفاق مختلا لصالح أحد الفريقين المتعاقدين ؛ ومع ذلك، فإن الحد الأدنى من حقوق الفريق المهزوم تؤخذ في الاعتبار عند صياغة وثيقة

الاتفاق، وإلاّ ما الذي يدعوه إلى قبول اتفاق لا يلبي ذلك الحدّ الأدنى؟ ! إن مجرد توقيع الاتفاق من قبل المهزوم ليس هدفا يستحق النضال، أو يستحق وقف النضال، إذا لم يكن في ذلك ما يرضي جانبا من مطالبه، أو يفتح الباب أمام تحصيل جزء آخر من حقوقه في مراحل لاحقة. أما «اتفاق أوسلو»، فخُلوٌ من أي سبب يحمل على الاعتقاد بأنه اتفاقُ تعاقدٍ بين طرفين. إنّه يعطي إسرائيل كل شيء ولا يعطي الشعب الفلسطيني شيئا ! فهو يضفي الشرعية على الاحتلال، ويتجاهل حق تقرير المصير الوطني والاستقلال، ولا يقدم أية ضمانات لتطوير الصفقة السياسية بما يؤمّن تحقيق المطالب الوطنية الفلسطينية. إنه نصّ استسلام تقدمه إسرائيل ـــ بشروطها ـــ لقيادة م. ت. ف كي توقعه كما فعلت في حديقة البيت الأبيض ! فمن أين يأتي النصر؟

بعيداً عن هذه الملاحظة الخارجية، نستطيع أن نسوق ثلاث ملاحظات نقدية في الشكل تضع الاستفهام على صفقة «أوسلو» :

1- إن هذا الاتفاق أجيز فلسطينيا خارج إطار الشرعية الديمقراطية. إذ لم تجْرِ إحالته إلى المجلس الوطني الفلسطيني للبت فيه، بل ولم يعرض حتى على المجلس المركزي قبل توقيعه. وحين جرى بحثه في اللجنة التنفيذية ـــ وهي هيئة لا تملك صلاحية التقرير ـــ لم يحظ بالإجماع أو التوافق ! وغني عن البيان أن هذا الاغتصاب السياسي للصلاحيات، الذي قامت به مجموعة من قيادة م. ت. ف، عمل غير شرعي تماماً من وجهة نظر الممارسة الديمقراطية، وينسف ـــ من الأساس ـــ كل رصيد المنظمة التاريخي. ويمكن القول إنه يحدث ـــ لأول مرة ـــ أن كان عنيفا بهذه الحدّة. فقد جرت العادة أن تحال قضايا أقل حساسية من قضية التصرف في مصير التراب الوطني الفلسطيني إلى المجلس الوطني، ويُفتح حولها أوسع حوار وطني قبل الحسم التقريري فيها. وكان في ذلك بعض الضمان لمبدأ المشاركة السياسية ومراقبة تنفيذ اختيارات الشعب الفلسطيني، وتحقيق التوازن الضروري بين مؤسسات المنظمة.

إن محاولة تبرير هذا الاغتصاب الإداري غير الشرعي بالقول إن اللجنة التنفيذية حصلت على تفويض من المجلس الوطني بإدارة عملية التفاوض لا يستند إلى أي أساس. ذلك أن «التفويض» المزعوم كان مشروطا بتمسك

المنظمة بالثوابت الوطنية، ولم يكن مجرد توقيع على بياض. وما قام به فريق التسوية في قيادة المنظمة شيء أقرب إلى تدمير تلك الثوابت الوطنية. ونحن على اقتناع بأن فريق التسوية الثلاثي في اللجنة التنفيذية لم يكن يثق في شرعية خياره، فأحجم عن إحالة «الاتفاق» إلى المجلس الوطني، و ـــ بدلا من ذلك ـــ أجازه في جنح الظلام بعيداً عن معمله الطبيعي والشرعي. وهذا يكفي للردّ على قصة التفويض المزعوم!

2- لا يشبه «اتفاق» غزة ـــ أريحا اتفاقية الحكم الذاتي المبرمة في إطار «كامب ديفيد» لأن الأول جزئي والثانية أشمل! لعل وجه الشبه الوحيد بينهما هو كونهما معاً حلاً منفرداً للصراع العربي ـــ الصهيوني. والحل المنفرد ـــ بطبيعته ـــ يأتي ثمرة تفاوض مختل، ويترجم على الأرض مكاسب استراتيجية الاستفراد الإسرائيلي بكل طرف عربي. وفي ذلك أيضا مخاطر عديدة ليس أقلها تجزئة قضية الصراع العربي ـــ الصهيوني، وتجزئة الحقوق العربية، وتحويل النزاع إلى نزاع حدودي بين دولة إسرائيل والبلدان العربية المجاورة. لقد كانت م. ت. ف ـــ بحكم كونها الحلقة الأضعف في السلسلة العربية ـــ أكبر من ناهض الحلول الانفرادية ونبه إلى مخاطرها. وظلت تعبر عن هذا الموقف حتى الشهور الأخيرة حين اتهمت سورية ـــ ضمنا ـــ بأنها ترتب لحلّ منفرد. غير أن المفارقة في أن مسارعة قيادة المنظمة إلى التفاوض السري ـــ بعيدا عن التنسيق العربي ـــ لكي تصل إلى «اتفاق» حكم ذاتي هزيل لا تستحق خرق قاعدة التضامن والتنسيق بين دول المواجهة العربية! بل الأخطر من ذلك التصرفُ في القضية الفلسطينية وفي مستقبل العلاقة بالكيان الصهيوني بمنطق يصر على أن يتجاهل أن القضية الفلسطينية قضية عربية، وقضية إسلامية، تهم مئات الملايين من العرب والمسلمين، وأن الكيان الصهيوني ليس مجرد احتلال للقدس والضفة والقطاع، و ـــ قبلهما ـــ المثلث والنقب والجليل، بل هو مشروع مزروع لمقاومة نهضة الأمة العربية، وتفكيك الكيانية القومية للمنطقة برمتها.

ويتعالى أكثر من صوت في الأوساط القيادية الفلسطينية مبررا خيار الحلّ المنفرد بالقول إن دول المواجهة العربية الأخرى تجري ـــ بدوها ـــ مفاوضات

سرية مع «إسرائيل» خارج إطار التزاماتها العربية، وأن م. ت. ف لا ترغب في تقييد حركتها بعلاقة عربية من شأنها مصادرة استقلال قرارها . . . إلخ. وغني عن البيان أنه تبرير ضعيف ومتناقض، ولا يستوعب تساؤلات بديهية : ما الذي منع سوريا أو لبنان ــ حتى الآن ــ من توقيع تسوية منفردة؟ إنه شعور بأنها لا تحقق المطالب المشروعة لها، وأنها ــ في حال توقيعها ــ لن تكون أفضل من «أوسلو» التي قبلتها المنظمة، وستكون تفريطا في قرارات أممية تنص على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة. ولا شك أن الحديث الراهن عن استقلال القرار الوطني الفلسطيني لم يعد يقع في موقعه الطبيعي، كدفاع عن خيار الثورة ضد احتواء الدولة (العربية)، بل صار ضربا من الانعزالية الفلسطينية لن ننتظر طويلا حتى نرى بعض رموزها يفكون ارتباطهم بالعروبة ليدافعوا عن العلاقة بإسرائيل كما فعل بعض أسلافهم الكتائبيين !

3- لم يتبلور «اتفاق» «أوسلو» في سياق مفاوضات التسوية في مدريد وواشنطن، بل أتى ثمرة صفقة سرية على هامش عمل الوفد الفلسطيني المفاوض، وعلى حساب رصيد معركته السياسية. ومع أن مشاركة م. ت. ف في المفاوضات قوبلت برفض قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وكان من الممكن جدا عدم الدخول فيها، إلاَّ أنها أمَّنت نوعاً من الإسناد العربي ــ عبر آلية التنسيق ــ للوفد الفلسطيني، الأمر الذي انعدم في مفاوضات «أوسلو» السرية، فأمكن ــ معها ــ للمفاوض الإسرائيلي أن يملي شروطه ويستدرج قيادة المنظمة إلى توقيع وثيقة استسلام !

لكل هذه الأسباب، نعتقد أن شرعية الاعتراض الديمقراطي على «الاتفاق» شرعية مطلقة. فمن حق فصائل المقاومة أن تعلن مناهضتها ــ الديمقراطية ــ لـ «اتفاق» تجاوزَ المؤسسات الشرعية للمنظمة، وانتهك الأعراف والتقاليد الديموقراطية للثورة. ومن حق القوميين، والماركسيين، والاسلاميين، العرب، أن يرفعوا صوت الاحتجاج ضده لأنه حلّ منفرد يرتد سلبا على مجمل الصراع العربي ــ الإسرائيلي. ومن حق بعض قياديي الوفد المفاوض في واشنطن أن يجهر بالرأي المعارض ضده، لأنه كان طعنة في الظهر غير متوقعة، (حيدر عبد الشافي). ومن حق بعض أعضاء

اللجنة التنفيذية أن يستقيل منها لأنه «اتفاق» أساء إلى سمعتهم الوطنية لدى شعبهم ولدى العالم أجمع. وبكلمة، إنه «اتفاق» يستحق الرفض الديمقراطي من الجميع، لأنه ــ «بصرف النظر» عن مضمونه ــ أخرج إلى الوجود إخراجا غير شرعي!

II- الاتفاق "في الجوهر" :

«الاتفاق» الفلسطيني ــ الإسرائيلي قابل لأن يقرأ قراءتين سياسيتين متباينتين، بحسب منطلق القراءة، ومادتها، وفرضياتها. الذين يقرؤون «الاتفاق» كما هو، أي من حيث هو نصّ مجرد يعيّن التزامات الطرفين تجاه مناطق الحكم الذاتي حصراً، من دون إدراج ما يقع من القضايا في حكم الاحتمال، يقطعون بأنه «اتفاق» هزيل في الجوهر وتفريطي من وجهة نظر الحقوق الوطنية الفلسطينية. أما الذين يقرؤونه في ممكناته القادمة، على أساس التمييز بين المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي، فيرون فيه «اتفاقا» يخلق آلية موضوعية تقود ــ في النهاية ــ إلى تحصيل تلك الحقوق الوطنية. غني عن البيان أن مادة القراءة الأولى هي نص «الاتفاق» والالتزامات المادية الرسمية الإسرائيلية فيه، وتحديداً تلك التي تتعلق بالانسحاب الجزئي من غزة وأريحا. أما مادة القراءة الثانية، فليست ما هو كائن، بل ما «س» يكون! وغير خاف على حاذق أن الأمر يتعلق ــ هنا ــ بفرضية وباحتمال أكثر مما يتعلق بواقع، مما يدخل السياسة في باب البناء على المجهول!

ربما تكون وظيفة هذا البناء للموقف السياسي الإيجابي من «الاتفاق» على قوام افتراضي تمكين الاتفاق من شرعية شعبية وسياسية من باب الربط بين المرحلة الانتقالية (الحكم الذاتي الجزئي) والمرحلة النهائية للحل (حق تقرير المصير والاستقلال) وهي وظيفة دعوية في المقام الأول. لكن الثابت أن أهل هذه الأطروحة في عجز من أمرهم عن أن يقنعوا أحدا ــ ربما أنفسهم قبل غيرهم ــ بأن هذه «الآلية» ستتحرك وفق ما ارتأوه أو توقعوه.

إنهم ــ في هذا ــ لا يفعلون سوى تأويل نص ــ هو «الاتفاق» ــ وتصوّر المستقبل على مثال ذلك التأويل ! متجاهلين أنه لا يقدم التزامات نصية قطعية، ومتجاهلين أن القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني ــ إذا سمح له، بعد «الاتفاق»، أن يناضل ! ــ لا تقدم إمكانية واقعية لإجبار العدو على تعميم انسحابه على مجمل مناطق الاحتلال في الضفة والقطاع والقدس من دون دعم عربي وعالمي ضربته في الصميم صفقة «أوسلو» حين جعلت قضية الصراع قضية فلسطينية ــ إسرائيلية !

هذا الاعتراض الذي سقناه ضد القراءة الثانية اعتراض منهجي، في المقام الأول، على قراءة تُطَابِقُ ــ وهميا ــ بين التأويل وبين واقع لَمّا يتحقق بعد. أما اعتراضنا السياسي عليها، فسنجمله في أربعة انتقادات رئيسة. على أنه من المفيد ــ قبل ذلك ــ أن نتذكر أن أي موقف من «الاتفاق» لا يمكن أن يستقيم من دون ربط نص «الاتفاق» بنصوص الاعتراف «المتبادل» بين منظمة التحرير وبين إسرائيل. فذلك يساعد على تكوين فكرة أفضل عن رصيد المنظمة والشعب الفلسطيني من الصفقة، ويسمح ببناء أدلة قوية ضد فرضية «الآلية» المتحركة التي «س» يطلقها «الاتفاق».

القارئ في رسالتي الاعتراف اللتين وقعهما رئيس منظمة التحرير ورئيس وزراء الكيان الصهيوني يلحظ ــ أول ما يلحظ ــ **فقدان التناسب ، أو التوازن ، بين حجم التنازلات التي قدمها كل طرف للآخر.** ويمكننا تعيين ذلك الاختلال ــ من باب التمثيل فقط ــ في ثلاثة التزامات فلسطينية سيقت ــ مجانا ــ من دون مقابل !

- **الالتزام الأول**، وفيه تعهّد رئيس م. ت. ف بوقف «الإرهاب»، يعني الكفاح المسلح، والانتفاضة استطراداً، من دون أن يحصل على التزام من رابين بإنهاء الاحتلال ! وهو مبرر قيام عمل وطني فدائي وانتفاضي.

- **الالتزام الثاني**، وفيه تعهّد **ياسر عرفات** بإعادة النظرفي الفقرات التي تطعن في حق إسرائيل في الوجود ضمن «الميثاق الوطني» الفلسطيني، وعرضها على المجلس الوطني للتعديل، من دون أن يحصل ــ في مقابل ذلك ــ على التزام من رابين بالتخلي عن مشروع «إسرائيل الكبرى» !

- **الالتزام الثالث**، وفيه يعترف **أبو عمار** بحق إسرائيل في الوجود، من دون أن يقابله اعتراف من **رابين** بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة وطنية مستقلة.

وهكذا يكون الاعتراف «المتبادل» **اعترافاً من جانب واحد فقط** هو منظمة التحرير التي قدم رئيسها كل ما طلب منه دون الحصول على شيء يستر عورة هذه التنازلات المجانية ! لقائل أن يقول إن التنازل الإسرائيلي المقابل ــ و «الثمين» ــ هو الاعتراف بمنظمة التحرير. سنتناول هذه المسألة المضخمة بعد استكمال ملاحظاتنا الشكلية على نصوص الاعتراف «المتبادل» :

ملاحظتان شكليتان على نصوص الاعتراف في غاية الأهمية لفهم طريقة الإخراج البروتوكولي لاعتراف الطرفين، والمضمون الذي سينطوي عليه :

• **الملاحظة الأولى** أن رسالة **رابين** صيغت ــ «شكليا» ــ كجواب على رسالة **أبو عمار** والمجيب هو الكاتب الثاني، فإذاً، يستطيع أن يتجاهل أشياء في خطاب صاحب الرسالة الأولى !

وهذا ــ بالذات ــ ما فعله **رابين** حين تجاهل أن يقدم التزامات في قضايا أشارت إليها رسالة رئيس المنظمة ، فكتب نصا شبه أبيض مكافئا السخاء الفلسطيني (وهو عربي) ببخل يهودي !

• **الملاحظة الثانية** هي أن رئيس المنظمة صاغ رسالة التزام كاملة من حجم كبير، **كلما زادت كلماتها ، زادت -بالتناسب- تنازلاتها. أما** رئيس وزراء العدو، فلم تكلفه رسالته أكثر من ثلاثة أسطر موفراً على نفسه إطنابا يزج به في حديث جوهري !

سُقْنَا هاتين الملاحظتين للدلالة على خلُوّ الاعترافين من أي توازن، وهذا أول الطريق إلى تعميم هذا الاختلال في الالتزامات التي سينص عليها «اتفاق» «أوسلو». ونكتفي بهذا حتى لا نحتسب ملاحظات أخرى شكلية من قبيل استهلال رسالة «أبو عمار» إلى رابين بعبارة «عزيزي» !!! وإجمالا، نستطيع القول إن تبادل الرسائل بين الطرفين جاء في شكل تبادل لرسالة

استسلام ورسالة تصديق المنتصر على ذلك الاستسلام. أو لنقل إن لعبة التبادل كانت أشبه ما تكون بلعبة مواجهة من مواجهات الاعتراف، يقدم فيها طرف التوبة عن خطيئته (وهو الضحية)، ويمهُرها الثاني بالصفح والغفران (وهو الجلاد)!

لكن الملاحظة الجديرة بالتسجيل ونحن نقرأ نصوص الاعتراف، خاصة رسالة «أبو عمار» إلى رابين، هي تلك التي تتصل بالتزام سياسي ورد في الرسالة، ويمس الحريات العامة وحقوق الإنسان في الأرض المحتلة، كما يمس مستقبل الانتفاضة والعمل الوطني في «الداخل». فرئيس المنظمة تعهّد بوقف «الإرهاب» و «فرض الامتثال» على أطر منظمة التحرير، و«تأديب المخالفين»! وهذا يعني ــ في جملته ــ انتهاك الديمقراطية في الأرض المحتلة، ومصادرة حق المخالفين في التعبير المعارض عن رأيهم، واستئناف ممارسات قاومها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وما يزال! غني عن البيان أن هذا الالتزام ينتهك ــ أول ما ينتهك ــ «إعلان الاستقلال» الذي صدر عن الدورة ال 19 للمجلس الوطني، والذي تضمن التزاما ببناء دولة فلسطينية ديمقراطية تقر مبدأ الحريات العامة، ويقوم نظامها السياسي على قاعدة الاعتراف بحق التعبير والتنظيم والتعددية السياسية والمشاركة . . . إلخ. وهذا الانتهاك ليس أكثر من حلقة في سلسلة من الانتهاكات لقرارت المجلس الوطني أدت إلى توقيع «اتفاق» غزة ــ أريحا «أولا»! لكنه يقدم ــ منذ الآن ــ صورة عن «السلطة الوطنية» القادمة التي يقترحها فريق الصفقة الفلسطيني على الشعب! صورة سلطة تنزع إلى أن تكون تسلطية تعيد إنتاج نموذج شقيقاتها العربيات (وهذه آخر معاقل «التضامن العربي»!). صورة تلغي تماماً تراث الثورة المشرق حيث كانت الديمقراطية الفلسطينية تُصنع في «غابة من البنادق» كما كان يحلو لياسر عرفات أن يقول ذلك مزهوا. إنه أول ثمن فادح للانتقال من منطق الثورة إلى منطق «الدولة»!.

لقد تعهد السيد ياسر عرفات بفرض الامتثال، وتأديب المخالفين، متجاهلاً أن ذلك يعني تعهدا بوقف العمل الوطني خارج إطار مفاوضات تتسوّل المطالب والحقوق من دون مصادر قوة ترفد الموقع التفاوضي،

ومتجاهلاً أن ذلك يعطي للعالم صورة سيئة عن القيادة الفلسطينية ونموذجها في الحكم، ويرفع ــ أكثر ــ من صورة إسرائيل التي لم يتعهد رئيس وزرائها، في الاعتراف، بفرض الامتثال على ــ وتأديب، « ــ ليكود» أو «شاس» أو «هتحياه» أو «كاخ» أو «غوش إيمونيم» أو قطعان المستوطنين الذين عارضوا «الاتفاق» ! بل يعتز ــ ومعه كل الطبقة السياسية الصهيونية ــ بالديمقراطية داخل كيان متعدد المشارب، ومتضارب الاتجاهات والمنازع، والذي يعرف كيف يستثمر هذه الصورة لمزيد من دغدغة عواطف الرأي العام العالمي تجاه واحة دولة «متميزة» داخل بيداء عربية يَسُوسُها العسكر وأشباه العسكر وتسيطر فيها ثقافة الثكنات في السلطة !

غير أن رئيس المنظمة إذ يتعهد بما تعهد به، يفتح بابا يصعب إغلاقه في مجال تناقضات وصراعات البنية الاجتماعية الفلسطينية في أراضي الحكم الذاتي، وربما في باقي أراضي القرار 242 : إنه باب الاصطراع الأهلي بين إرادتين : إرادة المقاومة والجهاد، وهي شعبية، وإرادة الكبح والضبط وهي سلطوية. سيكون على الشرطة الفلسطينية (وهي أهم مؤسسة من مؤسسات الحكم الذاتي !) أن تنفذ مقتضيات رسالة رئيس المنظمة، وسيكون على كتائب المقاومة والجهاد أن تؤدي رسالة الوطن. فماذا كانت تريد إسرائيل أكثر من تهيئة المسرح الوطني في «الداخل» لاستقبال هذا المشهد الصعب؟ !

لم نتجاهل ــ في ما قلناه ــ حجة المؤيدين «للاتفاق» بأن ثمن توقيعه متوازن مع كلفة الأداء (التنازل)، وهذه الحجة هي أن الشعب الفلسطيني خرج من الصفقة بمكسب الاعتراف به كشعب والاعتراف بمنظمة التحرير بعد طول إنكار وتجاهل. والحقيقة إنها حجة ضعيفة، كما يقول الفقهاء، ولا يمكن التوسل بها لتبرير ذلك القدر الرهيب من التنازلات التي أقدمت عليها قيادة المنظمة، وذلك لسببين :

السبب الأوّل أن الشعب الفلسطيني لم يكن في حاجة إلى اعتراف الكيان الصهيوني بوجوده، لأنه موجود على الأرض، وموجود في القرارات الدولية ذات الصلة بحقوقه الوطنية، بل هو موجود ــ حتى ــ في برنامج «حزب العمل» و «ميريتس» وهما شريكا الائتلاف الحكومي الصهيوني

الحاكم. وحين كان الوفد الإسرائيلي في واشنطن يفاوض وفد «الداخل»، لم يكن يفاوض أشباحاً، بل كان يفاوض ممثلي الشعب الفلسطيني كما أقرت بذلك مذكرات الدعوة إلى المفاوضات.

والسبب الثاني أن الاعتراف الصهيوني بمنظمة التحرير لم يعد شأنا يقع ضمن منطقة اللاءات الإسرائيلية الحمراء بالنظر إلى ما جَدَّ في جسم الحركة الوطنية الفلسطينية من تحولات في السنوات الأخيرة وجعل مسألة الاعتراف واردة، إن لم نقل مطلوبة ! إن السؤال الأساس الذي يحاول التهليلُ بالاعتراف إخفاءَهُ هو : أية منظمة تحرير اعترفت بها إسرائيل؟ إنها ليست منظمة «الميثاق الوطني» والدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، ليست منظمة القرار 194، ومنظمة الكفاح المسلح وثورة حتى النصر، وليست منظمة صراع الوجود لاصراع الحدود . . . إلخ، إنها منظمة الحكم الذاتي على ال 400 كلم:2 المنظمة التي التزمت بتعديل «الميثاق الوطني» لاستئصال ما يخدش شعور عدو جرى الاعتراف بشرعية وجوده على أنقاض حقوق لا يملك أحدٌ أن يتصرف فيها، وعلى أنقاض نصف قرن من الدراما التي سقط فيها مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين (كما لو كانوا جميعا على خطأ !). إنها المنظمة التي التزمت بوقف «الإرهاب» و «فرض الامتثال» على مناضلي الشعب و«تأديب المخالفين». إنها المنظمة التي تحول فيها الإرهابي رابين إلى صديق يستحق «الإخلاص» ! فهل في وسع «إسرائيل» أن ترفض عرضاً سخيا كهذا الذي تعيد فيه قيادة م. ت. ف تقديمَ نفسها بطريقة ترضى عنها إسرائيل؟ ! ولمستزيد أن نزيد فنقول : إن رابين لم يكن محرر رسالة الاعتراف الأولى، ولذلك لم يتورط في الاعتراف بالمنظمة قبل أن تعرض عليه القيادة توبتها في رسالة الاعتراف الفلسطينية التي تعدّ بطاقة تعريف جديدة ل «مواطن» صالح تؤشر عليها «إسرائيل» تأشيرة الموافقة ! ولذلك، فليس في الاعتراف مبررّ يسدّ ذرائع المعترضين أو يسمح بتسويق «اتفاق» «أوسلو» !

بل نحن نذهب أبعد من ذلك فنقول : إن «إسرائيل» وجدت في الاعتراف بالمنظمة أهون الشرور حتى لا تضطر غداً إلى الاعتراف بقوى جديدة أكثر تشددا. إن المنظمة ــ على الأقل ــ تقبل بمبدأ التسوية السياسية، و«تقاسم»

الأرض، بينما لا يقع ذلك ــ الآن على الأقل ضمن اختيارات الحركة الإسلامية الصاعدة المنتظمة في إطار منظمتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» اللتين أدخلتا الصراع مع إسرائيل منطقة حساسة بتحريك البعد الديني للقضية. لقد انتصرت براغماتية «إسرائيل» في الاعتراف. وبدل أن يكون ذلك الاعتراف مكسبا لمنظمة التحرير ومطلبا لها، صار الآن ما يشبه مطلبا إسرائيليا!

مجمل هذه الملاحظات الموجهة لرسالة الاعتراف الفلسطيني يسمح بسوق انتقادات إعتراضية سريعة على مضمون «الاتفاق» باعتبار الترابط الوثيق بين نص الاعتراف ورديفه («الاتفاق») :

أ- «الاتفاق» يعيد تعريف القضية الفلسطينية كقضية سياسية بين الدولة الصهيونية و «أقلية» سكانية لها مطالب وحقوق داخل إطار السيادة الإسرائيلية، وليس بوصفها قضية وطنية لشعب اغتصبت أرضه ويملك حق المطالبة بجلاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني في دولة ذات سيادة! أما التعبير السياسي المادي عن هذا التحول في تعريف جوهر القضية الفلسطينية فهو صيغة الحكم الذاتي التي ارتضتها المنظمة على بقعة صغيرة من أرض فلسطين! على أن الأنكى من ذلك أن «الاتفاق» إذ يتجاهل حق تقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني، يعطي إسرائيل شرعية احتلالها للأرض، ولو لمدة خمس سنوات أخرى (إذا كان مرجع الحديث هو القرار 242) ضدا على القانون الدولي! والمفارقة ــ المهزلة أن إسرائيل كانت تنتهك هذا القانون بقوة الأمر الواقع، وهو الاحتلال، أم الآن فهي تفعل ذلك، أي تحتل الأرض، برضا ــ «مرحلي»! ــ من منظمة التحرير!!!

ب- لا يتناول «الاتفاق» القضايا الجوهرية وهي : القدس، والمستوطنات، والاجئين، بل يتركها معلقة لمفاوضات الوضع النهائي، وبما أن الحكم الذاتي في غزة وأريحا لم يسفر عن مقاربة اختبارية أولية للمستوطنات التي تقع في هذه المناطق، والاجئين الذين نزحوا منها، فإن لنا أن نتوقع تعميم ذلك ــ خاصة في موضوع المستوطنات ــ على مجمل الضفة والقطاع مما «سيشملها» لاحقا الحكم الذاتي. وهذا ما يطرح مجددا موضوع الولاية الجغرافية للتساؤل المشروع.

ج- يفتقر «الاتفاق» إلى آلية مضمونة لتطوير برنامج المطالب على قاعدته. إنه «إعلان مبادئ» أكثر منه مسطرة إجرائية مقررة. ولما كان على مفاوضات القاهرة وطابا وتونس أن تتكفل بوضع تفاصيل تلك المسطرة، فلنا أن نتوقع ــ أيضا ــ أن توضع وفق الشروط الإسرائيلية بعد أن ارتضت م. ت. ف أن تتفاوض خارج إطار التنسيق العربي، وبالتزام فرض التهدئة السياسية في الأرض المحتلة، وبكلمة، بعد أن ارتضت تجريد نفسها ممّا به تحسّن موقعها التفاوضي !

د- بتوقيعها على «اتفاق» «أوسلو»، تكون قيادة م. ت. ف قد أعطت نفسها فائضَ حقٍّ في قضية هي ــ في التعريف الدقيق ــ من أملاك أمة هي الأمة العربية برمتها (وليست أنظمتها)، قضية ذات عمق ديني ترتبط بمصالح كل المسلمين، بل وأكثرية المسيحيين ممن ناهضوا التهويد والمشروع الصهيوني في فلسطين. ولا نقول هذا من باب تحميل الفلسطيني وحده أداء ثمن هذه الحقوق التاريخية من حقوقه المرحلية، ولا من باب المساس باستقلالية القرار الوطني، لأن ما حصلت عليه المنظمة من «حقوق» مرحلية لا يفتح الباب أمام تحصيل الحقوق التاريخية لا حقا، بل هو يغلقها إغلاقا، ولأن استقلالية القرار الوطني كانت ستحترم من الجميع لو أحسنت القيادة الفلسطينية استعمالها بما تستطيع به تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة. أما الذي حصل، فهو أنها أخذت أكثر من حصتها لتصادر على حق الجميع في مواجهة كيان لم يزرع لاحتلال أرض فلسطين وتشريد شعبها فحسب، بل ــ وأيضا ــ لإجهاض وتدمير نهضة الأمة العربية، ثم لتصادر على حق أجيال أخرى في النضال من أجل افتكاك أرضها من الاحتلال وانتزاع حقوقها التاريخية !

* * *

بماذا خرجت م. ت. ف ــ إذاً ــ من هذا «الاتفاق»، وماذا كسب معها الوطن العربي في هذا الذي حصلت عليه من الصفقة؟

إنها خرجت ــ وخرج معها الوطن العربي ــ بخمسة خسائر فادحة.

أول الخاسرين في «اتفاق» غزة ــ أريحا هو **الديمقراطية** الفلسطينية التي تعرضت لمذبحة سياسية هي الأولى في عنفها منذ ربع قرن، أطاحت بكل تراث الثورة وأدخلت السلوك السياسي للمنظمة إلى بيت الطاعة العربي حيث القرار من أملاك الحاكم بأمره! وبعد هذه النكسة التي تعرض لها النظام المؤسسي في م. ت. ف، سيكون صعبا تصوّر قدرة هذا النظام على إعادة إنتاج نفسه على ذات القواعد التي قام عليها في ما مضى، خصوصا حينما نشأ بموازاته نظام مرجعي جديد هو «السلطة الانتقالية» التي ستتجه إلى المزيد من مصادرة سلطات واختصاصات م. ت. ف وصولا إلى وراثة وظائفها! وهذا في أساس الحديث المتزايد عن وجوب الانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة! على أن المشكلة لا تنحصر في أن هذا الانتهاك الذي تعرض له التراث الديمقراطي للمنظمة يعيد تفكيك الكيان الوطني المؤسسي الفلسطيني ليركبه من جديد على قوام تسلطي، بل يهدد وحدة المنظمة ووحدانية تمثيلها، ويفتح الباب أمام تكوين سلطة على الأرض مجردة من الرقابة الشعبية والوطنية التي كانت تجد في مؤسسات المنظمة إطارها التنظيمي.

وثاني الخاسرين هو **الوحدة الوطنية** التي ظلت أفعل أداة في مقاومة مشروع التجزئة الصهيونية، الذي استمر يهاجم الكيانية الوطنية الفلسطينية بمحاولات التبديد، والتشريد، والاقتلاع، والإيقاع بين فئات الشعب من دون نجاحات كبرى تذكر. ولنا الآن ــ بعد الصفقة ــ أن نتصور أربع جبهات لاستنزاف هذه الوحدة الوطنية : جبهة منظمة التحرير حيث الصراع محتدم بين دعاة «الاتفاق» وبين رافضيه، وحيث التهديدات بالتصفية متبادلة. وجبهة الصراع بين م. ت. ف ــ وقيادتها على وجه التحديد ــ والحركة الإسلامية («حماس»، «الجهاد» . . .)، حيث التقاطب الحاد بين منطق السلطة ومنطق الجهاد. وجبهة التقاطب بين «الداخل» و«الخارج» حيث الجسم الرئيس من الشعب الفلسطيني (أزيد من خمسة ملايين لاجئ) مستثنى من الصفقة. ثم الجبهة الداخلية بين المناطق التي شملها الحكم الذاتي والمناطق التي لم يشملها «بعد». ومع أن الفصائل العاقلة من الثورة الفلسطينية

كالجبهتين الشعبية والديمقراطية، «وحماس» و «فتح» تعلن رغبتها في مقاومة كل خروج بالصراع عن قواعده الديمقراطية السلمية، ورغبتها في حماية التماسك الوطني، إلاّ أن الامتحان الرئيس لهذه النوايا لن يبدأ قبل تسلّم قيادة م. ت. ف ل «السلطة الوطنية» ــ أو «نواتها» ــ في غزة وأريحا، والتصريح بنوع مقاربتها السياسية لإرادة الكفاح الوطني لدى من لم يلزموا أنفسهم بوقف «الإرهاب» أو الإمتثال !

وثالث الخاسرين **الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والحقوق القومية** للأمة العربية. ف «الاتفاق» لم يقدم أية مكاسب تذكر على هذا الصعيد، بل هوكرّس الاغتصاب الصهيوني للأرض، والهضم الصهيوني للحقوق، وأسبغ عليه شرعية سياسية أمام العالم، مقيدا إرادة الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بالتزامات لن يكون سهلاً نقضها بعد أن صار «الاتفاق» إلى ضمانة دولية. وهو سيرفع من درجة الاستنفار الدولي ضد كل مظهر من مظاهر كفاح الشعب الفلسطيني في «الداخل» و«الخارج» الذي سيجري تفسيره ــ من الآن ــ لا كنضال مطلبي تحرري مشروع، وإنما بوصفه «إرهابا» يسعى إلى نقض التسوية، وتخريب «السلام» في «الشرق الأوسط»، وقد يصعب أن يلقى دعما عالميا بعد أن أصبحت قيادة الثورة الفلسطينية شريكا في «السلام». كما أن «الاتفاق» يضعف من موقع بلدان المواجهة العربية ويخفض من سقف مطالبها، ويفرض عليها ذيول التزامات لم تقدمها هي لإسرائيل، بل تبرعت عليها بها قيادة منظمة التحرير مقدمة ــ بذلك ــ نموذجا مرجعيا لنوع التسوية التي ينبغي أن تقوم بين الدولة الصهيونية ودول المواجهة العربية !

ورابع الخاسرين **سمعة منظمة التحرير وتمثيليتها** في الأرض المحتلة وفي اللجوء. لقد كانت هذه السمعة، في ما مضى، ضارية، وكانت تمثيليتها كاسحة وغير قابلة للمنافسة. وقد أسقطت ــ في مناسبات سابقة ــ رهانات ودمى مصنوعة في جب «الخيار الأردني» على شاكلة الأعيان المرتبطين بالنظام الأردني أو على شاكلة «روابط القرى» المرتبطة بالاحتلال. حتى حينما صعدت «حماس» صعودها المدوي في السنوات الثلاث السابقة

للاتفاق، لم يَنْهَرْ ــ كثيراً ــ توازن القوى داخل الأرض المحتلة لغير صالح المنظمة. أما الآن ــ بعد أن غادرت موقعها إلى موقع «السلطة الوطنية» الهزيلة، وبعد أن قبلت بالحكم الذاتي، واعترفت بحق دولة العدو في الوجود ــ فقد دخلت مرحلة المقامرة بصورتها ونفوذها أمام قوى جديدة ورثت الروح الثورية التي انطلقت بها م. ت. ف منذ أواخر الستينات، مقدمة لها أفضل الشروط لإعادة الإمساك بالتمثيل الوطني الفلسطيني على قاعدة رفض التفريط في الحقوق الوطنية، وعلى قاعدة التمسك بخيار التحرر الوطني. وقد لا نستغرب ــ بعد الذي حصل ــ أن تنجح القوى الإسلامية في مدّ نفوذها إلى داخل م. ت. ف وإعادة تركيب جسم تنظيمي جديد للحركة الوطنية.

أما خامس الخاسرين فهو الأمن القومي العربي الذي سيقدم له «الاتفاق» فرصة لاستباحة تاريخية غير مسبوقة من خلال التطبيع العربي ــ الصهيوني الذي فتح ــ الاتفاق ــ بوابته المقفلة، ورفع عن مقاطعته الغطاء بعد سابقة «كامب ديفيد» الفاشلة. ولعل الأخطر في ما يعلنه «الاتفاق» أن «السلام» الفلسطيني ــ الاسرائيلي سيُحول الكيان الفلسطيني الوليد إلى جسر تعبر منه الدولة الصهيونية إلى عموم المنطقة العربية، وهكذا يكون ثمن الانسحاب الاسرائيلي من مساحة 400 كلم^2 هو احتلال كل المنطقة العربية اقتصاديا واستباحة أمنها. وغير خاف أن بداية التطبيع ستكون الإعلان الرسمي عن انتصار نظام «الشرق الشرق» ــ حيث الامبراطورية الاسرائيلية قطبه ــ على النظام العربي ورابطته الكيانية!

هذا كل ما تحصّل لدينا من صفقة «أوسلو». ولقائل أن يقول إنها أعطت موطئ قدم للكيانية الفلسطينية، وأن إبرامها يفتح الباب أمام تدفق اموال مساعدات لتحسين أوضاع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، ويفتح الباب أمام تحسن أوضاع حقوق الإنسان الفلسطيني بما في ذلك إطلاق سراح آلاف المعتقلين وتفكيك خمسة من أكبر مراكز الاعتقال الصهيونية. ومع ذلك كله، نقول إن الثمن المدفوع كان فادحا جدا على مصير القضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الصهيوني بحيث لا تتناسب تلك «المكاسب» مع الكلفة المدفوعة ــ من قضية ــ لقاء تحصيلها!

لماذا أقْدَمَ، من أقْدَمَ من قيادة م. ت. ف، على إبرام هذه الصفقة، ما الحسابات التي حملتهم على فعل ذلك؟ إن الأمر يتعلق ــ هنا ــ بتصوّر تبلور لدى فريق من القيادة الوطنية الفلسطينية حول الأوضاع الجديدة للقضية الفلسطينية في الداخل، وعلى صعيد المحيطين العالمي والاقليمي، سنعرض له ــ في إيجاز ــ قبل التعليق عليه ومساجلته.

III - في فرضية "ليس في الإمكان..." عند دعاة "الاتفاق"

يقدم دعاة «الاتفاق»، من الجهاز القيادي الفلسطيني، وطاقم مستشاريه، مبادرتهم بتوقيع اتفاق مع الحكومة الصهيونية بأنها تعبير عن ممارسة ذاتية لاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، وتكيّف اضطراري مع ظرفية صعبة ضد حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية سواء في مشهديها الدولي الإقليمي، أو على صعيد الحقائق اليومية التي تنشأ وترسخ داخل الأرض المحتلة فتولّد نتائجها المادية والنفسية السلبية :

1- على الصعيد الأول، ينبري أكثر من صوت للقول إن ما فعلته قيادة م. ت. ف هو من صميم سيادة المنظمة واستقلالية قرارها الوطني، وأن أحداً لا يملك أن يعترض على حقها في ممارسة هذه الاستقلالية وتلك السيادة، وخصوصا أولئك الذين حوّلوا ــ باستمرار ــ قضية الشعب الفلسطيني إلى مادة للتوظيف في الصراع الإقليمي وإلى مادة للاستهلاك الايديولوجي، داخل كياناتهم، فيما هم تدخلوا ــ في مناسبات عديدة ــ لتقليم أظافر الثورة الفلسطينية في موجات من التصفية رهيبة، وفرضوا دكاكينهم، ونظموا مسلسلات من الانشقاقات والفتن الداخلية لاستنزاف قواها واحتوائها بعد إجهاض نَفَسَهَا الوطني الثوري. وعليه، حين تقوم منظمة التحرير بممارسة سيادتها، فإنما تمارس فعل افتكاك لقضية ضاعت ــ أو تكاد ــ في تلابيب التوظيف العربي المرتد سلبا على القضية الفلسطينية والقضية العربية . . .

لا شك ــ كما أسلفنا القول ــ في أن معركة صيانة القرار الوطني الفلسطيني من المصادرة الرسمية العربية كانت معركة وطنية مشروعة لحماية الهوية الوطنية الفلسطينية من التبديد، وحماية الثورة الفلسطينية من الاحتواء

العربي الرسمي. غير أنه تبقى هناك مسافة جوهرية كبيرة بين الاستقلالية والانعزالية. فالذي تقوم به قيادة المنظمة الآن ليس **استقلالا عن الأنظمة العربية ، بل انعزالا عن النضال العربي** كائنة ما كانت أوضاعه الراهنة المتردية. إنها لا تفك ارتباطها بحكومات عربية، بمقدار ما تفكه بالشعب العربي حين تضخم من الطابع الفلسطيني للصراع مع «اسرائيل»، وحين تعطي «اسرائيل» حق احتلال الأرض، وحق التوسع الاقتصادي في المنطقة العربية، مغلقة الباب أمام أي احتجاج وطني عربي أو إسلامي بدعوى عدم التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية ! ما يخشاه المرء أن تذهب هذه الانعزالية ببعض أصحابها في المستقبل إلى التنظير لكونفدرالية، أو فيدرالية بالأحرى، فلسطينية ـــ اسرائيلية بدعوى تحقيق مشروع التعايش الإسلامي ـــ المسيحي ـــ اليهودي، ربما يكون مخرجاً لمأزق العجز عن تحقيق مشروع الدولة المستقلة واستعادة القدس. وهذه ستكون خاتمة مطاف القرار الوطني الفلسطيني المستقل الذي سينتقل من طور المصادرة العربية إلى طور المصادرة الإسرائيلية !

2- وكما يجري التذرع باستقلالية القرار الوطني، يجري التذرع بالظرفية الجديدة الناتجة عن حصيلة التحولات التي شهدها العالم والمنطقة، وانعكست على القضية الفلسطينية وعلى أوضاع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة. في معرض التذرع بهذه الظرفية، يشير دعاة« الإتفاق» إلى أربعة عناصر سلبية في صورة الوضع الراهن محتجين بها للدفاع عن مبادرة «الاتفاق» بصفتها أهون الأضرار التي يمكن أن تتقلاها القضية الفلسطينية الآن وفي المستقبل القريب :

يتمثل **العنصر الأول** في الانقلاب الخطير الذي أصاب ميزان القوى العالمي والإقليمي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة «الاشتراكية»، واندلاع حرب الخليج، وما خلفته من نتائج رهيبة كان منها تدمير القدرة الاستراتيجية العراقية، وإخضاع المنطقة العربية للاحتلال الأطلسي المباشر، وللسيطرة الأمريكية المطلقة. وقد صبّ هذا الاختلال الحاد ـــ الذي أصاب ميزان القوى العالمي والإقليمي ـــ في مصلحة تراكم القوة والنفوذ لدى الولايات المتحدة الامريكية و«إسرائيل». وكان ذلك سببا مباشرا في قدرة الإدارة

الأمريكية على أن تنظم ــ دون كبير مقاومة ــ مؤتمرا إقليميا للتسوية تحت رعايتها ــ بشروطها ــ ضمن مسعى لاستثمار نتائج انتصارها الدولي والاقليمي. وعليه، لم يكن أمام المنظمة ــ يقول دعاة «الاتفاق» ــ إلاّ أن تدخل «معركة» التسوية، بعد فقدانها الدرع الاستراتيجي الدولي والعربي، «لإنقاذ ما يمكن إنقاده»، وحتى لا ينسدل ستار التسوية على مشاهد لم يشارك ممثلو الشعب الفلسطيني في صنعها بما يضمن جزءا من حقوقه.

ويتمثل **العنصر الثاني** في الضائقة الاقتصادية التي ألمت بالشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، وبمنظمة التحرير الفلسطينية، جراء الحرب الاقتصادية التي شنتها حكومات المال العربية لاستنزاف الانتفاضة، والوضع الداخلي في الأرض المحتلة، ولإركاع المنظمة انتقاما من الموقف الفلسطيني في حرب الخليج ــ المساند للعراق ــ وتنفيذاً لمطلب أمريكي بتهيئة المسرح الاقليمي لاستقبال مشروع التسوية الجديد. وإزاء شحّ الموارد أمام الانتفاضة والمنظمة، كان لابد من مبادرة لوقف هذا النزيف الذي يدمّر شروط الحياة في الأرض المحتلة، ويخرب المؤسسات الوطنية الفلسطينية. فكان الدخول في التسوية، وكان توقيع «الاتفاق».

أما **العنصر الثالث**، فيتعلق بمخاطر تزايد القضم الترابي الاسرائيلي لما تبقى من الأرض المحتلة، من خلال تكثيف حركة الاستطان فيها، وتطويق المدن والقرى العربية بأحزمة من المستوطنات، خاصة بعد تدفق مئات الآلاف من المهاجرين اليهود السوفييت على فلسطين، ومنح الإدارة الأمريكية ضمانات القروض للدولة الصهيونية. وقد رأى بعض القيادات الفلسطينية ــ في هذا المناخ ــ أن الزمن يلعب ضد حقوق الشعب الفلسطيني، وأن الوقت قد حان لمبادرة سياسية توقف هذا النزيف الترابي وتنقد ما تبقى من الأرض من جرافة الاستطان.

فيما يتلخص **العنصر الرابع** في ما اعتبرته بعض الأوساط القيادية حاجة متزايدة لدى فلسطينيي «الداخل» إلى «حلّ ما» يضع حدا لمعاناتهم ومحنتهم المديدة، ويوقف تدهور شروط الحياة، وَيَفْتَكُّ ما تبقى من الأرض من الزحف الاستطاني. وكم استدل هذا البعض على موقفه بالتأييد الشعبي

العارم الذي لقيه قرار المشاركة في «مؤتمر مدريد للسلام» قبل عامين، وبمظاهرات الفرح التي ودعت الوفد الفلسطيني المفاوض لحظة التحاقه بالمؤتمر. مثلما استدل على ذلك بتأييد مختلف المؤسسات الوطنية والشعبية في الأرض المحتلة ــ وعلى رأسها « القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» ــ لموقف القيادة في تونس من المفاوضات الجارية في واشنطن.

إن كل هذه العناصر مثلت مجتمعة ــ وبتفاوت ــ عوامل حملت قيادة م. ت. ف على خوض تحدي التسوية، والذهاب فيه إلى إبرام صفقة مع «إسرائيل» لانتزاع ما يمكن انتزاعه قبل أن يستفحل الوضع فلا يعود ثمة شيء يُتَفَاوَضُ عليه. ويمكن القول إن مجمل هذه الأطروحة التي تبناها دعاة : «الاتفاق» تلخصها مقولة : «ليس في الإمكان أفضل مما كان» !

IV- نقد منطق الظرفية: نحو قراءة استراتيجية لمستقبل الصراع العربي-الصهيوني :

لا شك أن الفرضية التي يقوم عليها منطق دعاة «الاتفاق»، كما عرضنا بعض أهم دفوعاته، هي أن ظرفية النضال الفلسطيني الراهنة ظرفية صعبة، ولا تسمح بأكثر مما أمكن الحصول عليه. ولا نشك في أنها ظرفية صعبة وسيئة للغاية. غير أن المشكلة الأساس هي في أن يبني المرء استراتيجية عمل على أساس معطياتها، لأنها لن تكون سوى ثمرة أوضاع تلك الظرفية ! وهذه نقطة الخلاف الجوهرية مع دعاة « الاتفاق».

إن الفارق في الإدراك بين صناع القرار في الوطن العربي ــ وضمهم صانعو القرار في منظمة التحرير ــ وصناع القرار في الدولة الصهيونية، يكمن في أن الأولين يفكرون في الصراع العربي ــ الصهيوني ويقرأون في لوحته تحت تأثير حقائق الظرفية الجارية، لذلك غالبا ما يخطئون الاختيار، وينجرون إلى التفريط في الحقوق. بينما يتمسك الآخرون بقراءة صورة هذا الصراع في مدى أبعد، بهاجس استراتيجي استشرافي، يضع في حوزة قرارهم مادة أوفر للاختيار المحسوب بما يوفر عليهم التفريط في ما يَعُدُّونه «حقوقا» لهم. لذلك لم يتنازلوا منذ قيام دولتهم عن شيء من برنامجهم

التّوْراتي التوسعي. والفارق بين هذين الإدراكين هو الذي أثمر صفقة «أوسلو» الخاسرة فلسطينيا والمربحة إسرائيليا !

إن الحقائق الجديدة التي أفرزها الصراع العربي ــ الصهيوني في السنوات الأخيرة، أو التي نشأت في المحيطين الاقليمي والدولي، ولم يستوعبها «الاتفاق» الفلسطيني ــ الاسرائيلي، هي حقائق تلعب ــ موضوعيا، ضد وهم «اسرائيل الكبرى» وضد رغبة الدولة الصهيونية ونخبها الحاكمة في الاحتفاظ بالضفة والقطاع أو ضمها إليها رسميا. والمفارقة أن العقل الصهيوني يدركها جيدا، ويَتَحَسَّبُ لها، ويرتب أوضاعه ــ منذ الآن ــ للتناسب مع احتمالاتها، وتجنب نتائجها السيئة على استمراره ككيان. بينما لا يبدو العقل الفلسطيني ــ الحاكم ــ قادراً على التقاطها والتكيف معها بالاستثمار السياسي طويل الأمد ! ويهمنا ــ في هذا السياق ــ أن نعيّن، على وجه السرعة ومن باب التمثيل فقط ــ **أربع حقائق** رئيسَة منها.

- **الحقيقة الأولى** هي تزايد بروز علامات دالة على صعوبة ــ بل استحالة ــ استمرار عيش الكيان الصهيوني على المعونة الخارجية، وخاصة تلك التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كانت هذه المعونة مبرَّرة ــ في ما مضى ــ لسببين على الأقل : أولهما أنها كانت نوعا من استثمار أمريكي في قوة إقليمية رُسمت لها وظيفة في إطار الصراع القديم : شرق/غرب كقاعدة من قواعد مراقبة النفوذ السوفييتي في المنطقة، وردع تمدُّده عند الاقتضاء. وبالنظر إلى الحجم الكبير من الانفاق الدفاعي الأمريكي ــ والغربي ــ على استراتيجية ردع النفوذ السوفييتي في مناطق المصالح الاقتصادية الغربية، كان الانفاق على «إسرائيل» ــ دعماً وتمويلا ــ خسارة غير ذات بال، بل ولا تحتسب خسارة إذا ما نُظر إلى عائدات وظيفتها. وثانيهما أن هذه المعونة كانت تقدَّم في ظروف أداء متوازن للاقتصاد الأمريكي، ولم تكن عبئاً حقيقيا على موازنة الدولة الفيدرالية أو حلفائها في الغرب. أما الآن، فقد تغيرت الصورة كثيراً : انهار الاتحاد السوفييتي ومنظومته «الاشتراكية»، وتعرض الاقتصاد الغربي ــ وخاصة الأمريكي ــ لأزمات متلاحقة تفرض إعادة النظر في سياسيات الإنفاق الخارجي، ابتداء من

العام 1995. وسيكون على «إسرائيل» أن تتدبر أمورها في المستقبل القريب بعيداً عن المراهنة على الدعم الخارجي. وهذه الحقيقة في أساس الحماس الأمريكي للتسوية، و«اتفاق» «اوسلو» الذي نزلت لتسويقه ودعمه بكل إمكانيات الضغط التي تملكها.

- والحقيقة الثانية، وهي على علاقة بالأولى، تتمثل في حاجة «إسرائيل» إلى تأمين ظروف بقائها واستمرارها من داخل المحيط الاقليمي الذي تعيش فيه. وهذا مما لن يتأتى لها إلا برفع حالة الحصار والمقاطعة العربية المفروضة عليها، وتطبيع علاقتها بالدول العربية للتمكن من دخول الأسواق العربية، واستقبال المنتجات الزراعية، والنفط، واليد العاملة، والاستفادة من الثروات المائية العربية. وهذا يفرض عليها إنهاء حالة الحرب. وسيكون ثمن ذلك التخلي عن احتلالها لأراضي من مناطق العام 1967، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على هذا الجزء من فلسطين. ومع أن هذا المشهد يتعارض مع مشروع «اسرائيل الكبرى» التَّوراتي التوسعي، إلاَّ أنه صار خياراً لا مهرب منه لتأمين البقاء، خصوصا حينما انهارت نظرية الردع التقليدية التي كانت تبرر الاحتفاظ بالضفة والقطاع، كحزام أمني، لحماية العمق الاستراتيجي الاسرائيلي من مخاطر قد تنجم عن أي اكتساح عربي محتمل بالقوى المدرعة. على أن العقل الصهيوني قادر على أن يتحمل هذه الخسارة الترابية إذا كان ثمن وقف التوسع العسكري هو فتح الباب أمام التوسع الاقتصادي في المنطقة العربية، حيث يصبح المال والتكنولوجيا الصهيونيين القوة الضاربة بدل الجيش، وحيث يصبح أمن «إسرائيل» مضمونا في العواصم العربية بدل أن يضمنه الحزام الجغرافي في الضفة والقطاع !

- والحقيقة الثالثة، تكمن في تراجع قدرة الكيان الصهيوني التقليدية على احتكار القوة العسكرية الاستراتيجية بعد سابقة حرب الخليج الثانية، التي أبانت فيها الضربات الصاروخية العراقية للعمق الاسرائيلي كم إن أمن الدولة والمجتمع الصهيونيين هش أمام قرار حقيقي للمواجهة تتخذه دولة عربية أو إسلامية من تلك التي تمتلك أسلحة استراتيجية. وإذا كان التسليح العراقي قد كَسَرَ احتكار القوة الذي تمتعت به «اسرائيل» طويلا، فإن التسليح

العربي والإيراني، والباكستاني، المتزايد سيوسّع من شقة ذلك الكسر، وقد يذهب في تقليص الفجوة العسكرية والعلمية إلى حد تحقيق التوازن الاستراتيجي، إن لم يقد ــ إذا توافرت شروط سياسية على صعيد عقيدة النخب الحاكمة ــ إلى إلحاق الضرر المادي بالكيان الصهيوني. إن سوق السلاح لم تعد مقفلة جدا كما في السابق، والخبراء في النظام الدفاعي المتطور ــ بما فيه النووي والجرثومي ــ تزايدوا بعد انفراط «المعسكر الاشتراكي»، ومنهم من هم من بين جلدة العرب والمسلمين في جمهوريات آسيا الوسطى (السوفياتية سابقا). وهذا كله يهدّد بأن يحدث تعديلاً حاسماً في علاقات القوة العسكرية الاقليمية، وقد يهدّد بمفاجأة الأمن الصهيوني من حيث لم يحتسب سدنته من الخبراء أو أدوات الرصد المتطورة. وإذا كانت صواريخ العراق التي زارت تل أبيب وحيفا ذات شحنات تقليدية، فما الذي يمنع أن تكون الزيارة القادمة ــ في بحر سنوات أو عقد أو عقدين ــ بصواريخ مشحونة ب «خيار شمشون»، ومن مناطق أبعد من بغداد خصوصا إذا ما نجح الاسلاميون «المتطرفون» أو القوميون العقائديون في كسر بعض حلقات السلسلة في المنطقة واستلام السلطة؟ !

إن هذا الإدراك المتزايد للمخاطر التي تتهدد الأمن الصهيوني في المراحل الحالية والمستقبلية ــ بعد الحقائق العسكرية التي نبّهت إليها حرب الخليج ــ يكاد يتحوّل إلى عقيدة جماعية لدى العسكريين والسياسيين وخبراء الاستراتيجيا في الدولة الصهيونية، وهم يرتبون عليه خططاً أكثر تواضعا من تلك التي يتوقعها بعض من يهرولون طالبين الصفح من «الوحش الإسرائيلي الكاسر».

- أما الحقيقة الرابعة، فتتعلق بتنامي «الخطر الإسلامي» في فلسطين والجوار العربي والإسلامي، من منظور الأمن الإسرائيلي. فالحركة الإسلامية ناشطة في الضفة والقطاع والقدس من خلال ما تقوم به «حماس» و «الجهاد» وسواهما، بل هي تحقق تفوقاً لا يقاس على الدور التقليدي الذي كان للحزب الشيوعي في أوساط عرب أراضي العام 1948. وهي ناشطة في جنوب لبنان من خلال موجات العمليات الوطنية المسلحة التي تقوم بها

المقاومة الإسلامية وحزب الله. كما أنها تمثّل القوى الأرجح احتمالاً للعب دور حاسم في رسم مستقبل بلدان عربية مجاورة لفلسطين كمصر والأردن. فضلاً عن أن نفوذها اتسع في مجموع المحيط الإقليمي من الجزائر وتونس إلى اليمن والخليج مروراً بالسودان. وقد قدمت تجربة أفغانستان درساً عن قدرة الإسلام على تعبئة الحقل السياسي الوطني ومدّه بطاقة للدفع مذهلة. وتعرف «إسرائيل» أن تجاهل «الخطر الاسلامي» سيكون انتحاراً سياسياً لها في المدى القادم، لكنها تعرف ــ في المقابل ــ أن التيار الاسلامي ليس من نوع التيارات التي يمكن التفاهم معها لتحقيق تسوية ما. بل وقبل أن تضطر إلى التفاوض معه، فالأفضل البحث عن هذه التسوية مع من لديه الاستعداد لذلك (منظمة التحرير) للخفض من كلفة التنازل، ووضع المنظمة أمام مسؤولية احتواء هذا الخطر! إن «إسرائيل» تقبل بأن يتخذ الصراع شكلاً سياسياً ووطنياً بينها وبين حركة وطنية علمانية ــ هي م. ت. ف. ــ على أن يتحوّل إلى صراع ديني تغامر بأن تفقد فيه كل شيء.

هذه هي الصورة المستقبلية للصراع العربي ــ الصهيوني، كما يتمثّلها العقل الصهيوني. وهي صورة تختلف عن تلك التي يرسم العرب والفلسطينيون خططهم السياسية في ضوء معطياتها. لذلك يظهر الفارق فادحاً بين ما يمكن أن تقدمه إسرائيل من تنازلات مرحلية، وبين ما يحصل عليه العرب والفلسطينيون في صفقات خاسرة!

خاتمة :

نستطيع القول ــ على سبيل الاستنتاج ــ إن «إسرائيل» تحتاج إلى تسوية سياسية للصراع في هذه المرحلة وفي الفترات القادمة. وتعرف أن ثمن الحصول على اندماجها في المنطقة ورفع الحصار عنها والتطبيع مع الدول العربية، هو الانسحاب من الأراضي المحتلة في حرب العام 1967 والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على هذا الجزء من تراب فلسطين. وهذه المعادلة تتزايد ضغطاً مع الزمن. لذلك تسعى الدولة

الصهيونية إلى التقليل من كلفة التنازلات التي ستكون مضطرة إلى تقديمها ثمناً للتطبيع. وليس أفضل لها، على سبيل ذلك المسعى، سوى **استعجال** هذه التسوية **لاستثمار** الظرفية الصعبة التي يمرّ بها الوطن العربي، بغية استدرار تنازلات أنظمته وقياداته، بما فيها قيادة المنظمة، وهي موضع استهداف. ومما يؤسف له أن قيادة م. ت. ف. «لم تقرأ» جيداً هذه الحاجة البنيوية لدى «إسرائيل»، ولم تنتظر ظروفاً أمثل لاستثمار تلك الحاجة بما يرفع من سقف مطالبها وحقوق شعبها فاستغرقت ـــ بدلاً من ذلك ـــ في تأمل هذه الظرفية، فكان خيار غزة ـــ أريحا «أولاً» (!) ثمرة ذلك الاستعجال.

ولكن، هل يتعلق الأمر، فعلاً، بمشكل معرفي : بخطإ في قراءة صورة الموقف بعد سنوات قادمة تكون فيها تنازلات الدولة الصهيونية قد نضجت للقطاف؟ كاتب هذه السطور لا يستصغر كفاءة العقل السياسي الفلسطيني الحاكم في تمثّل أوضاع المستقبل ودرس احتمالاته. ولهذا يميل إلى الاعتقاد أن القضية سياسية في الجوهر وليست معرفية. وهي تتعلق ـــ في المقام الأول ـــ برغبة قيادة المنظمة في استباق نتائج التفاعلات المُعْتمِلة في جسم الحركة الوطنية الفلسطينية، بأخذ زمام المبادرة من القوى المرشحة لقيادة العملية الوطنية، وأعني بها الحركة الاسلامية والجيل الجديد للمنظمة في داخل الأرض المحتلة. **إنها معركة القيادة في تونس مع المركز الوطني في الداخل .**

بعد هذه النكسة التي أصيبت بها الحركة الوطنية الفلسطينية، لا بديل ـــ في ما نقدر ـــ إلاّ بإعادة بناء منظمة التحرير ومؤسساتها الوطنية، بإجراء إصلاح ديموقراطي، وتجديد قواها من خلال إدخال الجيل الجديد إلى مراكز القرار والإدارة، وتحقيق الوحدة الوطنية من خلال إدخال التيار الإسلامي إلى إطار المنظمة. ودون ذلك شريط درامي من العذاب المجاني.

الفصل الثاني

في نقد الانعزالية الفلسطينية

حين انطلقت «حركة التحرير الوطني الفلسطيني» («فتح»)، وأطلقت معها شرارة العمل الوطني المسلّح، نشأ انطباع عام ــ وازدهر ــ بأن حقبة الوصاية العربية على الشعب الفلسطيني آيلة إلى زوال، وبأن رهن القضية الوطنية الفلسطينية بالرهانات القومية العربية دخل طور الاضمحلال. في الامتداد عينِه، جرى تثميرٌ هائل للشخصية الوطنية الفلسطينية، وتحريرٌ لها من الشعور بالانْضِمَار في الكيانات العربية المجاورة. وفجأة، بَداَ وكأن هذا الشعب المقتَلَع واللاجئ بات قادراً على تجهيز جيش من الفدائيين يَقْوى على اجتراح ما أخفقت الجيوش العربية فيه. نشأ سريعاً مناخ فكري ونفسي حادّ، لدى من أطلقوا الثورة، يضع العوازل بين العامل الفلسطيني والعامل العربي! وقام على قاعدة هذا المزاج خليط هائل من الشعارات ذهبَ إلى حدّ تحويل الثورة الفلسطينية من مجرد ثورة وطنية ضد الاحتلال الصهيوني إلى رافعة لحركة التحرر الوطني العربية، وإلى قابلة للتاريخ العربي مسنداً إليها أدواراً تفيضُ عن مجرد إرباك «إسرائيل» أمنيا، أو حتى النجاح في استنزافها عسكريا، لتطال ولادة المصير القومي العربي برمته، وصياغة ومستقبل نظمه السياسية!

كانت الناصرية على ذلك العهد تلخّص ــ أو تكاد ــ خط العروبة المكافحة، وكانت «فتح» تمثل عنفوان الوطنية المقاتلة، المتمردة على أي حجر. وقد نَهَلَ الفكر السياسي الفلسطيني ــ آنئذ ــ من معطيات هذه المعادلة منتصراً للوطنية الفلسطينية بصفتها انبعاثاً جديداً لشعب، وتقلُّداً مباشراً لمسؤولية مصيره، وبديلا نوعيا لما سلفه من المقاربات القومية للصراع

مع الصهيونية. لم يَجْرِ ذلك في صورة طلاقٍ كامل مع التيار القومي، الذي احتاجت إليه الثورة دائما وراهنت على الزج به في الحرب مع الدولة الصهيونية، غير أنه جرى ـــ في كل الأحوال ـــ على خلفية الشعور الحاد بأن الفلسطينيين خسروا كثيراً بِرِهَانِهِم على العرب الذين خذلوهم في 1948، وخيَّبوا آمالهم في 1967، وضربوا عليهم الخناق بتعِلَّة أن القضية الفلسطينية قضية قومية عربية، وليس مسموحاً للفلسطينيين بأن يَنْقُضُوا هذه القاعدة من خلال التصرف المستقل في شؤونها.

ثمة محطات ثلاث في السيرة الذاتية الحديثة للوطنية الفلسطينية :

• **المحطة الأولى** لانتعاش هذه الوطنية الفلسطينية، ولوعيها في صورة علاقة صراعية مع العامل العربي، تقع في الفترة ما بين قيام حركة «فتح»، ثم انطلاق الكفاح المسلح، ومجازر الأردن في عامي71 و 72. وهي المحطة التي عبّر فيها التضاد بين الفلسطيني (الوطني) والعربي (القومي) عن نفسه من خلال **الصراع الفكري** بين الوطنية الفلسطينية وبين الناصرية وفكر «البعث»، ومن خلال **الصراع السياسي** بين الفصائل الفدائية وقيادة الراحل أحمد الشقيري لمنظمة التحرير، بل ومن خلال الصراع بين حركة «فتح» وبين «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، ثم ـــ في ما بعد ـــ من خلال **الصراع العسكري** بين الثورة الفلسطينية والسلطة اللبنانية، وقبله بينها وبين النظام الأردني، (وهو الذي نجحت مصر الناصرية في استيعابه في «اتفاق القاهرة» لعام 1969، ثم في وساطة عبد الناصر ـــ أياماً قبل وفاته ـــ بين قيادة الثورة وملك الأردن).

وقد انتهت هذه المحطة بإعلان المجلِس الوطني الفلسطيني عن برنامجه المرحلي، في العام 1974، القاضي بوجوب «بناء سلطة وطنية على أي شبر» يجري تحريره من التراب الوطني ؛ أي أنها انتهت بما يكرس فكرة حق الفلسطينيين ـــ دون سواهم ـــ في تقرير مصيرهم بعد النجاح في انتزاع قرار الاعتراف بهم في قمة الرباط.

• **والمحطة الثانية** لازدهار الوطنية الفلسطينية هي تلك التي تقع بين بداية الحرب الأهلية اللبنانية واندلاع ونموّ الانتفاضة، بين أواسط السبعينات ونهاية الثمانينيات. وقد استأنفت سابقتها في الملامح والقسمات : تعرّضت الثورة للتصفية باسم قومية المعركة في أكثر من مناسبة. وفيما كان عليها أن ترفع شعارها ضد الوصاية في المرحلة الأولى، بات عليها في هذه أن ترفع شعار «استقلالية القرار الوطني». لعل الشيء الوحيد الجديد في مشهد اندفاع هذه الوطنية الفلسطينية المستقلة، هو أن الثورة باتت تملك موقعاً يسمح لها ــ إلى حدّ ــ بأن تعيش بعضاً من مشاعر هذه الوطنية المستقلة، هو لبنان الذي انفرطت فيه سلطته وتحوّلت فيه المقاومة إلى مايشبه الدولة. وقد انتهت هذه المحطة بخروج المقاومة من بيروت، واندلاع الانتفاضة، ثم إعلان المجلس الوطني في الجزائر (نوفمبر 1988) عن قيام الدولة الفلسطينية، أي الإعلان عما يكرّس استقلالية القرار الفلسطيني ونزوعه الوطني الصّرف.

• أما **المحطة الثالثة** في مسار التعبير عن هذه الوطنية، فهي التي تقع زمنيا بين الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني ــ قبيل انعقاد «مؤتمر مدريد» للتسوية ــ وبين التوقيع علـى «اتفاق أوسلو» في حديقة البيت الأبيض. وفيها ستذهب الوطنية الفلسطينية إلى مداها : إلى حيث الانعزالية الفاقعة عن البيئة العربية، وإلى حيث التفريط في أساسات الوطنية الفلسطينية ذاتها !

في جميع هذه المحطات، عاشت الوطنية الفلسطينية نمواً أشْوَهاً : من الانفصال عن الخيار القومي، إلى اختلاق خصم «قومي» لتعزيز الشعور بالهوية الوطنية، إلى الانعزال الكامل عن المجال العربي، واستيلاد قنوات سرية للتفاوض والتسوية بديلاً من قنوات علنية مخجلة (لكنها أقل خجلاً في «واشنطن» منها في «اوسلو» !). وإذا كان «اتفاق غزة ــ أريحا»، وما تناسل منه، يعبّر عن شيء، فهو لا يعبر عن انتصار الوطنية الفلسطينية على القومية العربية، بل يعبّر ــ أساساً ــ عن **فضيحة الانعزالية** التي دفعت فرسان «أوسلو» إلى تقديم التوبة عن «إرهابهم»، وإسباغ الشرعية على الاغتصاب الصهيوني للقسم الأعظم والأغنى من أرض فلسطين، والقبول

الطوعي بأداء مهمات حفظ أمن الدولة التوراتية ضدّ المجاهدين والمناضلين. . . . أملاً في «الذي يأتي ولا يأتي. . . » ! ! !

* * *

ما الذي حوّلَ وطنيةً سياسيةً إلى انعزالية، وأدّى إلى دفع الخيار القومي التحرري غرامَةً فادحةً عن قضية وطنية لم يَجْرِ حتى حَفْظُ شرعيتها وهيبتها أمام أعين العالم؟ !

لذلك ــ في ما نزعم ــ علاقة بأخطاء ثلاثة قاتلة اقترفها من ملكوا ناصية الثورة منذ ثلاثة عقود منصرمة. تتعلق **أولاها** بِعَيٍّ في التفكير، وتتعلق **ثانيها** بخطإ في التحليل، فيما تتعلق **ثالثها** بسوءٍ في التقدير :

في مجانبة وعي طبيعة الصراع:

لا شك لدينا في أن التعريف القومي للصراع العربي ــ الاسرائيلي، بوصفه صراعاً بين الأمة العربية ومشروعها القومي التحرري الوحدوي، وبين الحركة الصهيونية، ومشروعها الطائفي العنصري في قلب الوطن العربي. . . ، تعريف سَرَى في قسم عظيم من الثقافة السياسية الفلسطينية المعاصرة، وعبَّر عن نفسه ــ سياسيا وبرنامجيا ــ من خلال قيام منظمات فدائية نهلت من الفكرة القومية او تقاطعت مع جزء كبير من معطياتها السياسية، ومنها ــ من باب التمثيل فقط ــ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، «وجبهة التحرير الفلسطينية» «الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة» : وجبهة التحرير العربية»، و«جبهة النضال الشعبي»، بل وبعض أطر ومثقفي حركة «فتح» نفسها. غير أن الإدراك الفلسطيني الوطني الضيق بأن المشروع الصهيوني يتعلق بأرض فلسطين حصراً، أنتج ــ مع مرور الوقت ــ شعوراً بأن الفلسطينيين هم وحدهم المعنيُّون بالقضية، وبأن كل ما يقال عن قومية القضية وصلتها بمجمل مسائل المصير العربي (الوحدة، التنمية، والأمن

القومي، والتقدم. . .)، ليس إلا من باب الرغبة في إلقاء القيد على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وتحجيم قدرتهم على احتكار ــ بل امتلاك ــ قرارهم. وهكذا انتصرت الفكرة الوطنية الفتحاوية على الفكرة القومية العربية داخل الثورة مستفيدة من رغبة قسمٍ من النظم العربية تراءت له فرصة التنصل من التزاماته تجاه القضية بإيكال أمرها إلى منظمة التحرير الفلسطينية !

ولقد نجحت الفكرة الوطنية في دغدغة المشاعر الوطنية للشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات ــ وفي هذا سرّ قوة وهيمنة «فتح» في الثورة ــ لكنها (فكرة) لم تقدم لهم الشيء الكثير، بل هي أفقدتهم الشيء الكثير حين خيِّل لرجالها أنه ليس في وسعهم أن يأخذوا شيئا من الصهيونية عن طريق العرب ! واليوم، من المؤسف حقا أن تنتهي برجالها ذاتهم إلى الاعتقاد أنهم قد يحصلون على ذلك الشيء عن طريق الأمريكيين !

في الخلط بين عروبة القضية وموقف النظم العربية منها :

أصاب الثورة الفلسطينية كبير سوء مما ألحقته بها أنظمة عربية عديدة تطلعت ــ دائما ــ إلى كسب الورقة الفلسطينية في اللعبة الاقليمية. كان على قواتها أن تتعرض للتصفية المادية دائما كلما حاولت أن تخترق سقفا سياسيا مرسوماً لحركتها بإحكام. ولم تكن الثورة بعيدة عن مسؤوليتها في كل ما جرى لها عربيا، إن بسبب كونها ارتضت العلاقة بالحكومات بدل الشعوب، أو بسبب جنوحها ــ كما في الأردن ولبنان ــ إلى استعارة صفة الدولة، وإجبار الحكومة المركزية ــ بالتالي ــ على حسم حالة ازدواجية السلطة.

وبنتيجة المحن التي تعرضت لها عربيا، نما لديها شعور حاد بمعاداة المحيط العربي للثورة ؛ وهكذا ــ ومن حيث لم تختر واعية ــ اندفعت إلى تفادي كل ما يمكن أن يسمح للعرب بمنفذ إلى القرار الفلسطيني. وكانت النتيجة أنها لم تنجح ــ عمليا ــ في فك الارتباط بين قضيتين : بين عروبة

القضية الفلسطينية، وبين الموقف العربي الرسمي منها ! لكن المفارقة الأعظم ــ في سلوك قيادة الثورة ــ أنها إذ قررت تحرير قرارها من تدخل نظم عربية معينة، وضعته ــ في الآن نفسه وعلى طبق من ذهب ــ في حوزة نظم عربية أخرى هي التي قادتها إلى «أوسلو» !

في عدم تقدير ميزان القوى :

ربما لم تدرك قيادة الثورة الفلسطينية جيدا مقدار الفارق بين ما تقدمه الوطنية الفلسطينية في ميزان القوى، وبين ما تقدمه قومية القضية في هذا الميزان في مواجهة العدو، وإلا ما كان مفهوماً تماماً أن ينتصر الرهان على العامل الفلسطيني على الرهان على العامل العربي. وليس ما حصدته قيادة منظمة التحرير في «أوسلو» من «مكاسب» رمزية إلا محصلة ميزان القوى بينها وبين العدوّ الصهيوني، وهو غير ما عليه أمر سوريا ولبنان ــ مثلا ــ وموقعهما التفاوضي الأفضل تماسكا. وما كان سيضير قيادة م. ت. ف لو أنها ــ تحت وطأة الاضطرار ــ التزمت بمسار «واشنطن» التفاوضي، بديلا من قناة «أوسلو»، وبالتنسيق العربي بدلاً من الانفراد الانتحاري. نعم، لن تأخذ شيئا كثيراً بالتأكيد (شأن أقرانها العرب)، لكنها ــ قطعا ــ لم تكن لتقدّم من حقوق شعبها كل شيء تقريبا !

من سوء حظ الوطنية الفلسطينية ــ أو من حسن حظها ــ أنها حالة متميزة، لا تشبه سائر الوطنيات العربية في هامش الاستقلالية لديها، وذلك، بسبب طبيعة العدو الذي تواجهه : إنه لا يستهدف أرض فلسطين فحسب، بل مجمل المنطقة العربية (بالأمس بالتوسع الجغرافي عسكريا واليوم بالتوسع الاستراتيجي اقتصاديا). ولذلك، لا تستطيع أن «تتحرر» كثيراً من دور وثقل العامل العربي فيها إلا متى اختارت الطريق المسدود إلى حقوقها. ولقد اختارت هذا الطريق ــ بكل الأسف ــ حين قادتها الانعزالية لا إلى التضحية بالحقوق العربية فحسب، بل وبالحقوق الفلسطينية أيضا !

❋ ❋ ❋

ومع ذلك، سيكون مفيداً ــ وضروريا ــ إعادة قراءة مسار الانتقال من الوطنية الفلسطينية، المشتبكة مع الغزوة الصهيونية وسياسات الهضم والتبديد الاسرائيليين، إلى الانعزالية الفلسطينية : المشتبكة ــ بكل أسف ــ مع عروبة القضية ومع المحيط العربي. ذلك أن مثل هذه القراءة لا تكشف فحسب عن مفارقات الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، ودرجة القصور الحاد في الإدراك السياسي لطبيعة المعركة مع العدو ــ في وعي قياداتها ونخبها ــ بل تكشف، أيضا، عن جملة من الأسباب الوجيهة التي تفسّر لماذا أخفقت هذه الحركة في قيادة نضال شعبها نحو تحصيل الحدّ الادنى من الحقوق الوطنية، التي اعترف له بها العالم أجمع، ولهذا تجد نفسها ــ اليوم ــ موضوعيا أمام مهمة غريبة على أية حركة وطنية في التاريخ : تبديد تراثها الوطني ــ بما فيه تراث الوطنية الفلسطينية المستقلة ــ إرضاءً للعدو، واستدراراً لعطفه : على نحو ما شهدنا بعضا من فجائعه في الاعتداء على الميثاق الوطني الفلسطيني !!!

❋ ❋ ❋

خرجت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الوجود، قبل نحو خمسة وثلاثين عاما، بقرار عربي رسمي، سيقَ ناصريّاً في البدء، ثم حظي بالاجماع. وبعد سنوات خمس من الميلاد، شقت المنظمة عصا الطاعة على القرار العربي إياه، بمناسبة نجاح الفصائل الفدائية الفلسطينية في الإمساك بمقاليد أجهزة المنظمة، والسيطرة عليها، وتوجيهها سياسيا وُجْهَةً لم تتقاطع ــ دائما ــ مع السياسات العربية الرسمية تجاه قضية فلسطين، ومسائل الصراع العربي ــ الصهيوني، بما فيها السياسة الناصرية المستندة ــ بعد هزيمة 67 ــ إلى برنامج «إزالة آثار العدوان». غير أن منظمة التحرير عادت ــ بعد سنوات خمس أخرى ــ إلى التمتع بشرعية سياسية عربية في مؤتمر القمة بالرباط (1974) : الذي قضى بالاعتراف بها ممثلا شرعيا وحيداً للشعب الفلسطيني، مختتما فصلاً حاداً من الصراع على قضية التمثيل بين المنظمة والأردن.

كانت المنظمة ـــ لحظة التأسيس في العام 1964 ـــ حاجة عربية ماسة، بمقدار ما كانت حاجة فلسطينية ضاغطة، وخاصة بعد انفراط عقد قيادة الحركة الوطنية ـــ التي خاضت المعركة مع العدو منذ الانتفاضة الكبرى لعام 36 إلى ما تلاً مباشرة حرب العام 48 ـــ وبعد انهيار صيغة «حكومة عموم فلسطين»، فقيام وصاية أردنية على الضفة الغربية لنهر الأردن، ووصاية مصرية على قطاع غزة. كانت الحركة الوطنية الفلسطينية في حاجة إلى تعبير سياسي جديد عن نفسها، على الأقل في المناطق العربية من قرار التقسيم ؛ وكانت السياسة العربية ـــ الناصرية بالتحديد ـــ في حاجة إلى أداة فلسطينية تكون امتداداً محليا لها، ولكن ـــ أيضا ـــ عنوانا لوجود قضية في قلب الصراع العربي ـــ الاسرائيلي إسمها القضية الفلسطينية. وعلى ذلك أتى ميلاد منظمة التحرير يمثِّل حصيلة تقاطع إيجابي وتاريخي بين استراتيجية عربية، في الصراع، تعي أهمية الحاجة إلى إفراد المساهمة الوطنية الفلسطينية بموقع مركزي في سياسات المواجهة مع العدو، وبين مسعى فلسطيني حثيث إلى بناء أدوات وطنية للتعبير عن مطلب التحرر الوطني الفلسطيني من ضمن التعبير الإجمالي عن مطالب التحرر القومي العربي.

ومع أنه سيكون من باب الظلم والاجحاف، وسوء القراءة والتقدير، حسبان مشروع منظمة التحرير استثماراً سياسياً ناصرياً في رأسمال القضية الفلسطينية ضد الأردن مثلا، أو ضد «مزايدات» السلطة في دمشق، أو تعويضاً رمزيّاً عن نكسة الانفصال وانفراط الوحدة المصرية ـــ السورية، أو عن إخفاق محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر، والعراق، وسورية. ومع أنه سيكون من باب المضاربات الايديولوجية اعتبار الراحل أحمد الشقيري وقيادته «صنيعة» ناصرية، أو دمية في يد السياسة المصرية على ذلك العهد، إلا أنه سيكون من باب الإنكار والإعدام للحقيقة التاريخية أن يتجاهل المرء أن حاجة الفلسطينيين إلى أداة سياسية وطنية، مستقلة عن أي شكل من أشكال الإشراف أو «الوصاية» العربيين، كانت حاجة ماسة : لا تقبل الإرجاء أو «المساومة» تحت أي ظرف من الظروف، وخاصة بعد حرب يونيو 67، وسقوط كل أراضي فلسطين في قبضة الاحتلال الصهيوني،

وشعور جيل سياسي فلسطيني جديد بمسؤوليته تجاه قضية وطنية تتعرض للتبديد من قِبَل العدو، وللشطب السياسي من «المجتمع الدولي» (الذي حوّلها إلى مجرد قضية لاجئين طبقا لمنطوق ومضمون قرار مجلس الأمن رقم 242 !)، كما لِ «المساومة» العربية بعد القبول ب «مشروع روجرز» للتسوية . . . . إلخ.

وقد وَسَّع من الفجوة بين القرار العربي وبين هذا الجيل الفلسطيني الجديد، أن الأول أُجْبِر على اعتماد الخيار الديبلوماسي والسياسي، بعد الضربة العسكرية القاصمة التي تلقتها مصر، وسورية، والأردن، في حرب 67 (وهذا في أساس قبوله «مشروع روجرز) لكسب الوقت من أجل إعادة تأهيل القوات المسلحة لجولةٍ عسكرية قادمة)، في ما استقرَّ خيار الثاني على الكفاح المسلح : سبيلا إلى إجبار العدو على التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني. وإذا كان من غير الممكن، اليوم، وعيُ مساهمةِ هذا الجيل الفلسطيني الفدائي ـــ الذي دوّت صرختُه في تجربة «فتح» ثم «الجبهة الشعبية» وما تناسل منها ـــ إلا بوصفها المساهمة التي رفعت درجة الانتباه إلى مركزية عامل الضغط العسكري على العدو في المعركة الوطنية ضده، إلا أنه من غير الممكن ـــ أيضا ـــ اختزال تلك المساهمة إلى مجرد خطاب حَرْبَجيّ محموم ! ذلك ان الفصائل الفدائية الصاعدة لن تحمل ـــ في ركاب صعودها ـــ أدبيات عسكرية عن حرب التحرير الشعبية فحسب، بل حملت ـــ أيضا ـــ رأيا سياسيا في القضية الفلسطينية والصراع العربي ـــ الاسرائيلي، مثلما حملت ـــ في تضاعيفه ـــ نقداً جذريا حاداً للأسباب التي أُنتجت شروط ومقدمات الهزيمة، وقادت إليها. وبقطع النظر عن مدى صواب التحليل السياسي الذي قدّمته فصائل المقاومة : تفسيراً للهزيمة واستشرافاً للمستقبل، ثم بعيداً عن تقدير أهمية الخيارات البرنامجية التي استقرت عليها الثقافة السياسية الجديدة للجيل الفلسطيني الصاعد، فإن مشروعه السياسي نجح في كسب الجمهور والأنصار، والصيرورة مشروعاً وطنيا مدفوعاً باندفاعته إلى حدّ حيازة التمثيل الفلسطيني كاملاً، عبر وراثته من نخبة ـــ شقيرية ـــ بَدَت «مترهّلة»- بل وعبر غُنْمِهِ من قرار عربي بَدَا وصائيا !

ليس تفصيلا ــ هنا ــ أن يقال إن المنزع العسكرتاري لفصائل المقاومة الفلسطينية ــ الصاعدة في امتداد هبوط رصيد الخيار العسكري العربي الرسمي بعد هزيمة 67 ــ كان في حالٍ من العُسْر الواضح أمام الحاجة إلى تفسير إصرار النظام الناصري ــ مثلا ــ على العمل بقاعدة أن«ما أخِذَ بالقوة لا يمكن أن يُستَرَدّ بغير القوة»، أي كان محاصرا بحقيقة أن النظام العربي (المصري على الأقل) لم يُسقِط خيار المواجهة المسلحة، ولا أنْهَى التعويل عليه بديلا ماديا وحيداً لاستعادة ما ضاع في غفلة الأيام الستة المشؤومة من شهر يونيو 67. ومع ذلك، لن يكون تفصيلا ــ أيضا ــ أن يُقَال إن المنزع الفصائلي ذاك، لم يَعُد معنياً باحترام خيارٍ عسكري يمرُّ من قناة صيغة حرب نظامية. فهذه باتت ــ في ملَّته واعتقاده ــ بيت القصيد في الهزيمة، والطريق السالك إليها. وليس في جعبة اعتقاده ما يستطيع غسل عار هذه الهزيمة إلا خوض منازلةٍ لا يَفْقَهُ العدو حرفاً من نَصِّها الغامض : حرب الشعب ! ومرة أخرى سيقال ــ على سبيل إطلاق القول السهل ــ إن المقاومة كانت مدفوعة بأفكارها الجذرية و«الصبيانية»، إلى حيث تزيغ عن محجة الواقعية والممكن في السياسة، وأنها لم تكن تسطيع أن تنجز بعملياتها الفدائية ــ وذروتُها معركة الكرامة ــ ما أنجزته حرب الاستنزاف المصرية في أواخر الستينات. . . إلخ. كما قد يقال إن ما أفْتَتْ به ضد صيغة الحرب النظامية ــ ودفاعاً عن صيغة الحرب الشعبية ــ ثبت بطلانُه في معارك الأردن (التي انتصر فيها جيشٌ نظاميٌّ ــ عشائري على مليشيات ثورية)، وفي حرب أكتوبر 73 (التي أثبت فيها الجيش النظامي قدرته على إلحاق الأذى بالعدو، وإرهاق قواه). غير أن ذلك كلَّه ليس يُغيِّر ــ في شيء ــ من حقيقةِ أن مشروع المقاومة الفلسطينية الفدائية نجح في تجييش وتجنيد شعب : في الداخل وفي مناطق اللجوء، وحوّل المرجعية لدى القسم الأعظم من ذلك الشعب من مرجعية عربية، بَدَتْ متهاونة ومترددة، إلى مرجعية فلسطينية : بَدَتْ مندفعةً مِقدامَة !

في كل حال، نجحت النزعة الوطنية الفلسطينية ــ ممثَّلة في منظمة التحرير المحكومة بقوى الفصائل والمقاومة بعد 68 ــ في أن تزيح سلطة القرار العربي من صدارة المشهد السياسي. وقد ساعدتها على ذلك حالةٌ

الفراغ التي نجمت عن غياب عبد الناصر، وعن الشعور الفلسطيني الشعبي المتزايد بالدور العربي الحاسم في تصفية القضية الفلسطينية، أو ـــ أقلاً ـــ في احتوائها. وهو الشعور الذي تفاقم أثناء ـــ وفي أعقاب ـــ حوادث الصدام السياسي والعسكري بين المقاومة الفلسطينية والأردن في 70 و71، وخلال تسويق مشروع المملكة المتحدة بين الضفتين. ولم يكن الثمن الفادح، الذي دفعته الوطنية الفلسطينية الناشئة، هو الانتقال الاضطراري من الأردن إلى لبنان (مع ما يعنيه ـــ جغرافيا وسياسيا ـــ من انتقالٍ من موقع عسكري على تخوم الضفة الغربية المحتلة عام 67 إلى موقع عسكري على تخوم الجليل المحتل عام 48، ومن انتقال من برنامج عمل مرحلي إلى برنامج عمل استراتيجي !)، بل هو الانتقال ـــ أيضا ـــ من مواجهة «وصاية» عربية ذات خلفية قومية («الوصاية» الناصرية) إلى أخرى لا تزهد في سرقة التمثيل الفلسطيني ومصادرته، أو لا تتردد في حصاره على خلفية اعتباره تصديراً غير مقبول لمشكلةٍ «برّانية» لا وظيفة لها إلا الضغط على التوازن الداخلي : السياسي والديموغرافي، وإرهاق البنى الداخلية والوحدة الوطنية !

ولقد أتت قمة الرباط (1974) تضع حدّاً لهذه الحالة الرمادية، المغمورة بالالتباسات، فتقطع ـــ على نحو حاسم ـــ بحق الوطنية الفلسطينية في أخذ قضيتها بنفسها، وفي تمثيل شعبها. هكذا جاء قرار قمة الرباط باعتبار منظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيداً للشعب الفلسطيني، ينجز مصالحه عربية رسمية مع الحالة الفدائية الفلسطينية الجديدة، ويُسْبغ الشرعية على خيارها الوطني، ويرفع عنها الشعور بالتطويق والمصادرة. في المقابل، بات على هذه الحالة أن تضع نفسها، وخياراتها، موضع مراجعة، بحيث تميّز نفسها عن شبهة التمرّد والعصيان، وتروّض ذاتها على التكيف مع موجبات الشرعية العربية التي احتازتها، بما في ذلك ترويض النفس على إلزام العمل الوطني الفلسطيني باحترام الخطوط الحمر في السياسة العربية، والتقيد بسقف القرار العربي، والتحرك بحذر ضمن الهوامش الضيقة التي يتيحها الوضع العربي أمامه !

من الممكن هنا أن يقال ــ على وجه الصحة ــ إن الوضع العربي الرسمي لم يقدم هذا التنازل للمؤسسة الوطنية الفلسطينية، وللمقاومة، إلا لكي يكسب جانبها، ويتفادى تأثيرات ضغطها عليه وعلى بناه الداخلية، بما فيها تأثيرات صلاتها المفتوحة بقوى المعارضة في البلاد العربية، و ــ بالتالي ــ لكي يتقدم خطوة حاسمة نحو استيعابها، وتعريبها رسميا. ومن الممكن أن يقال ــ أيضا ــ إنه أحرز نجاحاً هائلا في ذلك. ومع هذا كله، من الواجب أن يقال إن ذلك النجاح لم يكن نهائيا وقاطعاً : إذ استمرت المقاومة لاعباً سياسيا مزعجا للقرار العربي في كثير من مناسبات السياسة والصراع، وظلت قادرة على التحلل من أحكام الضوابط العربية، وعلى تجاوز سقف الموقف الرسمي الاقليمي، والتطلع إلى ما يتجاوز ممكناته والتزاماته.

بل إن التمرد الفلسطيني على الخطوط الحمر العربية بلغ ــ أحياناً ــ حدّ تكرار تجربة المقاومة في الأردن على الساحة اللبنانية، والذهاب بها إلى حيث إقامة سلطة في بيروت والجنوب موازية للسلطة المركزية. وهذا ما لم يكن يتحمله الوضع العربي الرسمي، الذي سَوَّغ لتدخل عسكري في لبنان ــ مدعوم بقرارات قمتي «القاهرة» و«الرياض» ــ لإعادة السلاح والجموح الفلسطيني إلى حدود الشرعية العربية !

ولم تكن الرقابة العربية الصارمة على السلاح الفلسطيني، والقرار الفلسطيني، هي مبعث القلق الوحيد لمنظمة التحرير، التي سرعان ما عادت إلى «بيت الطاعة» العربي بعد دخول قوات الردع العربية إلى لبنان، وبعد عقد «قمتي فاس» : الأولى والثانية في مطالع الثمانينات، ومصادقة م. ت. ف فيها على «مشروع السلام العربي» . . . ، بل كان مبعثه ــ أيضا ــ استمرار وصاية الأردن على مناطق الضفة الغربية، وخوفها المتزايد من استثمار الأردن لضعفها ــ بعد حرب لبنان 82 ــ لعقد صفقة سياسية مع «إسرائيل» كانت ترغب فها إدارة رونالد ريغان آنئذ. ولعل ذلك ما يفسر لماذا اتجهت قيادة المنظمة وجهة سياسية أخرى ــ في منتصف الثمانينات ــ فتخلت عن برنامجها السياسي المرحلي، وعن قرارات دورات المجلس الوطني الفلسطيني، القاضية بوجوب قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة عام 67،

كشكل مرحلي لتقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني، لكي تقبل ـــ بدلاً من ذلك ـــ بقيام اتحاد كونفدرالي بينها وبين الأردن ! قد يقول قائل ـــ والقائل هنا هو الموقف الفلسطيني الرسمي ومن سار في ركابه ـــ إن الإتحاد ذاك كونفدرالي، وليس فيدراليا، أي أنه سيقوم بين دولتين مستقلتين. لكن اللبيب يعرف أن ذلك القول ليس أكثر من تبرير إعلامي ! ذلك أن قيام دولة فلسطينية مستقلة ـــ وهو مطلب منظمة التحرير ـــ لن يفترض، حكماً، نشوء مطلب الكونفدرالية مع الأردن. ليس فقط لأن الاتحاد الكونفدرالي أعلى من دولة مستقلة، بل لأن «اسرائيل» والولايات المتحدة لا يمكن أن تقدما للدولة الفلسطينية، في حال قيامها، عمقاً جغرافيا وبشريا في الأردن يهدد الكيان الصهيوني، حتى لا نقول إنهما سيشترطان فكّاً للعلاقة بين الأردن وفلسطين ثمنا لقيام تلك الدويلة على بعض الضفة والقطاع إن كان في وسعها أن تقوم فعلاً !

واضحٌ ـــ إذاً ـــ من تجربة «الاتفاق الأردني ـــ الفلسطيني»، على قيام «اتحاد كونفدرالي»، مقدار القلق السياسي الحاد، الذي كان يستبد بقيادة منظمة التحرير، بسبب الخشية من قيام عمّان بمصادرة دور المنظمة. وهو القلق الذي لم يكن استمرار الاعتراف العربي بمنظمة التحرير ـــ ممثلا شرعيا ووحيداً للشعب الفلسطيني ـــ قادراً على تبديده، أو على منح الحد الأدنى من الطمأنة بشأنه للقرار الفلسطيني. لقد كان على منظمة التحرير أن تنتظر حدثا كبيراً من طراز اندلاع الانتفاضة الشعبية العارمة في الداخل الفلسطيني، وما أعقبها من ارتفاع في رصيدها السياسي لدى الشعب على حساب ولاءات أخرى مظنونة، أو أن تنتظر قراراً مدوّيا من قبيل القرار الأردني القاضي بفك الارتباط : القانوني والإداري، بالضفة الغربية الفلسطينية، حتى تضع حدّاً لهواجسها السياسية ، وحتى تطمئن إلى أن دورها الوطني والتمثيلي مضمون، وليس معروضاً للبيع، أو المصادرة، أو التفويت، في قارعة طريق السياسة !

وإجمالا، يسعنا القول إن معركة القرار الفلسطيني المستقل مع مَا بَدَا وكأنه وصاية عربية عليه، وجدت مناسبتين سياسيتين وضعت فيهما أوزارها،

ووجدت فيهما حلاً مُرْضيا لمطلب استقلالية القرار، هما : القمة العربية في الرباط، وقرار فك الارتباط بين الضفتين. ولقد أعطت هاتان المحطتان منظمة التحرير فرصة التمتع الكامل بحق الوصاية الوطنية المباشرة على الشعب والقضية في ما تبقى من فلسطين. لكن سياق الأحداث والتطورات ــ وآخرها ما جرى في امتداد عملية «التسوية» وتوقيع «اتفاق أوسلو» ــ أعاد إلى مركز الشرعية السياسية السؤال عن الفوائد الفعلية الناجمة عن تمتيع المنظمة باستقلاليتها السياسية الكاملة عن القرار العربي، وعن وجَاهَة الاختيار السياسي للمنظمة : المستند إلى فرضية التحرُّر من «القيد» العربي طريقا وحيداً لـِ «تحصيل» الحق الوطني الفلسطيني.

من القرار الوطني المستقل إلى الانعزالية الفلسطينية !

يمثل توقيع «اتفاق أوسلو» انتصاراً صارخاً للنزعة الانعزالية ــ على سواها من النزعات ــ في الفكر السياسي الفلسطيني الحديث، بسبب كونها سوَّغت لخيار حلّ سياسي ــ تسووي ــ بعيداً عن المحيط العربي، ودون استثمارٍ لموقعه في ميزان القوى الاقليمي، ولا حتى في عملية التسوية نفسها، التي أطلقها «مؤتمر مدريد»، مكتفية بموارد القوة الذاتية التي في حوزة المفاوض الفلسطيني ــ وهي شديدة الضعف والهزال ــ محتسبة إياها الموارد الوحيدة القابلة للتوظيف في عملية التفاوض ! ولقد كان من الطبيعي أن تخرج «أوسلو» إلى الوجود، لتعبّر بحصادها السياسي ــ على صعيد الحقوق الفلسطينية ــ عن الحجم الموضوعي لقوة الانعزالية الفلسطينية في الميزان، ثم لتصب نتائجها في رصيد الدولة اليهودية التي استثمرت تلك الانعزالية، وأكلافها الفلسطينية الفادحة، حتى آخر قطرة، محوّلة خساراتِها أرباحًا صافية في رصيد مشروعها الصهيوني !

لم تخرج هذه الانعزالية من عدم، ولا هي نزلت على شعب فلسطين وثورته بإنزالٍ مِظلّيّ، بل إن لها تاريخٌ و«أسباب نزول». ولقد تنامت جراثيمها في ربع قرن الأخير، على نحوٍ مثير ساعدت عليه ــ بكل تأكيد ــ ظروفٌ وأوضاع خارجية، غير فلسطينية، وهيأت له أسباب الصيرورة تنامياً مطَّرداً

في حركة صعوده وتراكمه ! بَدَأَتْ وطنية فلسطينية مشروعة، تُنَازِعُ بإصرار من أجل الكينونة الطبيعية إسوةً بسائر الوطنيات العربية، لتنتهي إلى انشقاق سياسي انعزالي ألحق أفدح الأضرار بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وبالحقوق القومية للأمة العربية في فلسطين ! وما بين لحظة الميلاد (الوطني)، ولحظة الانحراف (الانعزالي)، تراكمتْ وقائعُ عدة لَعِبَ كثير منها ضد استقامة الوطنية الفلسطينية ومصالحتها مع محيطها الطبيعي، ولصالح المزيد من الغرق في أوحال مستنقع الانكفاء الوطني السلبي والضيق !

نشأت الانعزالية الفلسطينية ثمرةً لجملة من العوامل، بعضها ذاتي، وبعضها الآخر موضوعي. يمكننا أن نحصي ـــ في هذا المعرض ـــ أربعة منها أساسية تتعلق : **بالتأويل الفلسطيني الرسمي للاعتراف العربي بمنظمة التحرير، وتتعلق بنمط الإدراك : الفكري والسياسي، لجدلية العلاقة بين الوطني والقومي في الوعي الفلسطيني، ثم تتعلق بمسؤولية السياسات العربية في إذكاء روح الانكفاء والانعزال الفلسطينيَّيْن، مثلما تتعلق بالسقوط المدوّي في حبائل العدو ودعاواه «السلمية»** على قاعدة التوطُّد المثير لفكرة التسوية في العقل السياسي الفلسطيني الحاكم !

قرارٌ أسيءِ فهمُه !

حين اعترفت قمة الرباط، قبل ربع قرن، بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيداً للشعب الفلسطيني، وُجِد في مركز القرار الفلسطيني من كان مستعداً لقراءة ذلك الاعتراف بكيفية مختلفة تجافي منطقَهُ، والأسبابَ الحاملة عليه ! بل وُجِدَ من كان جاهزاً لقِطافِهِ السياسي السريع لتنمية اختيارات في العمل الوطني تجدّف ضده ! كثيرون لم ينتبهوا، في الساحة الفلسطينية ـــ إما تحت وقْع إغراء الاعتراف أو عن سبق إصرارٍ وترصّد ـــ إلى أن قرار القمة ليس مصمّماً للإفاضة في تيسير مهمة من يتطلعون إلى شق سبيل فلسطيني مستقلٍّ وموازٍ لسبيل التعاطي العربي مع المسألة الفلسطينية، وقضايا الصراع العربي ـــ الصهيوني، ولا كان مرصوداً لتفويت قضية الشعب الفلسطيني

ــ جملةً وأقساطا ــ إلى جهةٍ فلسطينية تمثيلية ترفع عن العرب عبئ حمل قضية تنوءُ بحملها قدراتُهم . . . إلخ، بل ركِبَ ظنَّهم وهمٌ بأن القرار إياه، إذ يعيدُ لقيصرَ ما لقيصر، يمنحهم ضوءاً أخضرَ للانفراد بتقرير مصير القضية بعيداً عن «وصايةٍ» أحد ! ولعلَّ مما رسّخ هذا الاعتقاد الخاطئ ــ لدى قيادة حركة «فتح» ومنظمة التحرير ــ أن مطلب التمثيل الوطني للشعب الفلسطيني، والدفاع المستميت عن استقلالية القرار الوطني، في حقبة ما بعد هزيمة 67، جرى التعبير عنه في ظرفية عربية صعبة كانت فيها دول الطوق وجيوشها تدفع غرامةً فادحة ــ من اقتصادها واستقرارها السياسي وأرواح شعوبها ــ لقاء دفاعها عن الشعب الفلسطيني وحقوقه ضد الدولة اليهودية. وقد نجم عن ذلك اعتقادٌ فلسطيني إضافي بأن الاعتراف بالمنظمة شكلٌ مهذَّب للاستقالة السياسية العربية تجاه القضية الفلسطينية ! فيما اكتفى بعضٌ آخر بالقول إن ذلك الاعتراف يرفع عن القرار الفلسطيني أسباب الوصاية، ويجعله ــ موضوعيا ــ مسؤولا مسؤولية مباشرة عن القضية وحقوق شعب فلسطين.

لم يكلف أحدٌ ــ من الـمُتَنِفّذِين ــ نفسَه قراءة قرار قمة الرباط في حدوده الطبيعية : أي بوصفه قـراراً يقارع فكرة الإنكار الصهيوني الفجَّة للشعب الفلسطيني (على نحو ما عبَّر عنها التساؤل الأبلـه لغـولداماير ــ ذات يوم ــ عن «شيء» اسمه الشعب الفلسطيني !)، ثم بوصفه قراراً يردُّ ردّاً سياسيا صريحاً على سياسة التبديد، والهضم، والمحو، التي تمارسها الدولة العبرية ضد الشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني. لم يكلف نفسه عناء ذلك، فالتيار الفلسطيني الجارف كان معينا بإشهار المخاوف والهواجس من «الوصاية» و«الاحتواء» العربيين، لا من الهضم والتبديد الصهيونيين ! وهكذا، كان على شعار «استقلالية القرار الوطني الفلسطيني» أن يرتفع في وجه العرب، بدلاً من أن يرتفع في وجه «اسرائيل»، وكان على تمثيلية منظمة التحرير للشعب الفلسطيني أن تتحول إلى سيفٍ ضد عروبة القضية بدل أن تكون درعاً واقيا من ضربات التّنصّل الصهيوني القاتلة !!!

لم ينشأ هذا الفهم المغلوط لقرار القمة عفواً، بل أتى ثمرةَ ثقافةٍ سياسية ضيقة لـم تُفْلـِح في وعي الترابط الماهوي بين قضية شعبها وقضية أمتـها، فأوغـلت فـي بناء العوازل والفواصـل بينهما على نـحو لا سابـق لـه فـي الغرابة !

إدراكٌ مبسَّط لجدلٍ معقَّد :

وَطَنَ في ذهن القيادة الفلسطينية الحاليـة ــ التي عمَّرت لمدى ثلاثـين عاماً في المركز القيادي لمنظمـة التـحريـر ! ــ أن القضية الوطنية لـلشعـب الفلسطيني تضررت كثيراً من تعريبها، ومن سياسات الربط بينها وبين القضية القومية ! ربما كان ذلك مما يفسّر النقد الحاد الذي وجَّهَه الوعي الفصائلي ــ خاصة الفتحاوي ــ لقيادات الحركة الوطنية الفلسطينية على عـهـد الحاج أمين الحسيني، وعلى عهد أحمد الشقيري، على وثوقها بالقيادات العربية وبوعودها السياسية، وإضاعتها فرصة الاستفادة من قرار التقسيم كما إضاعتها للضفة والقطاع، وهذا صحيح. غير أن الأصح أن الحركة الوطنية الفلسطينية : في صيغتها التنظيمية والسياسية الحديثة (بعد العام 1965)، لم تكن ــ في حقيقة أمرها ــ سوى محاولة لِ «تصحيح« «خطيئة» الانجراف الفلسطيني إلى الرهان على «السراب» العربي ! إن قيام «حركة التحرير الوطني الفلسطيني» («فتح») وحده يقيم الدليل على ذلك : فهي كانت عنوان الوطنية الفلسطينية الصاعدة، «المشتبكة» مع الفكرة العروبية، حول فلسطين. وحين تـقـدّمت إلى وراثة تركة الراحل أحمد الشقيري، متحالفة مع فصائل «حركة القومـيـين الـعرب» (الناصرية)، فعلت ذلك حين تخلت الحركة عن خَلْفيتها القومية : جزئيا («الجبهة الشعبية») أو كليا («الجبهة الديموقراطية»)، وانعطفت يساراً نحو خيار ماركسي ــ لينيني مجافٍ للخيار القومي العربي، ومتصالح مع الفكرة الوطنية الفلسطينية (و «برنامج النقاط العشر» الذي طرحته «الجبـهـة الديموقراطية» ــ مثلا ــ أعلى أشكال تلك المصالحة !)

لم يكن موطن الخلل في قيام تعبير سياسي (فِتحاوي) عن الـوطـنـيـة الفلسطينية، ولا في الدعم اليساري الذي رَفَد هذا التعبير من قِبَل الجبهات

المنشقة عن إطار وعن تجربة «حركة القوميين العرب» ؛ بل إن هذا التعبير كان تاريخيا، وكان موضوعيا، بل وكان ضروريا لإعادة التوازن إلى طبيعة القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية تحرّر وطني (إلى جانب كونها قضية تحرير قومي). . . إلخ. الخلل كان في العقل السياسي التبسيطي الذي أخفق في وعي الترابط الجدلي ــ بل قُل الماهوي ــ بين البعدين الوطني والقومي في القضية، فَجَنَحَ إلى تغليب الأول على الثاني، مغامراً بتجريد القضية من أسباب قوتها، ومندفعاً نحو إنتاج شروط انكشافٍ تام للموقع الفلسطيني أمام قوة الإطباق والاستفراد الصهيونيين ! بل والأفدح من ذلك كله، أن هذا الخلل لم يكن مسؤولاً فقط عن إسقاط البعد القومي العربي للقضية الفلسطينية، بوصفها عنواناً لصراعٍ سياسي وحضاري بين الأمة العربية ومشروعها النهضوي في الحرية، والتقدم، والوحدة القومية، وبين المشروع الصهيوني ــ الاستعماري، بل كان مسؤولا ــ أيضا ــ عن تناقضات وصراعات مفتعلة جرى اختلاقُها اختلاقا بين الفلسطيني والعربي في قضية لا تحتمل النقاش في جدلية العلاقة بين هذين البُعْدين فيها ؛ وكانت من نتائج الاختلاف ذلك حروب سياسية وعسكرية لا مبرّر لها مع عبد الناصر، ومع الأردن، ولبنان، وسورية. . . إلخ ! ولم يكن ليستفيد منها إلا العدو !

غير أن حسّ الأمانة والإنصاف يدعونا إلى الاستدراك بالقول إن بعض أسباب الخلل في ذلك الإدراك المبسّط، للعلاقة الجدلية بين الوطني والقومي في القضية الفلسطينية، كان منشؤُه عربيا ولم يكن فلسطينيا صرفا فقط. فالسياسات العربية إزاء قضية فلسطين، وإزاء منظمة التحرير، كانت مسؤولة ــ إلى حدٍّ بعيد ــ عمّا جرى. قد لا تكون مسؤوليتها مؤكدة في بناء ذلك الإدراك السياسي الخاطئ، غير أنها مسؤولة ــ بكل تأكيد ــ عن تسويغه، وعن توفير مبرراته وذرائعه !

تطاوُلٌ عربي قومي على القرار الفلسطيني :

بمثل ما صارعت النخب الفلسطينية، المسيطرة في مؤسسات الثورة والحركة الوطنية، من أجل انتزاع التمثيلية والقرار الوطني الفلسطيني المستقل،

كذلك فعلت نخب عربية ــ «قومية» وغير قومية ــ حاكمة، من أجل مصادرة التمثيل الفلسطيني والإمساك بمفاتيح القرار الوطني : رهناً له، أو توجيها، أو إملاءً! ليس يهمّ أن نعرف ما إذا كانت النزعة الاستقلالية الفلسطينية الحادة ردة فعل على سياسات الوصاية والمصادرة العربية، أم أنها كانت ــ بجموحها الاستقلالي ــ الحاملَ على قيام مثل تلك السياسات. المهم أن ندرك أن تينك الوصاية والمصادرة لَعِبَتَا لصالح تنمية المنزع الاستقلالي المتطرف، وتمكينه من بعض أسباب الشرعية، ولو على صعيد الرأي العام الفلسطيني في الداخل، وفي مناطق اللجوء! بل هما لعبتا ــ أكثر من ذلك بكثير ــ ضد صورة الموقف القومي، وضد المقاربة الفكرية والسياسية القومية العربية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الصهيوني!

في الأغلب الأعم من الأحيان، اتخذت تلك المصادرة العربية شكل تدخلات سياسية ــ مكشوفة ومبطّنة ــ في شؤون القرار الفلسطيني باسم التنسيق والحد الأدنى القومي المشترك، كما ارتفعت فيها درجة الضغط ــ أحياناً ــ إلى حدّ ممارسة الابتزاز السياسي الصريح للموقف الوطني الفلسطيني!. ولقد استفاد النظام العربي ــ في الحالين ــ من واقعيْن : **أولهما** أن الساحة الفلسطينية كانت «مزروعة» ب «امتدادات» سياسية لبعض النظام العربي، هي كناية عن منظمات فدائية مرتبطة ــ سياسيا أو ايديولوجيا ــ ببعض العواصم العربية، وجاهزة لتقديم خدمات «قومية» من داخل تلك الساحة ضد «الفصيل القائد» وتحالفه، وضد «القيادة المتنفّذة» في م. ت. ف! **وثانيهما** أن مؤسسات وقواعد الثورة كانت مُجْبَرة ــ بفعل الاقتلاع الصهيوني ــ على العمل في نطاق الجوار الجغرافي العربي لفلسطين، ــ وبالتالي ــ كانت الإقامة الاضطرارية لمؤسسات الثورة في هذا الجوار إقامةً مدفوعة سياسيا ولم تكن مجانية! وأقل أكلافها المطلوبة أن تتحرك وتيرة الموقف الفلسطيني على إيقاع الممكنات والمحرَمات المَرْعِيَّة والمعمول بها في مناطق «الضيافة»! ولقد كان على م. ت. ف أن تتخلى عن حق اتخاذ قرار الحرب والتسوية ــ مثلا ــ لئلا تجرَّ غيرها إلى خيارات ليست جاهزة

لها بعد. بل كان عليها ـــ عمليا ـــ أن تكتفي بأمرين اثنين لا ثالث لهما : أن تنشط إعلاميا، ضمن الحدود التي لا تتطاول فيها على القوانين والخطوط الحمر، وأن تدرّب المقاتلين في معسكرات محروسة لمهمات محددة تنتظر أوامر سياسية من مركز سياسي خارج منظمة التحرير !

الأنكى ، أن سياسات الوصاية والمصادرة، لم تقف عند حدود لجم اندفاعه الإستقلالية للقرار الوطني الفلسطيني، بل بلغت حدوداً أساءت للقضية وجماهيرها في الشعب والأمة، وأعطت أسوأ انطباع ممكن عن نوع العلاقة التي ينسجها النظام العربي مع القضية ! إذ دفعت الثورة الفلسطينية ثمنا سياسيا ودمويّاً فادحاً لإصرارها على صون قرارها من الاحتواء. وليس العقاب العسكري الذي تعرضت له في سنوات 70، و71، و76، و83، و85 (في «حرب المخيمات» في لبنان)، إلا دليلاً ماديا فاقعاً على ذلك ! ومهما كانت الأخطاء التي قد تكون ارتكبتها ضد هذا النظام العربي أو ذاك، أو الضغوط التي قد تكون مارستها ضد هذه البنية الاجتماعية أو تلك، أو ضد التوازن السياسي الحسّاس فيها، فإنها لم تكن تستحق ـــ البتّة ـــ كل هذا الموت المجاني، الذي لم يحصد نتائجه إلا العدوّ المتفرج على احتراب عربي غبيّ ! أما حين كان هناك ـــ في مشهد هذا الدمار العظيم ـــ من كان قادراً على البناء على سوابق السفك العربي للدم الفلسطيني، للذهاب في منزع استقلالي انعزالي فلسطيني إلى مداه الأقصى، فقد كان له من غنائم الشرعية والذرائع ما يفيض عن حاجته !

، ، ، غير أنه بالعودة إلى الأسباب الفلسطينية، في صناعة هذا المنزع السياسي الانعزالي، نقف على عامل رابع ليس يقل في الأهمية عن سوابقه، وإن كان ينهل منها، هو : الاطمئنان الفلسطيني السهل لفكرة التسوية و«الحل السياسي المتوازن» !

الطّعم القاتل!

لم تكن فكرة التسوية السياسية جديدة على الوعي الفلسطيني : إنها تعود إلى ما قبل ربع قرن على الأقل (البرنامج الوطني المرحلي

لمنظمة التحرير في العام 1974). غير أنها ستأخذ منحىً قويا ــ منذ نهاية عقد السبعينات ــ بتأثير متغيرات سياسية هائلة من نوع توقيع اتفاقيات «كامب ديفيد»، وتدمير البنية التحتية العسكرية للمقاومة في لبنان (بعد حرب 82)، وبلوغ جغرافية الشتات السياسي الفلسطيني مناطق نائية (تونس، والعراق، واليمن. . .)، والاعتراف لفلسطيني بالقرارين 242 و338 وبصيغة «دولتين لشعبين»، والانتقال بالمقاومة من مقاومة مسلحة إلى مقاومة مدنية (الانتفاضة)، وجنوح «حزب العمل» الصهيوني نحو خيار التسوية، وانهيار الاتحاد السوفييتي واندلاع «حرب الخليج» الثانية. . . إلخ. . .

ولقد حزمت منظمة التحرير أمرها ــ منذ مدريد ــ لخوض غمار «معركة» التسوية، مطمئِنَّةً إلى أنها لن تكون موضع اتهامٍ عربي بالتفريط، بسبب مشاركة سائر الدول العربية فيها. لكنها حزمت أمرها ذاك لسببٍ آخر كان ــ لديها ــ أكثر وجاهةً هو : نشوء إمكانية صفقة سياسية فلسطينية ــ إسرائيلية برعايةٍ وبضمانات أمريكية ! ولقد كان من شروط تلك الصفقة أن تفك المنظمة أواصر ارتباطها بالوفود العربية المفاوضة في «واشنطن»، وتَلِجَ التفاوض في مسارٍ سرّي موازٍ ! ربَّما صَوَّرَتْ قيادة م. ت. ف لنفسها أن هذا التفاوض المستقل ــ عبر قناة مستقلة ــ يرفع عنها عبء الرقابة العربية، ويمنحها استقلاليةً أكبر في اتخاذ القرار، أو ربما هي تصورت ذلك تحت تأثير إقناع أمريكي ــ اسرائيلي لها بذلك. غير أنها ــ في الحالين ــ لم تفعل سوى أنها فتحت طريق انعزاليتها إلى حيث تُثْمِر أعظم انشقاق سياسي فلسطيني عن المحيط العربي في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة، وإلى حيث تكرّس العمل ــ ولأول مرة في التاريخ الفلسطيني ــ بقاعدة سياسية غريبة هي أنّ العامل العربي عبء ثقيل على القضية الفلسطينية ! ! !

، ، ، مرة أخرى، تحتاج الانعزالية الفلسطينية إلى تحليل سياسي وتاريخي موضوعي يجيب عن (أو يحاول أن يقارب) سؤالين : كيف نشأت هذه النزعة في الفكر السياسي وفي التجربة الوطنية الفلسطينية، ثم كيف

أمكنها أن تنتصر . . . : وأن تنتصر على عروبة القضية لا على العدو !؟ لكن الذي تحتاج إليه أكثر، هو الردّ على انحرافها عن النهج الوطني ـــ القومي الذي سارت فيه الثورة منذ عقد، بإعادة تكريس ثوابت تلك الثورة. ومن النافل القول إن ذلك رَهْنٌ بإعادة بناء الثورة، ومنظمة التحرير، على أسس جديدة : تشدد على المكاسب وتراجع عوامل ومواطن الشلل والإخفاق.

الفصل الثالث

موضوعات سياسية
من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

مقدمة :

لم يسبق للشعب الفلسطيني في تاريخه المعاصر ــ ومنذ اغتصاب أرضه قبل نصف قرن ــ أن تعرض مصيره الوطني لما يتعرَّض له اليوم من تبديد يهدده بالتصفية الكاملة ! مر عليه في الماضي حينٌ طويل من الدهر، تَجَرَّع فيه مرارة الهزائم والفواجع، والطرد والتشريد، والاضطهاد اليومي في الداخل والشتات. غير أن ذلك ــ على فظاعته وهَوْلِه ــ لم يَضَع مصيره الوطني على كف عفريت : كان ما يزال قادراً على تحويل مأساته إلى سبب لبناء تماسكه الداخلي، واستنهاض وضعه الذاتي، وتنمية أواصر وحدته الوطنية. وكان ما يزال في عُرْفِ العالم شعباً يقاوم على نحو مشروع، لاغبار عليه، الاحتلال الجاثم على أرضه. لم تكن محنته تلك نهاية المطاف لقضيته، ولحقوقه الوطنية التاريخية الثابتة، كانت ــ على العكس من ذلك ــ بداية نضال طويل دؤوب لتحصيل وانتزاع تلك الحقوق، في معارك ضروس كانت ــ وستظل ــ مَفْخَرَةً لأجياله، ودرسا عظيم الفائدة لسائر الشعوب المكافحة من أجل حريتها وانتزاع حقها في تقرير مصيرها.

لم يبدأ المستقبل الوطني الفلسطيني يتعرض للتبديد والتصفية إلا حين كفَّت آلة الممانعة الوطنية عن الاشتغال الطبيعي، لِيُفْسَحَ المجال أمام خيارات سياسية أخرى تستبعد فعل المقاومة من المشهد، وتَجْنَحُ إلى السير في سبيل التسوية والمساومة حتى دون أن يكون في رصيد حقائق التوازن في القوة ما يسمح بذلك، أو يسبغ الشرعية الاضطرارية عليه ! باتت الحركة الوطنية

الفلسطينية ـــ في نظر شعبها والعالم ـــ **حركة تسوية ومساومة ، لا حركة تضحية ومقاومة !** وفقدت قيادتها ـــ بسبب ذلك ـــ شرعية النطق باسم قضية لم تكن حقائق الصراع مع العدو قد وضعتها ـــ فعلا ـــ على أعتاب حل سياسي يملك أن يجيب عن الحد الأدنى من المطالب الوطنية : الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام 67، والاعتراف بحق تقرير المصير الوطني، وبناء الدولة المستقلة . . . إلخ. وبالجملة، لم يكن هذا المصير قد صار عرضة للتصفية إلا بعد أن ارتضت قيادة الحركة الوطنية المساهمة في تذليل عقبات تلك التصفية، من خلال المساومة على الثوابت الوطنية في صفقة «أوسلو» وما تلاها أو خرج من صلبها من اتفاقات !

ولعل ذلك مما يطرح ـــ اليوم ـــ بحدة قضية مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية وأداتها التنظيمية : م. ت. ف، على بساط البحث والتفكير، بوصفها أمّ القضايا التي يتوقف عليها النظر في مستقبل القضية الوطنية الفلسطينية برمته. وهذه المهمة ـــ في ما نخال ـــ هي الحلقة المركزية في سلسلة المهمات التي تفرض نفسها على جدول أعمال الحقبة الحاضرة من التعاطي مع الشأن الوطني الفلسطيني. وهي ـــ لذلك ـــ ليست تقبل تعليقا أو إرجاء تحت أي ظرف من الظروف.

ولعلنا لا نتزيّد حين نقول إن السؤال حول مستقبل **منظمة التحرير الفلسطينية هو أهم أسئلة اليوم** على الاطلاق. ذلك أن شرعيته مستمدة من حقائق سياسية ثلاث :

• **أولاها** أن المنظمة مثلت برصيدها النضالي الكبير ـــ ومنذ قيامها قبل مايزيد قليلا على ثلث قرن ـــ **الحاضنة السياسية** لميلاد وتطوُّر **الشخصية الوطنية المستقلة** للشعب الفلسطيني، التي عَرَّضَتْهَا الغزوة الصهيونية لفلسطين للمحو والتبديد.

• **وثانيها** أن هذه المنظمة ـــ وتراثها ـــ تتعرض **للتهميش والتصفية** من قبل سلطة «أوسلو» في مسعى حثيث إلى وراثة مركزها المرجعي : الاعتباري والسياسي.

• وثالثها أن الحاجة إلى دورها ما زالت ماسةً وضرورية في المرحلة القادمة. لكل تلك الأسباب ــ ولغيرها ــ فإن الأوان آن لفتح ملف الحركة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير، أمام تفكير جديد : يراجع رصيد الماضي، ويستشرف آفاق وممكنات المستقبل.

I- في نقد مواقف الهجوم على مرجعية منظمة التحرير :

لم يكن قرار القمة العربية، عام 74، باعتبار منظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني هو ما مَنَحَ المنظمة صفة الإطار المرجعي ــ والتمثيلي ــ لكل شعب فلسطين : تحت الاحتلال وفي الشتات، بل إن الرصيد الكفاحي العظيم للمنظمة هو ما صنع منها تلك المرجعية الوطنية : في نظر شعبها أولا، ثم في نظر العالم تاليا، ولم يكن قرار القمة ذاك أكثر من اعتراف عربي بهذه الحقيقة، وتكريس رسمي لها، وإن كان قد أعطى المنظمة شرعية إضافية، غذّت موقعها ومكانتها على الساحة الدولية، وفرضت النظر إليها بوصفها المُخَاطَب السياسي الوحيد في كل ما يتصل بالقضية الوطنية الفلسطينية . . .

وإذا ما تركنا جانبا المحاولات الكثيرة التي بذلت من جانب بعض النظم العربية ــ خاصة النظام الأردني ــ للقفز على هذه الحقيقة، والتطلع إلى مصادرة التمثيل الفلسطيني، فإن الساحة الوطنية الفلسطينية لم تشهد ــ في كل تاريخها المعاصر ــ أي مسعى إلى النيل من مرجعية منظمة التحرير، حتى في الظروف التي انتظمت فيها فصائل المعارضة في جبهات وتحالفات ضد قيادة المنظمة («جبهة الرفض»، «التحالف الوطني»، «التحالف الديموقراطي»، «المؤتمر الوطني الفلسطيني»)، بل هي ظلت ترسم لمعارضتها أفقا سياسيا يقع في قلب تعزيز تلك المرجعية، من نوع تصحيح الأوضاع التنظيمية في م. ت. ف، أو تجذير خطها الكفاحي، أو تصويب مواقفها السياسية. . . إلخ. ولقد كان ذلك الإجماع الوطني الفلسطيني على مرجعية منظمة التحرير ــ ومايزال ــ كلمة السرّ في بيان شرعية المنظمة : الشرعية التي لم تتصدع بخلافات الفصائل وصراعاتها، ولا حتى بحربها الاهلية

الناشبة في أعقاب الانسحاب من بيروت. فالصراع لم يكن ـــ في أشد حالاته وطأة على الوحدة الوطنية ـــ صراعا **ضد** منظمة التحرير، بل كان صراعا **على** منظمة التحرير.

لم تبدأ الشروخ تَدِبُّ في صرح تلك المرجعية إلا بعد توقيع «اتفاق أوسلو». إذْ أَوْجَدَتْ قيادة المنظمة ـــ التي ستصبح بعد «أوسلو» سلطة حكم ذاتي ـــ ظروفا سياسية جديدة لتهميش منظمة التحرير، وإسقاط دورها الوطني، مثلما ساعدت ـــ بسياساتها ـــ على إنتاج حالة من الفراغ السياسي نجحت قوى وطنية جديدة ـــ من خارج إطار م. ت. ف ـــ في ملء بعض مساحاته. وعليه، باتت مرجعية المنظمة عرضة لنزيف سياسي حادّ تضافرت على خلقه إرادتان سياسيتان : إرادة مصادرة سلطة منظمة التحرير، ثم إرادة تجاوز تلك السلطة، التي أصابتها «أوسلو» في هيبتها، وذلك ببناء سلطة بديل ! ولا يخامرنا الشك في أن الإرادتين معا ـــ مع حفظ الفارق بينهما ـــ تحاولان تجذيفا صعبا، حتى لا نقول مستحيلا، ضد ثابت من الثوابت الوطنية الراسخة : تمثيلية منظمة التحرير ـــ غير القابلة للتفويت أو الاستبدال ـــ للقضية الوطنية الفلسطينية في تشابك وترابط مسائلها المتراكبة.

وعلى ذلك، ثمة حاجة إلى حوار نقدي مع مقاربتين سياسيتين فلسطينيتين لدور منظمة التحرير، بحسبانهما تقودان ـــ موضوعيا ـــ إلى إسقاط هذا الدور الوطني التمثيلي، وإلى إعادة النظر في مرجعيته. ويتعلق الأمر ـــ في هاتين المقاربتين ـــ بموقف كل من سلطة الحكم الذاتي، وبعض المعارضة الوطنية الإسلامية.

1- في نقد «مرجعية» سلطة «أوسلو» :

استثمرت قيادة منظمة التحرير إسم المنظمة، وتراثها النضالي، وصفتها الوطنية التمثيلية، لتوقع على أسوإ اتفاق سياسي وقعت عليه حركة تحرر وطني في العصر الحديث («اتفاق أوسلو») ! وحين نشأت سلطة من صلب ذلك الاتفاق، لم يعد من دور لمنظمة التحرير سوى تعزيز وشَرْعَنَةِ الإتفاق والسلطة الخارجة من رحمه ! هكذا دعيت اللجنة التنفيذية، ودعي «المجلس

المركزي» ثم «المجلس الوطني» للتصديق على «اتفاق إعلان المبادئ» في مرحلة أولى . ثم دعي «المجلس الوطني» إلى الانعقاد في دورتين للاستجابة لإملاءات شمعون بيريز ، وبنيامين نتنياهو، وإلغاء بيت القصيد في «الميثاق» الوطني الفلسطيني : البنود التي لاتعترف بشرعية قيام كيان «إسرائيل» على أرض فلسطين !

ما عدا هذه الحاجة الوظيفية المؤقتة لمنظمة التحرير : والتي فرضتها «إسرائيل» (لعلْمها أن المنظمة هي من يمثل الشعب الفلسطيني وليس سلطة «أوسلو» !)، لم تعد قيادة المنظمة ــ بل قبل سلطة الحكم الذاتي ــ مَعْنيَّة بأمر المنظمة بعد أن أدت وظيفتها المطلوبة ! الأنكى من ذلك، أنها باتت مشغولة بهاجسٍ واحدٍ وحيد : تصفية تراث منظمة التحرير، ووراثته بالمصادرة ! أي التحول إلى ناطق رسمي وحيد باسم قضية فلسطين وشعبها : يحتكر التمثيل والإدارة، ويَتَنَزَّلُ منزلة المرجعية العليا غير القابلة للاقتسام أو المنازعة !

لم تعبّر هذه السياسة الانقلابية عن نفسها في المواقف والاجراءات المعلنة فحسب، بل هي طالت ــ أيضا ــ الوجوه والأسماء ! ففي رمشة عين، انسحب المناضلون من المشهد السياسي، ليُخْلَى المكان ل«الخبراء» ورجال الأمن : ممن أنجبتهم حقبة ــ وسياسات ــ ما بعد الثورة ! أُحيلَتْ أطر الثورة ومنظمة التحرير على «تقاعد سياسي» اضطراري، ليجري تخليق كائنات سياسية وأمنية جديدة لم يسمع بأمرها بشر أو حجر ! وكان ذلك فصلا طبيعيا في دورة الانتقال من عصر الثورة إلى عصر «الدولة». أما بعض الذين كان لهم تاريخ نضالي مشرف ــ في الأردن ولبنان والداخل الفلسطيني ــ فقد عهد إليهم بأمر نقل البندقية من كتف إلى كتف، وبإعادة إنتاج سيناريو الجلاد الصهيوني على جسد الضحية الفلسطيني ! وكان ذلك ــ على كل حال ــ الثمن العظيم المدفوع من الكرامة مقابل سلطة تافهة لا كرامة لها !!!

في كل الأحوال، كان سعي سلطة «أوسلو» إلى مصادرة التمثيلية والمرجعية سعيا سياسيا غير مشكور ولا مبرَّر ! ذلك أن هذه السلطة ليست

مُخَوَّلَة ــ بأحكام الاتفاق ــ إلا بالنطق ب «مصالح» و «حقوق» قسم من سكان غزة والضفة. أما اللاجئون : وهم أضعاف أضعاف ساكنة أراضي 67 و«أراضي أوسلو»، فلا يقعون في دائرة مشمولات تلك السلطة. والأمر نفسه منطبق على فلسطينيي القدس الشرقية (دَعْكَ من فلسطينيي أراضي ال 48 الذين استَثْنَتْهُمْ سلطة الحكم الذاتي من صفقتها مع العدو !). وعليه، لم يكن ثمة من سبب وجيه لأن تُقْدِمَ سلطة الحكم الذاتي على مصادرة دور منظمة التحرير وتمثيلها، وهي لا تمثل ــ بالأرقام ــ إلا أقل من ربع ما تمثله منظمة التحرير من الشعب الفلسطيني ! وعليه، فإن مرجعية سلطة «أوسلو» باطلة، ولا تمثل أكثر من اعتداء سياسي على حق الشعب الفلسطيني في حيازة إطاره التمثيلي الشرعي.

2- في نقد موقف بعض المعارضة الاسلامية :

لم تكن الحركة الاسلامية الفلسطينية، ممثلة في «حماس» و«الجهاد الاسلامي»، طرفا في مؤسسات منظمة التحرير. نعم، عملت في المنظمات الجماهيرية في الأرض المحتلة، وتحالفت في الانتخابات ــ أحيانا ــ مع بعض فصائل م. ت. ف، غير أن ذلك جرى خارج أي التزام منها في الأطر التنظيمية الرسمية للمنظمة. وقد تكون ثمة أسباب عديدة حالت دون عضويتها في تلك الأطر، لكن المؤكد أن أحد تلك الأسباب الرئيسَة أنها لم تجد سبيلا إلى التمثيل في المجلس الوطني على نحو يستجيب لشروطها، ويعكس قوتها في الميدان كما عبرت هي عن ذلك. في كل حال، لم يكن لدى قوى الحركة الاسلامية ــ قبل «أوسلو» ــ ما يفيد بأنها تطعن في شرعية منظمة التحرير : رسميا على الأقل. أما معارضتها السياسية لخط المنظمة، وتوجهاتها، وموقفها، فهو في عداد أية معارضة ممكنة، من جنس تلك التي عبرت عنها فصائل أخرى معارضة، منتمية إلى المنظمة.

لم يبدأ طعن بعض الحركة الاسلامية في الشرعية التمثيلية لمنظمة التحرير، وفي مرجعيتها الوطنية، إلا بعد إبرام صفقة «أوسلو» وتبادل رسائل الاعتراف بين رئيس م. ت. ف ورئيس وزراء الكيان الصهيوني. فقد سارع بعضها إلى تغريم المنظمة بما اقترفه رئيسها وفريقه، محتسبا أن تجربة منظمة

التحرير هي التي قادت إلى «أوسلو» موضوعيا ! ولسنا في حاجة إلى كبير شرح لبيان أن مثل هذا الاستنتاج الميكانيكي مجاف لواقع الأمور، ويتجاهل حقيقة أن أغلبية فصائل المنظمة ـــ حتى بعض أطر حركة « فتح» ـــ عارضت «أوسلو»، ثم التأمت في حلف جبهوي معارض للاتفاق شاركت فيه الحركة الاسلامية نفسها !أما القول ـــ مثلا ـــ بأن مؤسسات م. ت. ف (اللجنة التنفيدية، والمجلس المركزي، والمجلس الوطني) أجازت الاتفاق هي الأخرى (وليس رئيسها فقط)، فهو قول يتجاهل حقيقة التركيبة التنظيمية ـــ غير الديمقراطية وغير التمثيلية ـــ لهذه المؤسسات، وولائها شبه المطلق للقيادة المتنفذة ! مثلما يتجاهل التاريخ الطويل من نضال الحركة الوطنية من أجل انجاز إصلاح ديمقراطي لمؤسسات الثورة، يقيم قواعدها على مقتضى التمثيلية، والشفافية، وجماعية القرار، وتداول السلطة. وهو نضال جرى داخل إطار تجربة منظمة التحرير وليس من خارجها . . .

في كل حال، يعبر موقف تشكيك بعض المعارضة الفلسطينية في شرعية منظمة التحرير، ومرجعيتها، عن مقاربة **غير موضوعية ، ولا واقعية ، لأزمة العمل الوطني الفلسطيني**، وهي أزمة سابقة، بزمن بعيد، لنازلة «أوسلو»، ويفترضُ التفكيرُ فيها فرضيات، وأدوات، وأسئلة مختلفة تماما عن تلك التي يَعْرِضُهَا خطاب النقد الاسلامي لتجربة الحركة الوطنية ومنظمة التحرير. ولعل المناسبة ملائمة لإبداء ملاحظة نقدية نأمل في أن تُفْهَمَ في سياقها العضوي، الحريص على الدور الوطني للحركة الاسلامية، وبعيدا عن أية حساسية محتملة : والملاحظة تلك هي أن الحركة الاسلامية تقول ما تقوله في حق منظمة التحرير، وفي ظنها أن الفرصة التاريخية لاحت لها للصيرورة بديلا سياسيا، ووطنيا، من المنظمة ! وإذ نخشى أن يكون الأمر كذلك ـــ ولا نرجوه ـــ نسارع إلى سَوْقِ **ملاحظتين احترازيتين** في هذا الباب :

أولاهما أنه ليس خليقاً، ولكن يكون خليقاً، بالحركة الاسلامية : المناضلة والجهادية، التي خرجت من رحم تجربة الكفاح الوطني : الذي خاضته منظمة التحرير، وقادته، على مدار عقود ثلاثة، أن تجحد نَسَبَهَا

ـــ السياسي والوطني ـــ وتتنكّر لتراث المنظمة الكفاحي، بل **وأن تحاول تأسيس شرعيتها على تدمير شرعية م .ت .ف !** فهي إن فعلت ذلك، لن تسقط صريعة نظرة عدمية فحسب، بل ستكون قد غامرت بالمساهمة في محو الذاكرة الوطنية لشعب لم يعد يستطيع أن يقاوم بغير إنعاش ذاكرته وتعبئتها !

وثانيهما أن الحركة الاسلامية **لن تستطيع** في النهاية ـــ وعلى الرغم من رصيدها الكفاحي العظيم ـــ **أن تتحول إلى مرجعية وطنية جامعة** بسبب التنوع الديني، والثقافي، والايديولوجي، والسياسي، في المجتمع الفلسطيني : المقيم واللاجئ، وأنها لاتقوى سوى على تمثيل قسمٍ من ذلك المجتمع يشاطرها الرأي. أما منظمة التحرير، الحقيقية لا الرسمية، فقد تعلمت من تجارب الماضي كيف تكون إطاراً وطنيا مفتوحاً للجميع، بحيث يتعايش فيه الآتون من تجربة «الإخوان المسلمين» مع الذاهبين بأفكارهم إلى أقصى تخوم الماركسية ـــ اللينينية، والذي يتعايش فيه المشايخ ورجال الدين المسلمون مع الرهبان والمطارنة وجمهور المعتقدين من الديانتين . . .

3- في الحاجة المتجددة إلى منظمة التحرير :

من تحصيل الحاصل القول إن تغييب منظمة التحرير من المشهد السياسي : الوطني الفلسطيني، والقومي العربي، ألحق تدميرا هائلا بقضية فلسطين، وأحْدَثَ حالة من الفراغ السياسي رهيبة لم تستطع قوى التمثيل الراهنة ـــ على المسرح السياسي الفلسطيني (سلطة الحكم الذاتي والمعارضة الإسلامية) ـــ أن تملأه، مثلما لم تَقْوَ على ذلك صيغة الائتلاف الجبهوي العريض التي التأمت في «المؤتمر الوطني الفلسطيني» المنعقد في دمشق. ـــ فقد ثبت ـــ بالقرائن المادية ـــ أن الاستغناء عن صيغة م. ت. ف غير ممكن من زاوية تنمية وتطوير العمل الوطني الفلسطيني، ولا وظيفة له ـــ في الواقع ـــ سوى **تجفيف مصدر** هام من مصادر القوة في كفاح الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، **وحرمان شعب فلسطين من كيانه الوطني الجامع** (الرمزي) : حامل مشروع تحقيق كيانه الوطني المادي.

ليست منظمة التحرير مجرد صيغة تنظيمية للعمل الوطني، إنها أكثر من ذلك بكثير : إنها «الوطن السياسي الانتقالي» الذي حَمَلَتْ الغزوةُ الصهيونية لفلسطين سائر الفلسطينين على الانتماء إليه : صوناً لقضيتهم، ولوحدتهم الوطنية، في وجه جرافة الاقتلاع، والتشريد، والتبديد . . . إلخ. لم يُمْنَحوا حق الاختيار، ولا كانوا أمام تَرَفِ البدائل، لقد دفعتهم الغزوة تلك إلى أحد مصيريْن : إمَّا التَّذَرُّر والتشظي في وحدات منفصلة، مقطوعة الأوصال، تدافع كل واحدة عن نفسها منفردة (المقيمون في الأرض المحتلة وحدهم، والمقدسيون وحدهم، واللاجئون وحدهم، والمُصَادَرَةُ أراضيهم بالنزع والاستيطان وحدهم، وذوو المعتقلين وحدهم، والـمُبْعَدُون وحدهم . . .)، أو الردّ على الجراحة التقسيمية الصهيونية بمشروع وطني توحيدي داخل إطار تنظيمي وطني جامع :

نعم، كان يمكن للحركة الوطنية الفلسطينية أن تشهد وضعا تنظيميا شاذاً تحت وطأة عملية الاقتلاع والتشريد الصهيونية : كان يمكنها أن تعبر عن نفسها في صورة حركات سياسية متعددة، ومتنوعة، بتعدد وتنوع القضايا التي تحمل. ولا يتعلق الأمر ــ هنا ــ بالتعدد والتنوع الفصائليَّيْن، على نحو ما هو قائم اليوم، بل بنوع آخر مختلف، وذي طابع تجزيئي. كان يمكن للاجئين والنازحين ــ مثلا ــ أن يُنْشِؤوا «حزب العودة». وكان يمكن للمقدسيين أن ينشؤوا حزبا خاصا يدافع عن القدس : أرضا ومقدسات، ضد المصادرة والتهويد. وكان يمكن للذين هدمت بيوتهم وصودرت حقولهم وأراضيهم، لتقوم عليها المستوطنات اليهودية، أن يؤسسوا «حزب الأرض». غير أن صيغة منظمة التحرير ــ وميثاقها الوطني ــ وَفَّرَا إمكانية بديل أفضل للتعبير عن مجموع هذه المطالب في مشروع توحيدي ينتقل بها من ضفة المطالب السياسية إلى رحاب مطلب حق تقرير المصير الوطني. هكذا أتت منظمة التحرير تمثل الجامع الوطني بين كل القوى الاجتماعية الفلسطينية التي دَمَّرَ الاحتلال مصالحها، والصوت الوطني الناطق بوحدة القضية المُعَرَّضَة للتبديد.

واليوم، ما زالت الحركة الوطنية الفلسطينية ــ بعد فضيحة «أوسلو» ومحنة منظمة التحرير ــ أمام نفس الخيارين : إما التوزع التنظيمي في

مؤسسات سياسية وظيفية متباينة بتباين قضايا النضال، وإما تجديد وحدتها في إطار كيانها الجامع. والفارق عظيم بين الخيارين. فهي في الاول، لن تَبْرَحَ إطار المطالب السياسية التي لا تطرح الاحتلال إلا كممارسة وليس من حيث المبدأ. أمّا في حالة الخيار الثاني، فستكون على موعد مع مقاربة سياسية مختلفة تستند إلى حق وطني لا يمكن إحقاقه إلا بزوال الاحتلال، هذا دون احتساب الفارق في القوة المادية بين حركات سياسية فلسطينية تناضل الواحدة منها منفردة عن الاخرى، وبين حركة وطنية موحدة تعبئ كل الطاقات وموارد القوة لدى شعبها في النضال ضد العدو.

إن الحاجة إلى منظمة التحرير كانت، وما زالت، وستبقى، حاجة حيوية : تاريخية، وسياسية، ووطنية، لا غنى عنها. إن الذي يبررها كثير وكثير، ولعل في صدارة ذلك الذي يبررها الدفاع عن : **وحدة الأرض ، ووحدة الشعب ، ووحدة القضية ، في وجه عدوٍّ حريص على تقسيم الشعب ، وتجزئة الارض والقضية.** مثلما تبررها الحاجة إلى بناء وحدة وطنية متماسكة، وتمكين الشعب والحركة الوطنية من أداة موحدة للكفاح الوطني. ولقد زادت أهمية هذه الحاجة ــ اليوم ــ بعد قيام سلطة «أوسلو»، ومحاولتها مصادرة التمثيل الفلسطيني في شروط لا تَقْوَى فيها تلك السلطة على «تمثيل» إلا جزء يسير من الشعب يقع تحت دائرة «نفوذها»، فيما يُلْقَى باللاجئين، وسكان القدس، خارجا ! وتُقَدَّمُ فيه الأراضي الفلسطينية المستوطنة على طبق من ذهب للدولة اليهودية وقطعان مستوطنيها !

* * *

، ، ، على أن القول بهذه الحاجة إلى استعادة منظمة التحرير : إطارا للعمل الوطني الفلسطيني، لا يتجاهل حقيقة أن أوضاع هذ» المنظمة لم تكن على ما يرام حتى قبل «أوسلو»، وأن أزمتها البنيوية كانت في أساس الكثير من المَطَبّات السياسية التي وقعت فيها الحركة الوطنية الفلسطينية، و ــ بالتالي ــ فليس ثمة ما يشجع على الدفاع عن استعادتها معلولة

معطوبة مثلما كانت قبل أن تَقَعَ الواقعة ! وبعبارة أخرى، إن استعادتها المطلوبة ينبغي أن تكون ــ في المقام الأول ــ استعادة فكرة وطنية جامعة، لا استعادة هيكل سياسي مريض. والفكرة تلك عظيمة بلا شك، غير أنها لا تساوي شيئا ــ في حساب السياسة والتاريخ ــ إن لم تترجم نفسها في قوة مادية : في مؤسسة تنظيمية قادرة على التعبير عن تلك الفكرة تعبيرا صحيحا ومطابقا.

هذا يعني أن منظمة التحرير المطلوبة ــ اليوم وفي المرحلة القادمة ــ هي تلك التي يجري تحقيقها من خلال إعادة بناء شاملة، تتناول الفكر، والسياسة، والبرنامج، وأساليب العمل، والتحالفات الخارجية . . . إلخ. ومن النافل القول إن إعادة البناء هذه تمتنع عن الصيرورة ممكنا إنْ هي حَادَتْ عن منطلق المنطلقات في أي عمل سياسي نوعي : **مراجعة تجارب الماضي**. وعليه، فإن أولى الأولويات في عمل المنظمة، وقواها، وفصائلها، ومفكريها، هو فتح ملف الثورة ومنظمة التحرير على **مراجعة نظرية سياسية شاملة**، تتناول سائر البديهيات في الفكر، والسياسة، والتنظيم، في أفق صوغ ممكنات جديدة للعمل الوطني الفلسطيني.

II- أسس الاستعادة وإعادة البناء :

تتوزع هذه الأسس ــ في ما نخال ــ على نوعين مترابطين ومتكاملين :

• **أولهما تثبيت الثوابت** التي قام عليها العمل الوطني الفلسطيني منذ قيام منظمة التحرير، وصونها من سائر أنواع التزوير والتنازل التي عرضت لها ــ في العقد الأخير خاصة ــ بسبب سياسات التفريط التي نهجتها القيادة الرسمية.

• **وثانيهما توليد أسس جديدة** للعمل الوطني ترفد الأولى وتسندها، وتساهم في تحصين أوضاع الحركة الوطنية ــ والمنظمة ــ من بعض أسباب الانحلال والتدهور التي دَبَّتْ فيها في ما مضى من التجربة. ولا يمكن لهذه الأسس والثوابت الجديدة أن تنشأ إلا في امتداد عملية نقد جذري للمتغيرات،

أعني لما طرأ على ثوابت العمل الوطني المفترضة من تحويرات فرعية لا تنتمي إلى الأصول بلغة أهل الفقه !

1- تثبيت الثوابت :

ليس في وسع ثورة أو حركة وطنية أو تحرز تقدماً في معركتها من أجل كسب قضيتها، إذا هي فرطت في ثوابتها، أو ساومت عليها تحت أي ظرف من الظروف، حتى ولو ضاقت السبل وشَحَّتْ أمامها الخيارات. **فالثوابت ليست مجرد مواقف سياسية تُمْلِيهَا ظرفية ما ، وقد ترتفع الحاجة إليها بارتفاع ضغط تلك الظرفية ، بل هي في مقام المبادئ العقدية التي تمتنع هوية القضية دون التشديد عليها وحفظها من الفساد والتلف . فكما لا يقوم إيمان بدون مسلمات دينية ، كذلك لا يقوم التزام بدون مسلمات** وطنية. وينطبق هذا ــ أكثر ما ينطبق ــ على الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير، بالنظر إلى ظروف ثورتها ضد عدو لا ينتمي إلى حركة الاستعمار فحسب، بل لا يقوم كيانه إلا على إلغاء كيان وأرض الفلسطينين، الأمر الذي يلغي إمكانية المساومة باعتبارها ــ ماديا وفي أفضل الأحوال ــ قبولا بمبدأ اقتسام الأرض والاعتراف بشرعية العدوان والاغتصاب !

تقع في قلب عملية تثبيت الثوابت مهمات أربع رئيسيّة :

تكريس المرجعية السياسية ــ العقدية لـ«الميثاق الوطني» الفلسطيني ، تكريس عروبة القضية الفلسطينية وانتمائها الماهوي إلى الصراع العربي ــ الصهيوني ، ثم تثبيت الوحدة الوطنية الفلسطينية في مواجهة المحتل ، ــ وأخيرا ــ تثبيت صفة ومنطق الثورة ضد منطق السلطة و«الدولة» في عمل الحركة الوطنية ومنظمة التحرير :

أ ــ مرجعية «الميثاق الوطني» :

يمثل «الميثاق الفلسطيني» نصا سياسيا استراتيجيا في فكر وأدبيات الحركة الوطنية ومنظمة التحرير. فهو يشخص تشخيصا صحيحا قضايا الصراع بين شعب فلسطين ودولة اسرائيل، ويرسم لمعالجتها أفقا سياسيا وطنيا وديمقراطيا

محكوما بتصور استراتيجي متكامل. إنه يشدد على ثوابت لا سبيل إلى المساومة عليها : فلسطين التاريخية والجغرافية ــ كل فلسطين ــ لشعبها العربي الفلسطيني، والحقائق القهرية الصهيونية المفروضة، بقوة الأمر الواقع، باطلة وعارية عن الشرعية، ومستقبل التعايش بين العرب واليهود فيها (غير الغزاة) مكفول في إطار دولة غير طائفية : دولة ديموقراطية مدنية . . . إلخ. وبالجملة، **فهو الخلفية الاستراتيجية للثورة والحركة الوطنية ، وعقيدتها السياسية التي إليها تستند الممارسة ، وبها تسترشد .**

وليس معنى ذلك أن الحركة الوطنية الفلسطينية مَدْعُوَّة إلى التخندق في إطار «الميثاق» تخندقا عقائديا استراتيجيا كاملا، والانفصال عن يوميات السياسة والصراع، والتعامي عن موجبات العمل بمبدإ الواقعية السياسية، والمرحلية، تناسبا مع حقائق موازين القوى، ومع الممكنات الموضوعية. . . إلخ، بل القصد أن كل جنوح اضطراري منها إلى التكيف مع الوقائع والمستجدات، والتأقلم مع معطيات مسار الصراع، لا ينبغي أن يحيد عن منطقة الثوابت الوطنية العليا التي يعرّفها «الميثاق» تعريفا فصيحا، ما بعده عُجْمَة وتلعثم! لقد سبق لمنظمة التحرير أن أقرت «البرنامج الوطني المرحلي» قبل ربع قرن من هذا التاريخ، وكان ذلك تعبيرا صريحا منها عن نهج سبيل المرحلية والواقعية السياسية في العمل الوطني. غير أن تشديدها على حق إقامة سلطة وطنية «على أي شبر يحرر من التراب الوطني» ــ على ما ورد في «البرنامج المرحلي» ــ لم يكن برسم تفسير بَعْدِي ينتهي إلى إقرار صيغة «دولتين لشعبين»، بل كان يمكن فهمه ــ في إطار تأويل وطني صادق غير مخادع ــ في سياق سعي الحركة الوطنية ومنظمة التحرير إلى الرد على الاغتصاب الصهيوني للأرض والحقوق باستراتيجية ثورية بديل تستعيد الأرض شيئا فشيئا، وتقيم عليها عنوان الهوية والسيادة : **السلطة الوطنية**، على مثال ما جرى في الصين وفيتنام وسواهما، من دون إسقاط كل الحق التاريخي.

لقد فَعَل المشروع الصهيوني، في فلسطين والمشرق العربي، الشيء نفسه. كان مشدودا إلى استراتيجية عقائدية عظمى : إقامة الدولة اليهودية

على كامل أرض فلسطين (بل ومدّ جغرافيتها إلى الجوار العربي) : وهذا كان مشروع أنبياء الصهيونية المعاصرة منذ ثيودور هرتزل إلى حاييم وايزمن، بل إلى مناحيم بيغن، واسحق شامير، وأرييل شارون . . . إلخ ! غير أن توازن القوى، وحقائق العالم المعاصر، فرضت على هذا المشروع واقعة اضطرارية تمثلت في «قرار التقسيم» وفي «الشرعية الدولية». هكذا، قبل بن غوريون قرار التقسيم، مُعَرِّضا نفسه للنقد العنيف من القوى اليهودية التي اعتبرت ذلك خيانة للقضية وتنازلا عن «أرض اسرائيل» في القدس وفي «يهودا والسامرة» ! وقد أثبتت استراتيجية بن غوريون، وموشي شاريت، وليفي أشكول، وغولدا مايير، واسحق رابين، وشمعون بيريز، أن القبول بالحد الأدنى الاضطراري ليس مُسَوِّغاً لإسقاط الحد الأقصى الاستراتيجي، أو للتنازل عن الثوابت العليا للمشروع !

ومن المؤسف أن قيادة منظمة التحرير لم تَعِ شيئا من هذه الدروس، بل هي أنتجت عكس ذلك تماما : وَعَتْ الاستراتيجيا بوصفها مجرَّد تكتيك (ابتزاز العدو و «استدراجه» إلى المساومة !) وحَوَّلَتْ التكتيك (الحد الأدنى : المتواضع تواضع ميزان القوة) إلى استراتيجيا ! أما حين جنح العدو إلى مساومة مربحة، فلم تجد القيادة إياها ما تقدمه له سوى الاستراتيجيا («الميثاق») مقابل وعود تأتي ولا تأتي ! والمشكلة الأكبر، والأدعى إلى الخجل، أن قيادة المنظمة وسلطة «أوسلو» فعلت ما فعلت دون ان تطالب «عدوها» بإجراء مقابل ! ! ! فقد ظلت «اسرائيل» وفية ل «تعاليم» التوراة والتلمود، ولم تضع عقيدتها رهن المساومة مثلما فعل الذين اشتروا الضلالة بالهدى، فما ربحت تجارتهم» !

إن تكريس «الميثاق الوطني الفلسطيني» اليوم ، مرجعية سياسية وعقائدية في عمل منظمة التحرير ، ليس طقسا ثوريا لفظانيا للمكابرة الايديولوجية ضد الاعتراف بهزيمة الثورة والمشروع الوطني الفلسطيني ــ والقومي العربي ــ أمام الدولة اليهودية ، بل هو تثبيت لثابت ليس يقبل شكا أو مراجعة : إعادة تعريف الصراع الوطني الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني بوصفه صراع هوية وطنية تاريخية طبيعية في مواجهة معطى استعماري اصطناعي ! وأول مراسيم ذلك التكريس

ــ اليوم ــ رفض معطيات ونتائج عملية الإنقلاب السياسي الفلسطيني الرسمي على مرجعية «الميثاق»، وإبطال فعل التزوير الذي مارسته ضد الحقيقة والطبيعة اجتماعات «القيادة الفلسطينية» لإلغاء بنود «الميثاق» الجوهرية التي تقول الصراع مع العدو قولا صحيحا لا مزيد عليه في الدقة والبيان!

ب ــ عروبة القضية الفلسطينية :

منذ «وعد بلفور»، و ــ خاصة ــ منذ تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، في الثلاثينات والأربعينات، وصولا إلى توصيات «لجنة بيل الملكية» و«كتابها الأبيض»، فقرار التقسيم لعام 1947. . . ، أخذت قضية فلسطين طابعها العربي : أي بوصفها قضية ترتبط بمصير مجمل المنطقة العربية وشعوبها لا بمصير فلسطين وشعبها حصرا. كان الاستعمار البريطاني يُعِدُّ نفسه لما بعد الحرب العالمية الأولى، لوراثة نفود تركيا، وكان يبحث لنفسه ــ خلال وبعد الحرب العالمية الثانية ــ عن موطئ قدم في المنطقة حين تجلو قواته العسكرية عنها. ولم يكن ثمة أفضل من إقامة قاعدة بشرية وسياسية دائمة، وموالية، تفتح لنفوذه الاستقرار في قلب المنطقة العربية، وكانت القاعدة تلك هي الدولة اليهودية. ولقد زاد من حاجة هذا السعي البريطاني إلى ذلك كله أمران حيويان : أهمية قناة السويس لمصالح بريطانيا وحلفائها، ثم بداية اكتشاف النفط في كثير من المناطق. ولم تختلف عناصر الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ــ حيال «اسرائيل» ووظيفتها في المنطقة ــ منذ ترومان، و ــ خاصة ــ أيزنهاور عن سابقتها البريطانية، حتى لا نقول إنها ظلت هي نفسها.

ولقد أدرك العرب مبكرا حقيقة الارتباط بين قضية فلسطين ومستقبل كياناتهم، حتى قبل أن تكون على رأس السلطة في دولهم نخب قومية حاكمة. وهذا ما يفسر لماذا رفضوا قرار التقسيم، وناهضوا قيام الدولة اليهودية، وشاركوا في الحرب ضدها عام 1948. ثم تنامى هذا الادراك اكثر في امتداد صعود الحركة القومية : الناصرية والبعثية، وكان من نتائجه خوضهم الحرب ضد الكيان الصهيوني في عامي 56 و 67، ودعمهم كفاح

شعب فلسطين، ومســاهمتهم في تأسيس منظمة التحرير في العام 1964، وإعلانهم إنشاء «القيادة العربية العليا»، وما إلى ذلك من مبادرات . . .

ومن «المصادفات» أن «إسرائيل» ساهمت مساهمة فعالة في إسباغ الطابع العربي على القضية الفلسطينية، من خلال السياسات والمبادرات التي أقدمت عليها، وخاصة منذ العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956 ! ففيما بدأ الصراع على فلسطين صراعا فلسطينيا ـــ يهوديا في الأصل، اتخذ ـــ منذ أواسط الخمسينات وبشكل رسمي ـــ شكل صراع عربي ـــ اسرائيلي. وكان بعض أسباب ذلك إقدام «اسرائيل» على احتلال سيناء في حرب السويس (قبل الإضطرار إلى الإنسحاب منها بعد فشل العدوان). وقد زاد طابع الصراع كذلك، بعد إقدامها على احتلال سيناء، والجولان، والضفة الغربية، والقدس، وغزة، في حرب 67، ثم على احتلال جنوب لبنان في 78، وعلى إعادة احتلاله والبقاع الشرقي في حرب 82. **وهكذا ، وضعت الدولة اليهودية ـــ بسياساتها ـــ حدا قاطعا لأية محاولة «حياد» عربي ممكن في صراعها مع الشعب الفلسطيني ، لتفرض على هذا الصراع أن ينتقل من صراع فلسطيني ـــ إسرائيلي إلى صراع عربي ـــ صهيوني .**

وإذا كانت قوى من الحركة الوطنية الفلسطينية قد انتظمت، مبكرا، في خط النضال القومي ضد المشروع الصهيوني ودولته، وخاصة «حركة القوميين العرب»، ومنحت المقاربة القومية العربية لهذا الصراع شرعيتها الفلسطينية الداخلية، فإن مما يؤسف له أن انعطافها السياسي والايديولوجي إلى الماركسية ـــ بعد هزيمة العام 67 ـــ **أنتج قطيعة في وعيها ، وفي سياساتها ، مع الخيار القومي** في التعاطي مع مسألة الصراع. وقد تزامن ذلك تاريخيا مع بداية انبثاق تعبير وطني فلسطيني مثلته ـــ آنئذ ـــ حركة «فتح»، فكان أن شد الجميع الرّحال إلى الوطنية الفلسطينية الصاعدة، في مقابل قومية عربية بدت متقهقرة. ولم ينتبه كثيرون ـــ في لجة حماس المأخوذ بالبندقية الوطنية ـــ **إلى أن الوطنية الفلسطينية لا تقوى على شيء بمفردها ، ولا تستطيع أن تنجز مكسبا في غيبة من الرافد القومي العربي**، وقد تصبح نرجسيتها شوفينية مغلقة تتعامى عن حقائق الصراع،

وتهدد بالركون إلى الحلول السهلة ومن المؤسف أن هذا ما حصل، حين تفاقم أمرها لِتَتَحَوَّل إلى انعزالية فلسطينية قاتلة، دفعت غرامات فادحة في «أوسلو» وأخواتها : من الأرض، والحقوق، والكرامة !

واليوم، في ضوء التجربة المُرة لهذه الانعزالية وأكلافها الوطنية الفادحة، لم يعد ثمة بُدٌّ من إعادة التأكيد على **ثابت العروبة** : جوهرا سياسيا للقضية الفلسطينية، ولم يعد ثمة من مهرب سهل من حقيقة أن **الحل الوطني للقضية الفلسطينية ممتنع عن الصيرورة خيارا سياسيا ممكنا بمعزل عن استراتيجية عربية للتحرر أو للحلِّ السياسي**. وربما كانت هذه المقولة مجرد موضوعة نظرية، أوقل ايديولوجية، في وعي كثيرين في ما مضى. ربما كان ذلك في أساس قدرتهم على «إقناع» الرأي العام الفلسطيني بإمكانية إنجاز حل وطني مستقل (والأصح : منفرد) ! غير أنها ـــ اليوم ـــ باتت حقيقة سياسية عصية على التجاهل بعد أن شربت الإنعزالية الفلسطينية كأسها كاملا ! نعم، هناك صراع فلسطيني ـــ إسرائيلي، لاغبار عليه، بل العبئ الأكبر ـــ كل العبئ تقريبا ـــ في مواجهة الدولة اليهودية موضوع على كاهل شعب فلسطين، وأرض فلسطين. غير أن أُمَّ الحقائق أن هذا **الصراع ينتمي إلى إطار تاريخي أعلى ، وجبهة سياسية أوسع ، هما : الصراع العربي ـــ الصهيوني ، وأن القضية الفلسطينية هي جوهر هذا الصراع بحسبانها قضية عربية .**

ج ـــ مبدئية الوحدة الوطنية الفلسطينية :

في كل تناقض وطني بين شعب ومحتل أجنبي، يسعى طرفا التناقض إلى الصراع على كسب معركة الوحدة أو التفتيت. لا يستقيم أمر عملية الاحتلال والتغلب دون نجاح العدو في إلحاق الضرر بوحدة القوى الاجتماعية والسياسية لخصمه المقاوم، وتنمية تناقضاته الداخلية لاستنزافه وإضعافه. والشعب المقاوم ليس يملك أن يُنَمِّي قدرة المقاومة لديه إلا بحفظ تضامنه الجَمْعِي ووحدته الوطنية، بحسبانهما السبيل الأكفل إلى استنهاض مواطن القوة فيه، ومنع العدو من إحداث اختراق في جبهته.

يَصدُق ذلك، أكثر ما يصدق، على تجربة نضال الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ضد الكيان الصهيوني. فالغزوة الصهيونية لفلسطين، في حربي 48 و67، خلقت أمرا واقعا تقسيميا في الأرض والشعب : فَرَضَتِ العزلة على فلسطينيي المثلث، والجليل، والنقب (أراضي ال 48)، وفصلتهم عن مجموع شعب فلسطين باعتبارهم «مواطنين» داخل الدولة اليهودية، وفرضت اللجوء على قسم آخر منه، مشردة إياه في أصقاع العالم كلها، في مخيمات البؤس في الجوار العربي لفلسطين، ثم فرضت الاحتلال على قسم ثالث في الضفة والقدس والقطاع ! ولقد كان معنى ذلك أن وحدة الشعب تعرضت لتمزيق اجتماعي مادي وجغرافي ألقى بتداعياته على تكوين الحركة الوطنية نفسها، وعلى مطالب شعب فلسطين ! ولقد حصل شيء من ذلك حين انفصلت ــ موضوعيا ــ الأحزاب السياسية العربية داخل أراضي ال 48 عن موجة الحركة الوطنية في باقي أراضي فلسطين والجوار العربي، أو حين فرض على فلسطيني ال 48 النضال من أجل **المساواة في الحقوق المدنية والسياسية** مع اليهود، فيما فرض على اللاجئين أن يطالبوا بحق العودة، وأن يطالبوا مع فلسطينيي الضفة والقطاع **بحق تقرير المصير الوطني وإقامة الدولة المستقلة**.

غير أن «اسرائيل» لم تكتف بهذه الخارطة البشرية الفلسطينية الممزقة، بل راهنت على إحداث شروخ أخرى في الجسم الوطني الفلسطيني، وعلى تمزيق جديد لنسيجه التوحيدي. ونستطيع ــ من استقراء الأحداث والوقائع ــ أن نقف على أربع حالات، على الأقل، جربّت فيها ذلك بكل الوسائل :

• **أولها محاولة الإيقاع بين «الداخل» و«الخارج»** الفلسطينييْن، من خلال العمل على تخليق مؤسسات «تمثيلية» مخاطبة من قبل الاحتلال في الداخل ــ من طراز **«روابط القرى»** ــ أو تشجيع زعامات محلية على القيام بهذا الدور التمثيلي لسكان الضفة والقطاع، لفصلهم عن منظمة التحرير !

• **وثانيها محاولة اللعب على تناقضات فصائل المقاومة**، وتغذيتها من خلال الدسّ والاختراق الأمني ! !

• وثالثها محاولات الايقاع بين منظمة التحرير وبين الحركة الاسلامية داخل الأراضي المحتلة، وكانت ذروتُها الإيحاء بعقد صفقة سياسية في «أوسلو» مع المنظمة لقطع الطريق على التيار الاسلامي! أما الحالة الرابعة، فتمثلت في محاولات دق اسفين في العلاقة بين سلطة الحكم الذاتي وبين المعارضة الاسلامية لدفع الساحة الوطنية الفلسطينية إلى حرب أهلية تدمّر الجميع!

ولقد كان لكل محاولة من هذه المحاولات الأربع تاريخ: جرت الأولى في السبعينات للتضييق على المجالس البلدية الوطنية، المرتبطة في مجملها (ما خلا حالتي رشاد الشوّا وإلياس فريج!) بمرجعية منظمة التحرير. وجرت الثانية خلال الإقامة الفلسطينية في لبنان: قبل اجتياحه في العام 82، وبعده على نحو خاص. أما الثالثة، فَجَرَتْ خلال الانتفاضة الفلسطينية بين خريف العام 87 وصيف العام 93. وأخيراً، جرت الرابعة بعد تفقيس بيضة «أوسلو» في غزة ورام الله، وتسليح شرطة الحكم الذاتي، ودفعها إلى مواجهة سلاح المقاومة! وفي كل هذه الحالات والتواريخ، كان الهدف الصهيوني واحداً: ضرب الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإضعاف المقاومة: العسكرية والمدنية، لتحقيق سيطرة أيسر على الأرض والشعب!

ربما أخطأت فصائل الثورة والحركة الوطنية إزاء قضية الوحدة الوطنية في ما مضى، فساهمت في إضعاف نسيجها التوحيدي بمعارك السلطة الوهمية على مراكز القرار في م.ت.ف. مثلا، أو بالاحتراب الأهلي غير المشروع الذي نشب في أعقاب الانسحاب من بيروت صيف العام 82 أو بالمضاربة الايديولوجية العبثية بين منظمة التحرير والحركة الاسلامية على التمثيلية والمرجعية... إلخ. غير أن الذي لم يعد يقبل تساهلا ـ اليوم ـ هو الحاجة إلى التشديد على أصولية مبدإ الوحدة الوطنية في مواجهة العدو الصهيوني، وعلى وجوب اعتباره من الثوابت التي لا محيد أو تراجع عنها تحت أي ظرف. فالوحدة الوطنية ليست مجرد سلاح في مواجهة العدو، بل هي السلاح

الأمضى في تلك المواجهة، خاصة بالنسبة إلى شعب مقطوع الأوصال في بنيته البشرية بسبب فعل الاغتصاب والتشريد الصهيونيّين : للأرض والشعب.

د - صون منطق الثورة ضد أوهام «الدولة» :

منذ اضطرار الثورة الفلسطينية ـــ بعد غزوة 67 ـــ للانتقال من فلسطين إلى الجوار العربي (الأردن، فلبنان)، وصولا إلى قيام سلطة الحكم الذاتي بموجب «اتفاق أسلو»، شهد تاريخ الحركة الوطنية، ومنظمة التحرير، صراعا حاداً بين منطقين فيها : سادا معاً، وتجاوروا تعايشيا، وتصارعا صراعا صامتا أو مدوّياً، هما : منطق الثورة، ومنطق السلطة ! كان منطق الثورة طبيعيا بالنظر إلى وجود أسبابه : الاغتصاب والاحتلال الصهيونيين، وكان من البديهي أن يعبر عن نفسه من خلال المؤسسة الوطنية القتالية التي أقامتها فصائل م. ت. ف. أما منطق السلطة، فلم يكن ثمة ما يبرره إلا الرغبة في التعويض النفسي عن اغتصاب الوطن والدولة ! وقد عبر عن نفسه من خلال الآلة الإدارية البيروقراطية والأمنية الضخمة التي أنتجتها المقاومة منذ العام 1969 (تاريخ «اتفاق القاهرة») إلى العام 1982 (تاريخ «اتفاق فيليب حبيب»).

إن «سلطة المقاومة» في الأردن، ثم «دُوَيلة» «فتح لاند» في جنوب لبنان، وبعدها «دولة» حي الفاكهاني في بيروت، وما رافقها من مظاهر السلطة . . .، هي التي غذّت المنحى السياسي لدى قيادة الحركة الوطنية و م .ت .ف، إلى تدمير مؤسسات الثورة، والجنوح إلى إرساء مؤسسات «الدولة» بأي ثمن ! إنها المسؤولة عن كوارث «أوسلو» وسلطة ـــ وشرطة ـــ الحكم الذاتي في بعض غزة وبعض الضفة ! وهي المسؤولَة عن قبر منظمة التحرير وتراثها الوطني من أجل فتات المائدة الاسرائيلية : «حكومة ذاتية» (أقل من سلطات مجالس البلديات و «روابط القرى»)، ثم «مجلس تشريعي» لاقراره له، فشرطة طليقة اليد في المقاومة والشعب ! وقبل ذلك، كانت هي المسؤولة عن الإساءة إلى صورة المقاومة

في نظر الشعبين الأردني واللبناني على الرغم من كل التضحيات التي قدّمَاها لها ولقضية فلسطين !

آن لهذه الازدواجية اليوم أن تنتهي لأنها حالة شاذة ، ولا تنتمي إلى ثقافة الثورة. وليس الحامل على وجوب إنهائها هو تصحيح صورة الحركة الوطنة لدى العالم الخارجي، **بل لأن المرحلة ما زالت مرحلة ثورة وتحرر وطني فلسطيني**، ومازالت ـــ لذلك ـــ بعيدة عن «دولة» وموجبات منطقها : الذي يجري إنفاذ أحكامه اليوم على غير صواب ! لا، بل إن الحامل على ذلك هو الحاجة إلى وقف عملية الخداع والتخدير التي يتعرض لها الوعي الفلسطيني، جراء تسويق أوهام السلطة و «الدولة»، والتي لا وظيفة لها سوى **فك تعبئته السياسية والنفسية**، وتكريس حال من الارتخاء والاتكالية في صفوفه، لن يكسب نتائجها سوى العدو الذي لم يتخل ـــ حتى الآن ـــ عن رفع درجة تعبئته وجهوزيته في وجه الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية !

ومن النافل القول إن العودة إلى منطق الثورة، وإسقاط منطق «الدولة»، تعني ـــ اليوم ـــ **فك الارتباط بين منظمة التحرير الفلسطينية وسلطة الحكم الذاتي**، وتحرير دينامية الاولى من أحكام مرجعية ثانية، **إذ بغير ذلك ، سينتصر المفاوض على المقاتل ، «الخبير» على المناضل ، «الأمن الوقائي» على المجموعة الفدائية ، البيروقراطي المرتشي على القائد النظيف ، صديق أمريكا و «حزب العمل» على ابن الشعب! وبكلمة ، ستنتصر «أوسلو» على حق تقرير المصير الوطني!!!**

❊ ❊ ❊

هذه هي جملة الثوابت التي تحتاج الحركة الوطنية الفلسطينية إلى الشّدِّ عليها بالنواجد، وصيانتها من عمليات التبديد التي باتت عرضةً لها منذ «فقدت» م. ت. ف أهميتها ـــ في نظر قيادتها ـــ غداة قيام سلطة «أوسلو»

الذاتية على بعض صغير من بعض فلسطين ! ولا تكتمل أهمية هذا المسعى المطلوب إلى حفظ الثوابت والتشديد عليها، إلا بنقد المتغيرات السلبية التي عَرَضَتْ للمنظمة في مجرى العمل الوطني، ولعبت أبلغ الأدوار المدمرة للوضع الفلسطيني الداخلي في مختلف تمظهرات علاقاته !

2- نقد المتغيرات :

هذا النقد ليس شيئا سوى النقد الذاتي. النقد الذي ينبغي أن ينصرف إلى مراجعة التجربة الماضية للثورة مراجعة سياسية شاملة، والوقوف على الأمراض التي أفرزتها الحقب السابقة من العمل الوطني، وتحليل الآليات العميقة التي أنتجت حالات العطب أو الخلل فيه. ومن المهم ــ هنا ــ التأكيد على أن هذه المراجعة النقدية ليست ترفا نظريا يفيض عن حاجة المرحلة، بل هي أول الخطو نحو استعادة دور منظمة التحرير وإعادة بناء أطرها الوطنية، في امتداد إعادة بناء هيبتها، ومصداقيتها، لدى شعبها. كما أن من المهم التأكيد على أن هذه المراجعة النقدية ليست برسم النبش في قبور الماضي، أو ممارسة تمرين الاعتراف السياسي وتسجيله للتاريخ، **بل هي برسم المستقبل** : مستقبل المنظمة والعمل الوطني.

ليس من المبالغة والتَّزيُّد الايديولوجيين أن يقول المرء إن المرحلة السابقة، الفاصلة بين الخروج من أراضي 67 والدخول إلى أراضي «أوسلو» في 94، حافلة بالأخطاء السياسية الفادحة : الضاغطة على الوضع الفلسطيني الداخلي حدَّ الاختناق، والمدمِّرة ــ أعظم تدمير ــ للعلاقات فيه في أوسع أشكال تجلياتها : **العلاقة بين الثورة والشعب ، العلاقة ــ داخل الثورة ــ بين فصائلها ، العلاقة بين الثورة وبين المحيط العربي** : الشعبي والرسمي، **العلاقات التنظيمية الداخلية ، أساليب الإدارة السياسية للمعارك والإدارة الاجتماعية اليومية . لاحتياجات الناس** : في المناطق المحتلة، وفي المخيمات، وسائر مواقع الشتات الفلسطيني . . . إلخ. وهذه اللائحة من عناوين المسلكيات السياسية الواجب تناولها بالنقد والمراجعة، ليست كل ما هو مطلوب لإخضاعه لهذه الجراحة النقدية الجريئة، بل هي مجرَّد

عيّنة للمسائل العديدة التي هي في حاجة إلى إعادة نظر وفحص في المرحلة الحاضرة.

ومع علمنا بأن مثل هذه المراجعة النقدية هي من مشمولات قوى الحركة الوطنية الفلسطينية، وفصائل منظمة التحرير، وجمهور المثقفين الوطنيين في الساحة الفلسطينية، وهي من أهم نقاط جدول أعمال الحوار الوطني النقدي المطلوب من قوى المقاومة، إلا أن ذلك لا يمنعنا من أن نساهم ببلورة عناوين ومداخل لتلك المراجعة. ولعلنا نُجْمِلُها في عنوانَيْن رئيسيْن : **مراجعة ونقد التجربة السياسية الماضية للثورة ومنظمة التحرير، ثم مراجعة البنية التنظيمية لمؤسّساتها :**

أ ـ في السياسة :

نكتفي من لائحة القضايا الكثيرة التي تحتاج إلى نظر نقدي، وإلى مراجعة سياسية جريئة وشاملة، بذكر **خمس** منها على سبيل التمثيل لا الحصر هي : **هشاشة موقع المسألة الاجتماعية في المشروع الوطني الفلسطيني**، الذي حملته م. ت. ف، **ونزعة تقديس السلاح واحتقار الفكر، وتضخم المنزع البيروقراطي الأوامري** في الحياة السياسية والعمل الوطني، **ثم إهدار العلاقات الديموقراطية** في الحياة السياسية الداخلية، و ـ أخيرا ـ **ارتباك وسوء العلاقة بالمحيط العربي :**

❋ ❋ ❋

في مقابل تضخم الهاجس السياسي، في فكر فصائل منظمة التحرير وسلوكها، كان هناك ما يشبه **الفقر المدقع في الوعي بمكانة وقيمة المسألة الاجتماعية في المشروع الوطني لفلسطيني** عندها ! فالممارسة السياسية، في تجربة فصائل م. ت. ف، تكاد تراوح بين حَدَّيْن لا تبرحهما : **القتال أو التحشيد السياسي** للناس في مؤسسات الثورة ! ليس من شك في أن منزعها

السياسي التعبوي للجماهير لتنمية القاعدة البشرية للثورة كان ناجحا، وكان ضروريا. **غير أنه ليس كل شيء في عمل الثورة** : أية ثورة، وخاصة في ظروف الثورة الفلسطينية، حيث لم **يكن مطروحا عليها أن تبني جيشا للتحرير فحسب، بل كان عليها ــ أيضا ــ أن تبني مجتمعا دمره الاحتلال**، ومزّق أوصاله، وبدّدَه تبديدا لا سابق له في العنف والوحشية!

لقد صرفت الثورة أموالا طائلة ــ تدفقت من الأهل والأصدقاء والحلفاء ــ لبناء مؤسسة قتالية قوية نسبيا، أدت دورها الوطني بجدارة، وقاتلت العدو قتالا مشرفا بلغ ذراه في ملحمة حرب العام 1982. وبنت نظير ذلك في مجالي **الديبلوماسية والإعلام**، حيث نجحت في إحداث اختراقات سياسية في المجال الدولي لصالح قضية شعبها، فضلا عن نجاحها في بناء رأي عام وطني وقومي مساند للثورة. **غير أنها لم تنجح ــ بجميع المقاييس الكمية والنوعية ــ في بناء مؤسسات مدنية للمجتمع الفلسطيني، ولا نجحت في تقديم أجوبة مناسبة على المطالب الإجتماعية اليومية للمجتمع الفلسطيني** : تحت الاحتلال وفي مخيمات اللجوء! إذ ظلت البنية التعليمية، والصحية والخدماتية، تشتغل تحت خط البؤس، مقابل بنية أمنية ــ مثلا ــ تضخمت ــ بالمهام وبأعداد العاملين فيها، وامتصت من الأموال ما لم يكن ضروريا ولا مبرَّراً في أضعف الأحوال! وإذا ما أضيف إلى ذلك معدل الانفاق الهائل على الجهاز البيروقراطي، وعلى الإقامات الباذخة، والتنقلات الفائضة عن الحدود، وإكراميات «ذوي القربى» و «المؤلفة قلوبهم»!، تكون معظم موارد المنظمة المالية قد صرفت بعيدا عن هدف بناء المجتمع الفلسطيني، وتأمين احتياجاته، وضمان تماسكه الوطني!

ولقد كانت الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة صدمة سياسية إيجابية للثورة، أبانت عن مواطن الخلل والقصور في تجربتها في الأردن ولبنان. كشفت الانتفاضة عن حقائق مذهلة في مضمار العمل الوطني : كشفت عن أن مقاومة العدو يمكن أن تحصل بأقل كلفة إذا ما جرى استثمار **حقيقي في الرأسمال الاجتماعي** البشري. وكشفت عن أن المجتمع الفلسطيني يستطيع أن يبني اقتصاده ومؤسساته المدنية، وينجز التسيير الذاتي لها، بأقل

الموارد الممكنة. ثم كشفت عن أن الانتفاضة ليست أسلوبا في قتال العدو ومقارعته فحسب، بل هي أكثر من ذلك : أسلوبٌ في بناء مجتمع فلسطيني تضامني جديد. وفي كل هذا الذي كشفت عنه الانتفاضة، كان ثمة ما يقول بوضوح إن **منظمة التحرير جربت العمل بسائر الرهانات إلا أهمها : الرهان على الشعب ، وعلى طاقاته الغنية**، التي لا تحتاج إلى أكثر مما أنفقته الثورة على تجهيز مكاتبها !

❊ ❊ ❊

يرتبط بالخلل السابق خلل رديف تابع هو : **التفاوت الهائل بين مكانة الرصاصة ومكانة الفكرة في أولويات المشروع الوطني لفصائل منظمة التحرير . كانت الثورة الفلسطينية ثورة بالمعنى العسكري ، ولم تكن كذلك بالمعنى الثقافي والفكري !** قدَّست البندقية والعنف الوطني ضد العدو. وكان ذلك مشروعا تماماً بالنظر إلى نوع العدو الذي تواجه. لكنها احتقرت الفكر احتقاراً غير مشروع ولا مبرَّر، ولم ترسم له من وظيفة سوى التبشير برأي الفصيل، وقيادته، وزعيمه ليس أكثر ! دون أن تعير أيَّ انتباه إلى حقيقة **أن الرصاصة التي لا تسندها الفكرة قد تكون طائشة!**

قد يكون من علائم ذلك أنها لم تنشئ من مراكز البحث العلمي إلا مركزاً واحداً يتيما (هو «**مركز الأبحاث الفلسطيني**»)، ولم يكن صدرُها يتسع كثيراً للنقد من داخلها : وهذا كان في أساس محاصرتها للأقلام النقدية الفلسطينية، وتهميشها، بل وحتى التشنيع عليها والتشهير بها في أوساط الجمهور الحزبي، وعدِّها خطابَ النقد مروقاً سياسيا عن «ثوابت» التنظيم الحزبي والثورة ! وكان ذلك سلوكاً منها غير مفهوم. خاصة وأنها تواجه عدواً مدجَّجاً بقدرة علمية هائلة، ومسربَلاً بعشرات مراكز الأبحاث والدراسات المتخصصة في قضايا الصراع العربي ـــ الصهيوني : عدواً حريصاً على كفالة حرية البحث والتفكير والرأي، حتى للذين يعارضون سياسات حكوماته. وفوق هذا كله، أضاعت على نفسها فرصة الاستفادة من ذخيرة

استراتيجية فكرية حية، كانت تزخر بها الساحة الفلسطينية، وكان يمكنها أن تقدم مساهمة كبيرة في تزويد العمل الوطني بموارد فكرية لم يكن ــ يوماً ــ في غنًى عنها، ولم تكن لتفقد قيمتها الوظيفية ــ أبدا ــ أمام فكرة أولوية البدقية والكفاح المسلح على غيرها من أشكال التعبير المقاوم !

لم يكن مطلوبا من المثقف الفلسطيني أن يفكر ــ في عرُف الثورة ــ بل كان مطلوبا منه أن يبرر : عقيدة التنظيم، وسداد خطّه السياسي، وحصافة مواقفه ! ولم يكن أمامه ــ تحت وطأة قمع الممارسة وقمع فكرة الالتزام بخط الثورة ــ إلا تأجير لسانه وعقله، وَوَأْدَ حاسَّته النقدية، خشية تعريض النفس لتهمة الانحراف عن جادة الثورة ومحجّتها البيضاء «التي لا يزيغ عنها إلا هالك» ! كانت الحقيقة تطلع من رأس السياسي والضابط، وليس على المثقف إلا أن يعمّمها في الناس ما وَسِعَتْه العبارة والفصاحة إلى ذلك سبيلا ! والنتيجة ، أن الثورة اشتغلت بلاعقل، وتكرَّست في تجربتها أمراض الوثوقية، والإيمانية، والجمود العقائدي، ولم يَعُدْ في وسعها ــ بغياب النقد ــ أن تملك القدرة على ممارسة التكيُّف الايجابي مع التحولات والمتغيرات الموضوعية دون فقدان توازن المقدمات والمنطلقات ! هكذا كان عليها أن تنتقل من النقيض إلى النقيض، عند كل منعطف، فتبدو لبعض جمهورها وكأنها تخون البدايات . . . !

* * *

الخلل الثالث في تجربة الثورة ومنظمة التحرير كان يتصل بنوع العلاقة التي أقامتها ــ في الممارسة ــ بجمهور العمل الوطني. كانت علاقة **استعلاء بيروقراطي** مُنَفِّرَة، لا تليق بأجهزة ومؤسسات حركة تحرر وطني تحاول أن تتعلم من تجارب حركات أخرى (في الصين وفيتنام مثلا) ! ولقد جرت وقائع تلك العلاقة بين قيادات الفصائل والمنظمة وبين جمهور الثورة والشعب باسم **«الانضباط»**، ووجوب احترام تقاليده ! ولم يكن صحيا أن الشكل الوحيد للانضباط الثوري هو هذه العلاقة ــ على ما تقيم الدليل على ذلك

تجارب آخرين ـــ كما لم يكن صحيا أن الوضع الاستثنائي الفلسطيني يوجب ذلك، لأن سائر حركات التحرر الوطني شهدتْ ـــ كليا وجزئيا ـــ مثل ذلك الوضع. إن العامل الوحيد الذي يفسره هو نوع التكوين الفكري والسياسي للقيادات الفلسطينية : حيث نَهَلَ معظمها من الثقافة السياسية السائدة في الوضع العربي، وانتظم سلوكه السياسي تحت سقفها، فكان شكلا ما من أشكال إعادة إنتاج لها باسم الثورة، وفي أوساط الثورة !

المظهر الصارخ لتلك العلاقة هو تضخُّم النزعة الأوامرية في الإدارة السياسية، وفي العلاقة اليومية بالجماهير ! وإذا كان من طبيعة السلطة : سلطة الدولة، أن تعبر عن هذا النمط من الإدارة السياسية للشؤون العامة، فإن من علامات الشذوذ السياسي أن يحصل ذلك في تجربة ثورة كالثورة الفلسطينية، لم تُسْعِفْها الأوضاع المادية الموضوعية حتى في الاقامة على أرض وطنها، بل أُجْبِرَت على العمل من قواعد خلفية، ناهيك عن أن الكفاح الوطني لا يُدَار البتة بعقلية أوامرية ! ومرة أخرى، كان السبب الحامل على ذلك النوع من الإدارة البيروقراطية الأوامرية للعمل الوطني، هو ميل الثورة إلى التماهي مع «الدولة» في منطق عملها، واستعارة أساليبها في شكل واضح من أشكال التعويض النفسي عن غياب تلك الدولة !

وإذا كانت تجربة منظمة التحرير في لبنان حافلة بالسوابق والأمثلة المثيرة الدالة على استفحال ذلك المنزع الأوامري، في الإدارة اليومية للسياسة، فإن علاقة المنظمة ـــ خلال إقامتها التونسية ـــ بالإنتفاضة الشعبية في الأرض المحتلة، تقدم دليلا صارخا على صيرورة الأوامرية نزعة مَرَضية مزمنة في عقل المنظمة ! لم تقُم الانتفاضة بأمرٍ من قيادة م. ت. ف. ومع ذلك، لم تتوقف هذه عن التعامل معها بأسلوب أوامري مخجل ! وقد استمرّ الاستفحال في أوضاع هذا الأسلوب إلى حد «إعطاء الأمر» بوقف الانتفاضة بعد «أوسلو» !

* * *

ويتمثل الخلل الرابع، في أوضاع الثورة، في غياب العلاقات الديمقراطية في الحياة السياسية الوطنية الفلسطينية، وخاصة في العلاقات بين فصائل منظمة التحرير. وبصرف النظر عن كل الأسباب الموضوعية القهرية التي أسست لغياب وتغييب تلك العلاقات، وهي عديدة، فإن مسؤولية هذه الفصائل ثابتة في عدم بذلها الجهد الوطني الثوري الضروري، لترشيد سلوكها السياسي نحو الديموقراطية، وللارتقاء بالعلاقات بينها إلى مستوى الشفافية، والتوازن، والمشاركة، وصون حق الاختلاف بينها على نحوٍ متحضر، كما على النحو الذي يضع حداً للنزيف السياسي الداخلي، الذي عاشته في امتداد فقدانها العاصم الديمقراطي : خَيْسُوماً في العلاقات بينها !

وليس من شك في أن مردّ ذلك كان إلى فقرٍ في الثقافة السياسية الديمقراطية لدى الحركة الوطنية الفلسطينية . وإلاّ كيف نفسّر ظاهرة التعدد التنظيمي الفصائلي فيها إلى حدّ ـ يفيض كثيرا ـ عن حدود التمثيل الاجتماعي ـ الطبقي، والعقائدي ـ الايديولوجي للمجتمع الفلسطيني؟ ! بكل تأكيد، لم يكن ذلك تعبيرا عن تطور متسارع في الدينامية الاجتماعية والسياسية للمجتمع الفلسطيني، ولمجتمع الثورة، بقدر ما كان تعبيرا عن انسداد في شرايين مؤسسات الثورة ، وعن انعدام كلي للعلاقات الديمقراطية فيها ! ذلك أن هذه الخارطة المتنوعة من الأحزاب والفصائل لم تنشأ في ـ ومن محيط ـ حركية المجتمع، بل نشأت عن مسلسل من الإنشقاقات التنظيمية من أصلين :«حركة القوميين العرب»، و«حركة التحرير الوطني الفلسطيني». الأمر الذي يعني أن أزمة الديمقراطية في هذه الأحزاب هي التي أثمرت انشقاقاتها في المقام الأول ! وفي كل حال، استمرت هذه الأزمة مشتغلة في نسيج الثورة، إلى حدّ أنجبت فيه الاقتتال والحرب الأهلية الداخلية بينها، ناهيك عن الحرب الأهلية الإعلامية والفكرية اليومية المعلنة في أدواتها الإعلامية !

* * *

أما خامس عناصر الخلل في تجربة م. ت. ف، فكانت علاقاتها المرتبكة ، غير المتوازنة ولا المحسوبة ، بالمحيط العربي الذي عملت فيه، وأقامت قواعدها عليه. وهي العلاقات التي أساءت إلى صورتها شعبيا، وعرَّضَتْ قواها للتصفية في مناسبات كثيرة، لم يكن ضروريا فيها أن تجُرَّ نفسها، أو تُجَرّ، إلى مواجهات دموية مع قوى ذلك المحيط !

نعم، فرضت عملية الاقتلاع الصهيوني على الحركة الوطنية ومنظمة التحرير أن تنقل مركز مؤسساتها وقواعدها إلى بلدان الجوار العربي لفلسطين. وقد كان لذلك الاضطرار ثمنه الكبير : كان عليها أن تتحرك بحذر في الهامش الضيق المتاح، وأن تحترم خطوطا حُمْراً لا سبيل لأية دولة إلى المساومة عليها : سيادتُها وأمنُها. وكانت المعادلة السياسية الأصعب هي كيفية التوفيق والموازنة بين موجبات التحرير والكفاح ضد العدو (كفاحا مسلحا)، وبين احترام الخطوط الحمر تلك ! وهي كانت ــ للأمانة ــ معادلة معقدة وصعبة، حتى لا نقول مستحيلة ! ولقد استفادت الإقامة الشرعية لمعسكرات وقواعد ومؤسسات الثورة في الأردن، وفي لبنان، من عاملين : الكثافة البشرية الفلسطينية في الأردن، والتواصل بين الضفتين، ثم «اتفاق القاهرة» لعام 69، الذي رعته مصر الناصرية بوزنها الكبير، بين السلطة اللبنانية وقيادة م. ت. ف. لكن المنظمة أساءت استغلال هذه الشرعية على نحوٍ صحيح. . . ففتحت على نفسها حروباً في الساحتين !

لقائل أن يقول إنها كانت مدعوة إلى الدفاع عن نفسها ضدّ التصفية الهاشمية في الأردن، وضد التصفية الكتابية ــ الشمعونية في لبنان. وهذا صحيح من وجه. ولكن، هل كان ذلك ليتم لولا أن المقاومة باتت طرفا في الصراع الداخلي؟ بماذا نستطيع أن نَصِفَ ــ اليوم ــ شعار «كل السلطة للمقاومة» في الأردن، وبرنامج «وحدة الضفتين» سبيلا إلى دحر الاحتلال : ألم يكن ذلك استدراجاً موضوعيا للنظام الأردني للمواجهة، وخاصة مع نجاح المقاومة في بناءسلطة فعلية موازية في عمان، وإربد، والزرقاء، وجرش، وعجلون؟ ثم بماذا نستطيع أن نَصِفَ ــ اليوم ــ دعم المقاومة لشعار «عزل الكتائب» والتحالف مع قسم من اللبنانيين ضد قسمٍ

آخر في معركةٍ موضوعُها إعادة اقتسام السلطة بين الطوائف، وحصة الحركة الوطنية وتحالف «الجبهة اللبنانية» في القسمة؟ وبماذا نستطيع أن نصف سلطة المقاومة ـــ الموازية ـــ في الجنوب اللبناني وفي قسم من بيروت، في مجتمع شديد الحساسية تجاه توازنه الديمغرافي : ألم يكن ذلك مدعاة إلى صناعة أعداء في الساحة اللبنانية؟ ليس هذا تبريراً للجرائم الوحشية التي اقتُرفت ضد المقاومة في الأردن ولبنان، لكنه دعوة إلى إعادة التفكير في أخطاء المقاومة تجاه المحيط العربي الذي احتضنها.

ولقد خاضت المقاومة ـــ منذ منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات ـــ حروبا عربية في لبنان باسم حماية «**استقلالية القرار الوطني**» في وجه الاحتواء والمصادرة. وللأمانة، كان لها ما يبرر ذلك الدفاع في غير مناسبة كان فيها ذلك القرار مستهدَفاً. غير أن أطرافا فيها امتهنت هذه الوظيفة، وذهبت بعيداً في إبداء سياسة الاستعداء المجاني لبعض قوى المحيط العربي، معرّضة الوجود الفلسطيني لعقاب كان في غنًى عنه ! ولا يعادل سياسة الاستعداء هذه فداحةً سوى سياسة **الالتحاق غير الشروط**، التي نهجتها أطراف فلسطينية أخرى في علاقاتها بالمحيط العربي، وهي علاقة رتّبت عليها مهمات وضرائب فادحة، ليس أقلها توكيلها بأداء وظائف ضد وحدة منظمة التحرير !!!

ب- في التنظيم :

تستوقفنا، في معرض محاولة نقد البنية التنظيمية لمنظمة التحرير، **ظاهرتان تَحْمِلان على النقد :**

• **أولاهما** ظاهرة التعبير المؤسَّسي عن الوحدة الوطنية الفلسطينية في صيغة وحدة سياسية بين فصائل المقاومة.

• **وثانيهما** اعتماد أسلوب التمثيل في مؤسسات المنظمة من خلال نظام الحصص (الكوطا)، وهما ـــ معاً ـــ مترابطان أشدّ ما يكون عليه الترابط :

في الظاهرة الأولى، نعثر على خلل بنيوي كبير في علاقات الوحدة الوطنية بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة التي تكوّن نسيج الحركة الوطنية الفلسطينية. المظهر الصارخ لذلك الخلل هو **اختزال الوحدة الوطنية في وحدة الفصائل** داخل م. ت. ف! وهو اختزال لا يجيب عن مطلب بناء هذه الوحدة فقط، بل يتجاهل حقيقة أن خارطة الحركة الوطنية، وخارطة المجتمع الفلسطيني، أوسع ــ بكثير ــ من خارطة الفصائل الفدائية! ليس من شك في أن وحدة فصائل م. ت. ف مقدمة سياسية ضرورية نحو بناء وحدة وطنية فعلية لكل قوى المجتمع الفلسطيني، غير أن الوجه الآخر للمعادلة يقول إن وحدة قوى المجتمع الفلسطيني ــ المستقلة عن الفصائل ــ قد تكون ــ هي الأخرى ــ مَعْبَراً نحو إعادة بناء وحدة فصائل المنظمة. ولقد شهدنا هذه الحقيقة في ظل الانتفاضة ــ وهي أعلى أشكال التعبير عن وحدة الشعب الفلسطيني في تاريخه المعاصر ــ في مناخ سياسي فلسطيني سلبي طَبَعَهُ تدهور العلاقات بين فصائل المنظمة، بعد الحرب الأهلية الفلسطينية المدمّرة في البقاع وطرابلس، وتداعياتها السياسية (الانشقاق داخل م. ت. ف، «الاتفاق الأردني ــ الفلسطيني». . . إلخ). غير أن تردّي الأوضاع داخل م. ت. ف لم يمنع من قيام ذلك التعبير الوطني التوحيدي العظيم الذي مثّلَتْه الانتفاضة. بل على قاعدتها أمكن لمنظمة التحرير أن تستعيد وحدتها في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني في الجزائر.

وعليه، إذا كان درس الانتفاضة الفلسطينية دالاّ ــ دلالةً فاقعة ــ على وجوب التمييز بين مستوى وحدة فصائل المنظمة، وعلى عدم جواز المماهاة بينهما على مقتضى نظرة اختزالية إلحاقية، فمن النافل القول إنه يطرح على العقل السياسي الفلسطيني سؤال الوحدة الوطنية مجدّداً خارج إطار الفرضيات السابقة، التي اشتغل بها، وبعيدا عن السيناريوهات السابقة التي جرى فيها إخراج تلك الوحدة الوطنية في صورة وحدة فصائلية!

أما في الظاهرة الثانية، فنعثر على خلل رديف على صعيد التمثيل، واقتسام السلطة، في مؤسسات منظمة التحرير، وهو نفسه الخلل الذي

يتغذى من الأول وينشأ عنه موضوعيا ! ومظهره المادي العمل ــ في التنظيم الداخلي للمنظمة ــ بمقتضى مبدأ اقتسام السلطة التمثيلية (في المجلس الوطني) والتنفيذية (في اللجنة التنفيذية) على قاعدة الحصص (أو نظام «الكوطا») ! ربما كانت ظروف الثورة هي ما دَفَعَ إلى ذلك، ولا شك في أن ذلك صحيح متى تأملنا في مصاعب التمثيل الأمين لشتات بشري فلسطيني هائل. ومع ذلك، لم يكن يحق للثورة ــ يوماً ــ أن تتذرَّع بهذا الواقع الموضوعي لحرمان نفسها من مؤسسات تمثيلية حقيقية، وخاصة حينما يكون في وسعها ــ كما هو عليه الحال واقعيا ــ أن تتغلب على تلك الصعوبات، وتتقدم على طريق إرساء تمثيل وطني أقل سوءاً إن لم يكن أكثر أمانة !

ولعل انتفاء مثل ذلك الحق يكمن في أمرين :

أولهما أن أسلوب الحصص لا يقدم صورة حقيقية عن حجم القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، ولا عن قدرتها التمثيلية الفعلية، الأمر الذي ينجم عنه واقع أن مؤسسات الثورة لا تأتي معبّرة ــ في تركيبها ــ عن حقيقة التوازن السوسيو ــ سياسي في القوة داخل المجتمع الفلسطيني، وهذا شرطٌ أساس لكي تكون مؤسسات تمثيلية شرعية وديمقراطية.

أمّا ثانيهما، فهو أن أسلوب الحصص ذاته، لا يعبّر ــ في أفضل حالاته ــ سوى عن صفقة سياسية بين شركائه. ومع أن الظروف الموضوعية قد تحمل على مثل هذه الصفقة، أو هذا التوافق، إلا أن من أوجب الواجبات أن نعترف بأنها مسلك مجاف للديمقراطية ومبدإ التمثيل، كائنة ما كانت الأسباب التي دَعَت إليه !

في كل حال، عبَّرت فضيحة «أوسلو»، وفضائح تصديق «اللجنة التنفيذية» و«المجلس المركزي»، و «المجلس الوطني» عليها، بل وفضيحة تصديق هذا الأخير على إلغاء أهم بنود «الميثاق الوطني»، **عن فقدان الثورة ومنظمة التحرير لمؤسسات ديمقراطية حقيقية** : تمثيلية وشفافة، تعبر عن إرادة الشعب وقراره الوطني، بل هي **كشفت مقدار الثمن الفادح**

الذي يمكن أن يقدمه شعب من حقوقه وكرامته الوطنية في حال وجود مؤسسات قرار غير تمثيلية فيه! ولعل هذا المصاب الجلل وحده يكفي لينبه العقل السياسي الفلسطيني إلى هذه الثغرة الخطيرة في جدار تماسك الحركة الوطنية : ثغرة التمثيل الديمقراطي وغياب مؤسساته المشروعة !

❄

حاولنا ــ في السياق السابق ــ أن نطالع مسألتين متداخلتين في مضمار هاجس استعادة دور منظمة التحرير : تثبيت المكتسبات والثوابت، ومواجهة مواطن الخلل والقصور ــ في تجربة الثورة ــ بالنقد. ربما لوحظ الإلحاح على النقد والمراجعة في معرض ذلك. وهذا لم يكن عبثاً، بل كان مقصودا مناّ بسبب الحاجة الضاغطة إلى وعي أولوية النقد والمراجعة على ماعداهما في هذه المرحلة الرمادية الملتبسة من أولويات أخرى. إذ الثابت اليوم ــ بقوة دلائل سوابق الماضي ــ أن استعادة م. ت. ف، بأوضاعها المَرَضية المتهالكة، ليست في شيء من المطالب الوطنية والقومية، ولن تكون أكثر من تجنيد جديد لحصانِ رهانٍ خاسرٍ في مسابقة ارتقت فيها أساليب المنافسة إلى مستوى نوعي جديد ! ومع ذلك، يظل مشروعاً تماماً ان نفكر في مرحلة ما بعد النقد والمراجعة، وأن نتجاوز لحظة النظر إلى الهنات والمثالب إلى حيث نؤسس لاستشراف المستقبل، وإلى حيث نلج منطقة التفكير في الممكنات والواجبات. وإذ نعيد التأكيد على أن النهوض بهذه المهمة سيكون من مشمولات عمل منظمة التحرير : فصائل، وقيادات، ومثقفين، نسارع إلى التأكيد على أن ذلك ليس مدعاةً لإحجامنا عن المساهمة في تنمية الاهتمام ب«ما ينبغي أن يكون» عليه الأمر فلسطينيا في المرحلة القادمة. ونحن نقدم ذلك ــ في ضوء معطيات التحليل والنقد السابقين ــ في صورة «استنتاجات» :

استنتاجات:

-1-

أول الاستنتاجات أن حالة الفراغ السياسي والتنظيمي ــ التمثيلي، التي شهدتها الساحة الوطنية الفلسطينية منذ إعلان «اتفاق أوسلو»، وقيام سلطة الحكم الذاتي بمقتضاه، ثم محاولة هذه الأخيرة مصادرة التمثيل الفلسطيني والصيرورة مرجعية سياسية . . . ، حالة لم يعد في الإمكان **مَلْؤُهَا، وتجاوزهَا، إلا بالعودة إلى صيغة منظمة التحرير بعد تنقيتها من الشوائب** وإطلاق دورها الوطني التمثيلي، والسياسي النشط، مجدَّداً. ولسنا في حاجة إلى إبراء الذمة من حساسية فهمٍ مَا لما ذهبنا إليه، لنجدّد التأكيد على أن هذا الاستنتاج ليس برسم إسقاط أي دور وطني ريادي للقوى السياسية الفاعلة في الساحة الفلسطينية، اليوم، والتي تتحمل عبءَ النهوض بشرف مقاومة الاحتلال، وعبءِ إبداء الاعتراض على صفقة «أوسلو». . . ، ذلك أن هذا الدور الوطني، والجهادي، العظيم أكبر من أن يُشَكَّ فيه أو يُرْسَمَ ضده. وإنما القصد القول إن أطر العمل الوطني الراهنة لا تستطيع، على أهميتها، ولِعِظَمِ المسؤولية الملقاة عليها، أن تغطي مطلب التمثيل الوطني الشامل لسائر الشعب الفلسطيني، في مختلف مواقع انتشاره : في الداخل الفلسطيني المتعدد (أراضي ال 48، الأراضي المحتلة، أراضي الحكم الذاتي المتعددة : (أ) و (ب) و (ج) . . . !) وفي اللجوء الأكثر تعدُّداً ! وعلى ذلك، فهي لا تستطيع أن تَعْبُرَ ــ بسهولة ــ المسافة الصعبة، والمستحيلة، بين تمثيل حساسية ثقافية وسياسية لقسم من المجتمع الفلسطيني، وبين تمثيل سائر قوى الشعب. و ــ بالتالي ــ فهي لا تَقْوَى على الصيرورة مرجعية بديل للمرجعية الوطنية التاريخية التي مثلتها م. ت. ف.

قد تأخذ العودة إلى صيغة منظمة التحرير شكل تطوير للصيغ الجبهوية القائمة، اليوم، وآخرها صيغة : «المؤتمر الوطني الفلسطيني» التي التأم بها عقد المعارضة قبل أشهر، ربما اتخذت شكلا آخر مختلفا. غير أنها ــ في مطلق الأحوال ــ ضرورية وراهنة، ويتوقف الكثير من مشاهد المستقبل

الفلسطيني عليها. لكن الأهمّ فيها، أنّها لا يمكن أن تتحق إلا بشروط ثلاثة لا تقبل المفاضلة والمساومة :

أولها إطلاق حوار وطني حقيقي : سياسي وفكري، بين فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، حول مستقبل هذه الحركة في ضوء مكتسباتها وإخفاقاتها السابقة، حول أكفل السبل إلى صون انجازات الثورة من التبديد، وتطوير العمل الوطني وتكييف أساليبه مع التطورات والحقائق الوطنية، والاقليمية، والدولية، الجديدة. ومن النافل القول إن مثل هذا الحوار الوطني ــ الجوهري ــ ينبغي أن يترفّع ــ سياسيا ــ عن الأساليب المنبرية التقليدية، ليتقدم خطوة نوعية نحو التفكير العميق في مستقبل الثورة والحركة الوطنية.

وثانيها تحقيق تمثيل وإشراك كاملين لقوى الحركة الإسلامية في هذا الحوار الوطني ، وفي الجهد المبذول لاستعادة صيغة م .ت .ف ، وإسقاط سائر التحفظات السياسية التقليدية على تمثيلها في مؤسسات منظمة التحرير. ولقد بات هذا الشرط ملحّاً في ضوء المعطيات الوطنية الجديدة التي تقيم أوفر الأدلة على أن الحركة الاسلامية باتت حقيقة : سياسية، وسوسيولوجية، وثقافية، في المجتمع الفلسطيني، عصيّة على التجاهل، بل هي أصبحت الفاعل السياسي الوطني الرئيس في مواجهة الاحتلال ومفاعيل «اتفاق أوسلو».

وثالثها أن حواراً وطنيا فلسطينيا، ومسعىً سياسيا إلى استعادة منظمة التحرير، ليسا ممكنين بدون إشراك «حركة فتح» في ذلك. أمّا الأسباب الحاملة على هذا الاعتقاد فكثيرة : منها أن «فتح» ما زالت ــ وحتى إشعار آخر ــ كبرى فصائل المقاومة والحركة الوطنية، وليس لأحدٍ ــ تحت أي ظرف ــ أن يتجاهل هذه الحقيقة، وإلا غامر بالتجذيف ضد الوقائع ! ومنها أن علاقة «فتح» المُفْتَرضة بالسلطة الفلسطينية هي ــ عينُها ــ علاقة م. ت. ف بتلك السلطة : حيث سُخِّرتا معاً لتسويغها وإسباغ الشرعية عليها ! ثم إن منها أن «فتح» تعيش داخليا ــ وفي قسم كبير منها ــ حالة صدام يومي مع «اتفاق أوسلو» والسلطة الخارجة من أحشائه، بل ما زال يسقط منها شهداء برصاص سلطة أوسلو، ومازال يزَجُّ بمناضلين منها في السجون ! وبالجملة،

إذا كان بعضٌ من المعارضة الإسلامية قد حمّل منظمة التحرير ــ عن خطإٍ منه ــ مسؤولية قيادة الوضع الفلسطيني إلى نفق «اوسلو»، فليس يليق ببعضٍ آخر من المعارضة الفلسطينية أن يكرر الخطأ ذاته فيُحَمِّل «فتح» ما ليس لها فيه ضلعٌ أو مسؤولية !

-2-

وثاني الاستنتاجات أن الصيغ التقليدية لتشكيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد ملائمة، ولا قابلة لأن تحقق الحد الأدنى من التعبير الديمقراطي الصحيح عن حقائق الاجتماع، والسياسة، والتوازن، داخل المجتمع الفلسطيني ؛ بل إنها تحرم شعب فلسطين من حقه الشرعي في مؤسسات فعلية، تمثله، وتعبر عن مصالحه. وعلى ذلك، **لم تعد هناك من مصلحة وطنية في استمرار العمل بصيغة تشكيل المؤسسات الفلسطينية على قاعدة الحصص والتواطؤ التوافقي على نسبتها! بل أصبح على رأس جدول أعمال الحركة الوطنية إطلاق برنامج الإصلاح الديمقراطي لمؤسسات الثورة ومنظمة التحرير ، وإعادة النظر ، جذريا ، في الهيكلة التنظيمية للمنظمة .**

أول بند ــ اليوم ــ على رأس جدول أعمال هذا الاصلاح الديمقراطي **هو انتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني انتخابا مباشراً**، على الأقل في المواقع التي تتاح فيها هذه الإمكانية، وذلك لتمتيع الشعب الفلسطيني بمؤسسة تشريعية ــ تمثيلية ــ تملك حق اتخاذ القرارات الكبرى في المسائل المصيرية. ولا ينبغي أن يُنْظَر إلى هذا الأمر من زاوية أن إسقاط مبدإ التوافق على تشكيل المجلس ــ بانتخابه ــ قد يُضْعِف من فرص الوحدة الوطنية، ومن فرص التوافق أو الإجماع بين القوى والفصائل . . . إلخ. ذلك أن المجلس الوطني المنتخب لن يمنع من قيام هيئة تسيير وطنية (لجنة تنفيذية) ائتلافية وتوافقية. إذ ليس شرطاً أن تقوم المعادلة السياسية لحركة تحرُّر على قاعدة ثنائية الأغلبية والأقلية، ذلك أن العدو نفسه يلجأ ــ في ظروف الحرب أو الأزمة ــ إلى تخطي هذه الثنائية، والعمل بمبدإ حكومة

«الوحدة الوطنية». وحريّ بالحركة الوطنية الفلسطينية ــ قبل غيرها ــ أن تعي الحاجة إلى مثل هذه الوحدة، بل ــ أكثر من ذلك ــ أن تَعِيَ أن الديمقراطية ليست ــ ولن تكون يوما ــ قيْداً على الوطنية ، بل هي إسنادٌ لها وإغناء .

-3-

أما ثالث الاستنتاجات، فيتصل بالبرنامج الوطني المطلوب من منظمة التحرير الفلسطينية مستقبلا. وهو برنامج لا يمكن صوغه إلا في ضوء دروس إخفاقات التجربة الماضية، وخاصة على صعيدين : على صعيد العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك ، الأهداف العليا والأهداف المرحلية ، وعلى صعيد العلاقة بين القضية الفلسطينية وسائر قضايا الصراع العربي ــ الصهيوني .

على الصعيد الاول، ثمة حاجة إلى صوغ برنامج وطني سياسي يقيم موازنة دقيقة بين ما ينتمي إلى الحقوق التاريخية الشرعية لشعب فلسطين في أرضه ــ والتي لا تُمْكِن المساومة عليها تحت أي ظرف من الظروف ــ وبين ما يقع في دائرة الممكنات السياسية ممّا يتَحَصَّل به جزء من تلك الحقوق دون أن يضيع الجزء الباقي مقابل ذلك . إنها الموازنة بين المبدئية ، والثوابت العليا ، وبين المرحلية . لقد حاولت الثورة ــ سابقا ــ أن تصنع هذه الموازنة في استراتيجية عمل أقامت نوعا من الربط بين برنامج «الميثاق الوطني» وبين البرنامج الوطني المرحلي لعام 74، غير أنها فشلت في ذلك تحت وطأة رجحان الثاني على الأول، ثم تناسُل «برامج مرحلية» منه، لم ينقطع انهمارها في «واي ريفر» ! وهي اليوم ما زالت في حاجة إلى الاجتهاد السياسي للعثور على صيغة أوفق، وأكثر تماسكا، لبناء التوازن بين الواجب والممكن ، بين الاستراتيجية والتكتيك ، بين المبدئية والمرحلية . وليس لمنظمة التحرير خيار آخر سوى المتاهة ! فالوقوف عند المبادئ فقط ، سوف يُسْقِطها في انتظارية قَدَرية قاتلة لا ميزان قوى يُسْنِدُها أو يَعِدُها بشيء . كما أن الانصراف الكلي إلى

المرحلية والواقعية السياسية ، بدون مرجعية مبادئية ، سوف يقودها إلى الانتحار السياسي .

أما على الصعيد الثاني، فثمة حاجة إلى أن يستوعب هذا البرنامج الوطني مطلب بناء موازنة أخرى ريف للأولى، هي الموازنة بين البعدين الوطني والقومي للقضية الفلسطينية. ليس من شك في أن هذه القضية قضية تحرُّر وطني لشعب، هو الشعب الفلسطيني : الذي وقع الاغتصاب والاحتلال على أرضه، والتشريد والاضطهاد لأهله. غير أنها ـــ في الوقت ذاته ـــ قضية أمة هي الأمة العربية : رُزِئَت في أرض من أراضيها، وشعب من شعوبها، وكان ذلك مقدمةً لعدوان مستمر عليها، ضد حقها في النهضة، والتقدم، والوحدة القومية. وإذا كان من المشروع تماماً أن تدافع م. ت. ف عن حرية قرارها واستقلاليته في وجه مصادرات وطنية (أو قل قطرية) أخرى باسم قومية المعركة، فإن شرعية ذينيك المبدأين (حرية القرار واستقلالية القرار) وقفٌ **على مدى احترام ذلك القرار لحقيقة البعد القومي للقضية الفلسطينية ، ولحقيقة استحالة فصل القضية الفلسطينية عن الصراع الأساسي : الصراع العربي ـــ الصهيوني . وهذه مناسبة للقول إن قومية القضية الفلسطينية لا تتقرر بالتحاق القرار الفلسطيني بالقرار العربي تلقائيا ، بل باحتواء القرار الوطني الفلسطيني نفسه على مضمون قومي عربي** يحيمه من خطر السقوط في الانعزالية والانشقاق عن الأمة.

القسم الثاني

في مستقبل الصراع
فرضيات للتفكير

الفصل الرابع

ممكنات ومستحيلات الصراع العربي الصهيوني : نحو رؤية مستقبلية

مقدمة :

بعد أن طوى المشروع الصهيوني قرنا على ميلاده، ونصف قرن على نجاحه في بناء دولته اليهودية في قلب جغرافيتنا. وبعد ستة عقود من نكستنا، منذ الثورة الفلسطينية الكبرى 1936، إلى الاستسلام الفلسطيني الأكبر في «أوسلو»، نجدنا أمام السؤال البديهي : لماذا جرى كل ذلك، ونتجت عنه كل هذه الخسارات : هل أخطأنا في المقدمات والمنطلقات، أم في شكل وسائل العمل، أم في البرامج والسياسات، أم في التخطيط والاولويات ؟

ويتعلق الأمر، في هذه الأسئلة وغيرها، بحاجتنا إلى مراجعة التجربة الماضية : خياراتها، وأدواتها، في أفق اجتراح رؤية جديدة مستقبلية للصراع العربي ــ الصهيوني ونحن على أعتاب حقبة نوعية فيه. وهي مراجعة لا فائدة منها إن كانت مجرد تصفية حساب مع أخطاء الماضي فقط، وليس أيضا ــ وأساسا ــ من أجل تجنيد نتائجها ودروسها للتخطيط للمستقبل. وعليه، سنسلكها من مدخل منهجي وظيفي : **التفكير في المستحيلات والممكنات** ــ الراهنة والمستقبلية ــ في ذلك الصراع.

I-1 في الصراع العربي- الاسرائيلي : الحسم العسكري المستحيل، والمقاومة المسلحة الممكنة

منذ قيامها قبل خمسين عاما، جربت «إسرائيل» أن تطبق قرار التقسيم بالقوة العسكرية، وأن توسع جغرافيتها بالحرب لتشمل أراض فلسطينية

أخرى لم يُقْطِعْهَا لها القرار 181 (كما في حربها لعام 48، أو في سيطرتها على القسم الغربي من القدس في العام 1949) أو احتلالها لقطاع غزة في حرب السويس (1956) قبل انسحابها منه. وبالقوة العسكرية نفسها، احتلت في العام 67 باقي أجزاء فلسطين (الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وغزة)، ومدت سيطرتها على كامل شبه جزيرة سيناء، وعلى هضبة الجولان، قبل أن تتوسع ـــ بالحرب ـــ في الجنوب اللبناني خلال عمليتي الليطاني (1978) و«سلام الجليل الأعلى» (1982)، فتحتل قسما منه، وتوكل أمر السيطرة عليه إلى جيش محلي عميل قادة سعد حداد في المرحلة الأولى، ليرث قيادته العميل أنطوان لحد في ما بعد وفاة الأول.

وعلى النحو نفسه، جَرَّبَ العرب أن يردّوا على الاغتصاب الصهيوني لفلسطين، وعلى احتلال «إسرائيل» للأراضي العربية الأخرى في 67، بالقوة العسكرية، هكذا خاضوا أربع حروب ضدها في ربع قرن : أخفقوا في الأولى (1948) في إلحاق الهزيمة بها، ولكنهم نجحوا في وقف زحفها على باقي أجزاء فلسطين. ونجحوا في الثانية (1956) في رد العدوان على غزة وسيناء، وفي دفعها إلى الانسحاب. ثم فشلوا في الثالثة (1967) في الدفاع عن الضفة والقطاع وجوارهما العربي ليتراجعوا تراجعا استراتيجيا قاتلا، فيما نجحوا في الرابعة (1973) في إلحاق ضربات موجعة بقواها العسكرية وبعقيدة التفوق عندها، ليزعزعوا اطمئنانها وثقتها في قدرات القوة لديها. ومع أن هذه الحروب الأربع لم تُفِد العرب في استعادة شبر واحد من الأراضي المغتصبة، إلا أنها أبقت على جذوة الصراع العربي ـــ الصهيوني متقدة، وعبرت عن إدارة رفض الأمر الواقع الاسرائيلي، وأجَّجَتْ المشاعر الوطنية والقومية المعادية ل «إسرائيل». وبكلمة : قاومت الاستسلام بالإمكانيات العسكرية المتاحة.

في فترة ربع القرن، الفاصلة بين اغتصاب فلسطين ومناوضات فك الاشتباك على جبهتي سيناء والجولان، خاضت الحكومات والجيوش العربية أربع حروب، بمعدل حرب واحدة في كل ست سنوات. وفي فترة ربع قرن الأخيرة، الفاصلة بين حرب أكتوبر (73) واللحظة الراهنة، لم يخض العرب

أية حرب نظامية حقيقية (ما خلا الاشتباك الجوي السوري ــ الإسرائيلي خلال اجتياح الجيش الصهيوني للبنان وحصار بيروت في العام 1982، والقصف الصاروخي العراقي لحيفا وتل أبيب خلال العدوان الأطلسي على العراق في حرب العام 1991). الذين خاضوا تلك الحروب ــ نيابة عن الأنظمة والجيوش ــ هم الشعوب والحركات الوطنية المسلحة : حركة المقاومة الفلسطينية بين عامي 65 و85 و«جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» في النصف الأول من الثمانينات، و«المقاومة الإسلامية» في جنوب لبنان، ثم «المقاومة الإسلامية» الفلسطينية («حماس» و«الجهاد الإسلامي») في عقد التسعينات، فضلا عن أسلوب العنف الوطني المدني الذي ابتدعته الانتفاضة، ومارسته بنجاح، منذ نهاية العام 1987 إلى نهاية العام 1993 تاريخ توقيع «اتفاق أوسلو»).

هل نحن ــ إذا ــ إزاء نهاية للحروب النظامية بين العرب و»إسرائيل» أم أننا أمام حالة انتقالية ووضع طارئ لن يلبث قانون المواجهة المسلحة أن يعود فيكسر استثناءه ؟ ثم، هل مازال في وسعنا أن نراهن على حل عسكري حاسم للصراع العربي ــ الإسرائيلي؟

في محاولة الجواب عن السؤالين، ننطلق من فرضيتين : إن **الحل العسكري الحاسم بات ممتنعا،** بل مستحيلا. ولكن ذلك (الفرضية الثانية) **لا يمنع من قيام حروب ومواجهات عسكرية جديدة :**

الفرضية الأولى :

تقوم هذه الفرضية ــ القائلة باستحالة الوصول إلى حل عسكري عربي حاسم للصراع مع الدولة اليهودية ــ على ملاحظة واعتبار **عناصر ثلاثة** غير قابلة للتجاهل :

• **أولها أن الاختلال في ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية و«إسرائيل» بات اختلالا** فادحا على صعيد الأسلحة التقليدية بتشكيلاتها المختلفة (الجوية، والبرية، والبحرية)، ومختلفا تمام الاختلاف عن التوازن الذي كان قبل حرب أكتوبر، وذلك بسبب تقدم الصناعة العسكرية

الإسرائيلية، وحيازتها قدرة تكنولوجية هائلة، ثم بسبب الدعم السخي الذي تتلقاه من الولايات المتحدة : التي تلتزم بأمن «إسرائيل» وبضمان تفوقها الاستراتيجي على سائر الدول العربية، لما تقدمه لها من خدمات إقليمية قليلة الكلفة إذا ما قيست بما على الولايات المتحدة أن تقدمه في حال نهوضها المباشر بأعباء تلك الخدمات !

• **وثانيها** أن «إسرائيل» نجحت في امتلاك السلاح النووي : بمساعدة فرنسية، أولا، ثم بمساعدة أمريكية، ثانيا، وهي ـــ لذلك ـــ باتت قادرة على استعمال هذا الرادع الاستراتيجي لمنع أية دولة عربية من التخطيط لحرب ضدها، بل صار في وسعها أن تمارس بواسطته عمليات مختلفة من الابتزاز السياسي للنخب العربية الحاكمة.

• **أما ثالثها**، فهو أن القرار العربي الرسمي لم يعد معنيا بالمواجهة العسكرية، لخشية لديه من خسرانها، أو لمراهنة منه على خيار السلام والتفاوض، أو لما طرأ من تغير على سُلّم الأولويات لديه.

ولتلك الأسباب، لن يكون في وسع العرب أن يحققوا هدف التحرير واستعادة الأرض والحقوق (حتى في حدها الأدنى : أرض وحقوق 5 يونيو 67 !) **من خلال حسم عسكري استراتيجي**. على أن ذلك كله ليس مدعاة للاعتقاد بأننا سنشهد نهاية للحروب النظامية بين العرب و«إسرائيل» : وهو موضوع الفرضية الثانية.

الفرضية الثانية :

ليست الحرب مستبعدة بين الدول العربية و«إسرائيل» على الرغم من الحقائق الاستراتيجية التي بسطنا، بل هي ممكنة وواردة. لكنها ستكون ـــ في حال نشوبها ـــ **حربا محدودة الأهداف**، على شاكلة أكتوبر 73، وإن كان من المستبعد جدا أن يكون الأداء العربي فيها في مستوى سابقه في حرب أكتوبر لاختلاف الشروط والتوازنات. أما الحامل على مثل هذه الحرب، فهو الجمود الذي تشهده عملية التسوية، واحتمال

أن تنتهي إلى انهيار كامل بموازاة تشدد إسرائيلي متزايد في رفض إعادة الأراضي المحتلة، الأمر الذي سيعري الموقف الرسمي العربي ويرفع عن تردده ذرائع «الحكمة» و«التجاوب» مع مبادرات «السلام». وإذا ما أضفنا إلى ذلك **مخاطر الحلف الإسرائيلي ــ التركي** على الأمن القومي العربي، **ومشاكل المياه في المنطقة**، اجتمعت الأسباب كافة للاعتقاد بأن مثل هذه المواجهة المسلحة قد ينشأ في المراحل القادمة حتى وإن لم تختر الأنظمة العربية ذلك.

وإذا كان من الواجب التحسب جيدا لمثل هذا الاحتمال، بإعداد خطط استراتيجية للمواجهة، وتنمية علاقة التنسيق بين القيادتين السياسية والعسكرية في سورية ومصر، واستعادة حالة التضامن العربي على أساس الحد الأدنى القومي لتحسين الموقع الدفاعي والتخفيف من حجم الخسائر إلخ، فلا يقل عنه واجبا أن نقول إن مثل هذه الحرب لن يسفر عن مكاسب حقيقية على صعيد استعادة الأرض والحقوق، وأن أقصى ما يمكن أن يقدمه هو **تجديد تأجيج جذوة الصراع** مع «إسرائيل» والتي جاءت عملية التسوية ــ منذ مؤتمر مدريد قبل ثمان سنوات ــ لإخمادها. وفي الظن أن **هذا الهدف الوظيفي** ليس عديم الأهمية، بل هو على درجة كبيرة منها إن نظرنا إليه من الزاوية الاستراتيجية : أعني من زاوية اعتبار صراعنا مع الصهيونية ودولتها صراع أجيال غير قابل للحسم الراهن في أي صورة من الصور. وعليه **ستكون أهمية ذلك الهدف الوظيفي في التشديد على استمرارية قانون الصراع العربي ــ الصهيوني**، وفي التشديد على أن القضية التي أنتجت ذلك الصراع باقية على حالها : معلقة لم تجد حلا.

* * *

هذا في ما يختص باحتمالات المواجهة العسكرية مع «إسرائيل»، وحدودها المرتسمة بقوة أحكام تفوقها العسكري، وحيازتها الرادع النووي. وهي احتمالات غير قابلة للتغير ــ في الأمد المنظور ــ بتدارك عربي للاختلال في ميزان القوى العسكرية. أو بحيازة عربية للقدرة

النووية مثلا. ومع ذلك، وحتى على فرض أن المنطقة لم تعد تتحمل حربا جديدة مباشرة بين العرب و«إسرائيل» (قد تكون غير مباشرة بواسطة تركيا، كما كانت غير مباشرة بواسطة الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية !) فإن المواجهة العسكرية ستستمر ضد الاحتلال الصهيوني، وستكون أداتها هي القوى الثورية المسلحة ممثلة في المقاومة التي يقودها «حـ ـ زب الله» في الجنوب اللبناني، وتلك التي تقودها «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في داخل فلسطين. وهي مقاومة يرشحها للاستمرار رفض «إسرائيل» الانسحاب من لبنان دون شروط، ورفضها الانسحاب من كامل الضفة والقطاع والقدس، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، مثلما تؤسسها فكرة الجهاد التي دخلت مجال الصراع مع «إسرائيل» فأعطت المقاومة المسلحة للعدو طابع الفريضة الدينية، الواجبة شرعا، فضلا عن مضمونها السياسي الوطني والتحرري غير القابل للإنكار أو التأويل.

ربما نظر البعض إلى هذا اللون من المقاومة الشعبية المسلحة باعتباره مجرد ممانعة رمزية للاحتلال ــ وضد الاستسلام ــ لا تعوِّض، بحال، الحرب النظامية. وهذا صحيح من وجه. لكنه لا يستطيع تجاهل قيمة تلك الممانعة وفعاليتها في مناخ التراخي العسكري ــ والسياسي ــ الرسمي الحالي، بل في مناخ الاستسلام الكامل للأمر الواقع الصهيوني ! والأهم، من ذلك كله، أن هذه المقاومة الشعبية المسلحة تعبر عن حاجتين في الصراع العربي ــ الصهيوني : حاجة استراتيجية تمثلها حقيقة أن هذا الصراع هو ــ في المقام الأول ــ صراع أمة وشعوب مع عدو، قبل أن تكون صراع حكومات وجيوش، وأنه ــ لذلك السبب بالذات ــ ينبغي أي يستمر كذلك. وحاجة تكتيكية تمثلها وظيفة تلك المقاومة المسلحة في استنزاف العدو ــ بشريا واقتصاديا ــ وفي زعزعة استقراره النفسي، ثم في تنمية حس المواجهة له من قبل الشعوب العربية. ولعل هذا مما يستبين أمره من مراجعة السجل الكفاحي لحركة المقاومة المسلحة الشعبية للاحتلال في العقود الأخيرة، وجملة ما أنتجته عملياتها من نتائج بالغة الأهمية :

فتجربة الثورة الفلسطينية ــ منذ منتصف الستينات إلى منتصف الثمانينات ــ كانت في أساس جملة المكتسبات السياسية التي حققها الشعب الفلسطيني على صعيد الاعتراف العالمي بحقوقه الوطنية المشروعة، وفي أساس بناء شخصيته الوطنية المستقلة التي تعرضت للتبديد. لقد حولت اللاجئين إلى شعب مقاتل، وأسندت صمود فلسطينيّي الداخل، وكانت مقدمة تاريخية لإطلاق انتفاضتهم. كما أنها قدمت مساهمة عظيمة في استنهاض الوضع الشعبي العربي، وفي تجذير منطلقات حركة التحرر الوطني العربية، وفي إلزام القرار الرسمي العربي باحترام الحد الأدنى القومي. وإلى ذلك كله يضاف أنها نجحت في استنزاف العدو، وفي إلحاق خسائر مادية وبشرية به، وتكفي ملحمة القتال والصمود في حرب العام 1982 بلبنان، دليلا على ذلك. فقد كانت المرة الأولى التي تعجز فيها «إسرائيل» عن كسب حرب خاطفة ضد العرب، وعن احتلال هدف عسكري بعيد عن قواعد انطلاق جيشها بستين كيلومترا ! وكانت المرة الأولى التي تضطر فيها ــ تحت وطأة المقاومة ــ إلى إنفاق ثلاثة أشهر من الجهد العسكري ــ بما في ذلك استدعاء الاحتياط ــ لبلوغ هدفها : الذي كان هو احتلال بيروت، أخذا بالاعتبار أنها لم تبلغه إلا بعد انسحاب مقاتلي الثورة الفلسطينية من المدينة بموجب «اتفاق فيليب حبيب». !

ومثل تجربة الثورة الفلسطينية، كانت تجربة «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» في الفترة القصيرة الفاصلة بين احتلال بيروت في صيف العام 1982 وبين تحرير صيدا في ربيع العام 1985. لقد خرجت من تحت أنقاض الحصار والدمار بندقية لبنانية مقاتلة طاردت فلول الجيش الصهيوني في بيروت إلى أن أجبرتها على الانسحاب والانكفاء إلى خلدة، ولاحقتها هناك وفي إقليم الخروب إلى أن انسحبت إلى صيدا، بعد انسحابها من جبال عاليه والشوف، وصولا إلى إجبارها على الانسحاب من صيدا وصور والنبطية، والانكفاء إلى الشريط المحتل الذي أقامت عليه سلطتها العملية. وإلى ذلك كله، ساهمت هذه المقاومة في إسقاط «اتفاق 17 أيار» :

الإسرائيلي ـــ اللبناني الموقع في العام 83، وإلى إعادة قلب التوازن الداخلي لصالح القوى الوطنية والإسلامية في البلاد، ودحر نفوذ القوى المتصهينة أو المراهنة على الوجود الصهيوني. ولقد استأنفت «المقاومة الإسلامية» ـــ التي يقودها حزب «اللّه» ـــ تجربة سابقتها، فأبلت بلاء عظيما في ضرب العدو على ساحة جنوب لبنان ـــ حيث جيوبه المحتلة ـــ وفي قلب شمال فلسطين حيث توجد مستوطناته ومراكزه العسكرية في الجليل الأعلى. وأجبرته على توقيع اتفاقين معها («تفاهم تموز» بعد اجتياحها للجنوب في العام 1993، وردها على أعقابها بالمقاومة، ثم «تفاهم نيسان» بعد حرب «عناقيد الغضب» في العام 1996)، بل هي أجبرته ـــ تحت وطأة النزيف البشري اليومي ـــ إلى الاعتراف بالقرار 425، وإبداء الاستعداد للانسحاب من المستنقع اللبناني.

ولا تختلف سيرة «المقاومة الإسلامية» في قلب فلسطين عن الأولى : فقد ضربت في العمق الإسرائيلي : تل أبيب، والقدس الغربية، وعسقلان، مزعزعة الأمن الصهيوني في المركز، ومؤكدة على أن اتفاقات الإذعان لا يمكن أن تنهي ـــ بحال ـــ قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه، ولا أن تصادر إراداته في القتال المشروع دفاعا عنها.

،،، بالجملة، لا يمكن استصغار شأن هذه المقاومة الشعبية المسلحة ذات الأثر المادي البليغ، بل ينبغي الرهان عليها للرد على الصلف الصهيوني، واستنزاف قوى العدو، وللتأكيد على حق مقاومة الاحتلال، ثم لإشاعة روح الصمود في المجتمع العربي. وهي ـــ جميعها ـــ ذات عائدات سياسية ونفسية بالغة الأهمية والفائدة.

نعم، بات صعبا حسم الصراع العربي ـــ الصهيوني عسكريا، غير أن وظيفة المقاومة الشعبية المسلحة هي في عدم حسمه سياسيا ضدنا. ولا يمكن لمثل هذه المقاومة أن تثمر نتائجها إلا في سياق رؤية استراتيجية للصراع، تستحضر ثوابته، ولا تذهل عنها في لجة الاندفاع نحو الحلول الصغيرة المتهافتة، وتشدد على أن الانطلاق من تلك الثوابت، هو أكفل السبل إلى تفادي السقوط في خيارات الانتحار السياسي : الوطني والقومي.

ولعل في صميم الثوابت تلك أن صراعنا مع العدو صراع حضاري وتاريخي.

2- الصراع العربي ــ الصهيوني صراع حضاري وتاريخي وليس صراعا سياسيا :

لم تكن المقولة التي تقرر أن الصراع العربي ــ الصهيوني صراع حضاري وتاريخي، طويل الأمد، مقولة صحيحة ودقيقة بمثل ما هي عليه اليوم. كان ظن كثيرين ــ في ما مضى ــ أن نزع هذا الجوهر الثخين (البعد الحضاري) يمكن أن يفتح الباب أمام تسوية سياسية يقع فيها التنازل المتبادل عن الخلفية العقائدية للمشروعين المتجابهين (المشروع العربي والمشروع الصهيوني)، مثلما خيل لهم أن اختصار تاريخ هذا الصراع جائز متى اقتنع الطرفان بحلول مرحلية تلتغي بها مشاريع «إسرائيل الكبرى» أو «فلسطين من النهر إلى البحر» ! وقد تبين للذين أسقطوا الخلفية الحضارية لصراع العرب مع الدولة اليهودية، واستسلموا لتيار «الواقعية السياسية» والاعتدال في المطالب، أن «إسرائيل» لم تتخل عن جوهرها العقائدي أو تنزع خلفيتها الحضارية، ولا هي ارتضت نهج الواقعية السياسية والاعتدال في أهدافها. ولقد كانت «أوسلو» تمثيلا أمينا للفارق بين الرؤيتين، مثلها في ذلك مثل جدتها «كامب ديفيد» وسائر زميلاتها : الموقعة في «وادي عربة») أو المؤجل توقيعها حتى إشعار آخر.

ومثل هذا الوهم السياسي التسووي، كان وهم الحسم العسكري سببا في ضعف الوعي بالطبيعة الحضارية والتاريخية لهذا الصراع : أسندت مهمة حل «المسألة اليهودية» للجيوش العربية، ثم ثبت ــ مع تلاحق النكسات ــ أن العلة ليست فنية (ضعف الجاهزية العسكريةالعربية)، بل هي فكرية أيضا، أي تتعلق بنوع المقاربة التي تناولنا بها «إسرائيل». اندفعنا كثيرا ــ في المراحل الأولى للصراع ــ إلى استصغار شان هذه الدويلة : ، ثم عزونا قوتها ــ فيما بعد ــ إلى الدعم الاستعماري والإمبريالي، قبل أن نبدأ في تَبَيُّن المصادر الداخلية والذاتية لقوتها، على

الرغم من اختزالنا إياها في القدرة العسكرية، الضاربة، والتفوق التكنولوجي والعلمي، أي في الجوانب المادية على وجه الحصر ! **ولعل الأوان قد آن لإعادة وعي «إسرائيل» في شبكة جديدة من العلاقات الداخلية ، ثم لإعادة وعي صراعنا معها على مقتضى قواعد ومنطلقات شمولية غير اختزالية ومبسطة.** نعم إن «إسرائيل» جيش قوي، وتكنولوجيا متطورة، واقتصاد متين، ولكنها ـــ أيضا ـــ نظام سياسي حديث، وتنظيم مجتمعي متماسك (على الرغم من تكوينه الفسيفسائي)، وعقيدة دينية قابلة للاستدعاء والتوظيف الإيديولوجيين، وحافز وجودي فاعل (تنظيم الشتات اليهودي المهدد بالهضم والتبديد في كيان «قومي» جامع)، وسوى ذلك من العوامل التأسيسية العميقة التي يتغذى منها بقاء «إسرائيل» وتفوقها على العرب أجمعين.

أن يكون صراعنا مع إسرائيل صراعا حضاريا معناه **أن الذين سيخوضونه ضدها لن يكونوا الدولة والجيوش حصرا ، بل المجتمعات ، أيضا ، ومخزونها الثقافي العظيم.** وأن يكون هذا الصراع تاريخيا طويل الأمد، معناه أنه ليس يقبل بحل سياسي منقوص، وأن هذا الحل إذا ما فرض بقوة ميزان القوى والأمر الواقع، لن يكون ـــ **في حساب التاريخ ـــ أكثر من هدنة ظرفية وانتقالية،** يعود بعدها قانون الصراع إلى مجال العلاقة بين الطرفين. أما الذي يكسب هذا الصراع الحضاري، فهو من يستطيع أن يعبئ سائر موارده تعبئة جيدة وفعالة، وهي ليست فقط الموارد المادية، **بل الموارد الروحية والرمزية أيضا.** صحيح أن الحرب تتقرر بميزان القوى بين المتحاربين. وأن طرفا فيها لا يملك أن يكسب منها إلا ما تسعفه به قوته التي يحتاز. ومع ذلك، لا ينبغي أن نخطئ الوجه الآخر للحرب، وهي أنها **صراع إرادات ، يُهْزَم فيها من تَضْعُف وتَهِنُ إراداته ، وينتصر فيها ـــ في المطاف الأخير ـــ من يحفظ إراداته من الزوال ، ويُعززها برصيد مادي يضمن لها التمكن والتمكين.** وبهذا المعنى، لا يصبح الانتصار أو الهزيمة مجرد ظفر جيش بمعركة أو خسارة آخ ـــ ر لها، بل يصبح الانتصار **تعبيرا عن فرض الإرادة على الخصم،** مثلما تصبح الهزيمة الفعلية **هي الهزيمة النفسية !**

لقد انهزم العرب في حروبهم مع «إسرائيل» وليس لديهم ـــ في الأمد المنظور ـــ ما يعزز إمكانية ظفرهم بانتصار عسكري عليها، ولو على نحو رمزي، من قبيل نصر أكتوبر 73 النسبي. ومع ذلك، فإن صراعهم مع الدولة اليهودية لن يشهد خاتمة سياسية على حسابهم، بل هو سيستمر، وسيتخذ ـــ في المراحل القادمة ـــ **شكل صراع حضاري : ثقافي ، وسياسي ، وربما شكل صراع ديني.** لن يكون في وسع الدولة والجيش أن يخوضا مثل هذا الصراع، **بل ستكون قواه وأدواته هي المجتمعات العربية ، والثقافة العربية ، والإسلام ، والمسيحية الشرقية . وسيحتاج كي يكون فعالا إلى كسب معركة الديمقراطية** في البلاد العربية، على النحو الذي يؤمّن إطلاقا أعظم للإرادات، ويَرُدُّ على «إسرائيل» بمشروع تاريخي في المنطقة يضعف من قدرتها على التميز السياسي أمام جمهورها اليهودي وأمام العالم. واليوم، نعيش تباشير هذا النوع من الصراع في المعركة الشعبية ضد التطبيع (خاصة في مصر والأردن)، وفي ظاهرة «الصحوة الإسلامية» الجهادية، ثم في نضال المثقفين القوميين ضد تزوير التاريخ ومحو الذاكرة، ومن أجل بناء رأي عام وطني مناهض للهزيمة.

ولعل من أثمن الحقائق التي نحتاج إلى إتقان الإمساك بها، وتوظيفها، في معرض الصراع مع «إسرائيل» هي أننا نملك رأسمالا غير مُدْرِكِ القيمةِ ولا مستثمر هو **الزمن** : الزمن المتمثل في وعي استراتيجي لا تغيب عنه الثوابت، لا الزمن المدرك بوصفه القدر المجهول، أو الزمن المدرك بوصفه يَسْبَحُ ضد تيار مصالحنا. إنه **الذخيرة الاستراتيجية** التي تحتاج إلى توظيف مستقبلي.

3- الصراع على الزمن في الصراع العربي ـــ الصهيوني

في مضمار الصراع العربي ـــ الصهيوني ثمة حقيقة لا يجوز أن نخطئ قراءتها واستثمارها : إن الزمن يلعب ضد مصلحة «إسرائيل». وينبغي أن لا تفهم هذه العبارة على قاعدة : كم من أمور قضيناها بتركها ! فالرهان على التاريخ والمستقبل، في صراع حضاري من هذا النوع، ليس ضربا من الاتكالية والهروب إلى الأمام، بل إيمان بحتمية النجاح في كسب معركة تتوافر لكسبها

كل الفرص الكامنة في جوف المنطقة، والتي لا تحتاج إلى اقتناص سريع قدر حاجتها إلى إنضاج طويل المدى والأمد. ربما لم ندرك تماما قيمة عامل الزمن في هذا الصراع. لكن «إسرائيل» تدرك ذلك قطعا، وترسم لسياستها خط سير يقود إلى إنتاج البنية التحتية النفسية لإعراض العرب والفلسطينيين عن الرهان على عامل الزمن. وليست البنية التي تعني سوى إشاعة حالة الإحباط واليأس، ودفعنا ــ أو دفع أولي الأمر منا ــ إلى ركوب سبيل الواقعية الرثة بحثا عن أي شيء من فتات المائدة الإسرائيلية !

تريد «إسرائيل» تعطيل فاعلية هذا القانون (لأنها تعرف مقدار ما عليها دفعه في حال نفذت أحكامه)، ولذلك فهي في سباق مع الزمن لترتيب بقائها في المنطقة، وإحاطته بسائر الضمانات العالمية والإقليمية، التي منها انتزاع اعتراف الفلسطينيين والعرب بها وبشرعية وجودها. لا يمكن ــ مثلا ــ فهم إصرارها على إسقاط سائر فقرات «الميثاق» الوطني الفلسطيني التي تنطوي على موقف إنكار لوجودها (على الرغم من اعتراف رئيس منظمة التحرير وصح ــ به بها)، إلا في سياق تلك الضمانات التي تطلبها. مثلما لا يمكن فهم إصرارها على أن تتلازم عملية «السلام» على المسارات العربية الأخرى، مع التطبيع وتبادل التمثيل، إلا ضمن ذلك المنحى.

وعلى الرغم من أنها تملك من القوة والتفوق العسكري ما تستطيع به مواجهة جميع الجيوش العربية دفعة واحدة، إلا أنها لا تتشدد في شيء تشددها في موضوع الأمن، وذلك بسبب أنها لا تطلب الأمن لحاضرها ــ وهو مكفول لها ــ بل هي تطلبه لمستقبل لا تستطيع أن تضمن طبيعته من مجتمع عربي تَعَوَّد ــ خلال تجربته التاريخية ــ أن ينهزم دون أن يستسلم. إن هاجس الأمن تعبير عن القلق المزمن لدى الدولة اليهودية، وسببه الشك في قدرتها على البقاء في محيط يرفضها.

نعم تعرف «إسرائيل» جيدا أنها تستطيع اقتناص اعتراف سياسي بها من قبل النخب الحاكمة العربية مستفيدة من انتصاراتها العسكرية، ومن دعم الدولة العظمى لها، وتعرف أنها تستطيع أن تفرض على الدول العربية التزامات كثيرة بضمان أمنها. لكنها تدرك أن هذا الاعتراف السياسي المكتوب

غير قابل للتسويق في وجدان الشعب العربي، ولا يملك أن ينتزع لها اعترافا ثقافيا ونفسيا من الناس، ومن أجيال جديدة قد تحمل معها المفاجآت. إنها لا تخاف كثيرا من الحاضر العربي، **بل تخاف من الماضي العربي ، من الذاكرة والرموز ، ومن إمكانية استثمار ذلك المخزون في المستقبل.** وهي لذلك تصر على أن يشمل التطبيع المجال الثقافي، فيسفر عن ورشة إيديولوجية لتزوير التاريخ وحقائق الصراع، تطال الإعلام والمقررات المدرسية، عَلَّ ذلك يخفف عنها وطأة الخوف من المستقبل. إنها لا تكتفي بقبول معاهدة سياسية يعلن فيها الحاكم العربي اعترافه بها، بل هي تطلب ــ في واقع الأمر ــ «**عقدا ثقافيا**» مع المجتمع العربي يعترف فيه الناس بشرعية دولة اليهود على قسم من أرضهم !

ومثلما تخاف «إسرائيل» على وجودها من الأثر المستقبلي المحتمل للخلفية الثقافية ــ الحضارية ــ الدينية للمجتمع العربي، ومن رفض المحيط العربي الشعبي لها، كذلك تخاف من **تفوقه الديمغرافي** الكاسح. يعرف يهود «إسرائيل» أنهم سيتحولون إلى أقلية في فلسطين 48 بعد ثلاثة أجيال، وأنهم سيتحولون إلى أقلية في كل فلسطين بعد أقل من خمسين عاما، وهذا يزعجهم شديد الإزعاج. لكنهم يعرفون ــ أكثر من ذلك ــ أنهم لا يمثلون إلا نسبة إثنين بالمائة من مجمل التعداد البشري العربي، وأن مجموع يهود العالم (حوالي 13 مليونا) الذين لا تمثل منهم سوى الثلث وشيء، لا يشكلون إلا نسبة 5,5 بالمائة من الديمغرافيا العربية، ونسبة واحد بالألف من المسلمين تقريبا ! وهذه أرقام غير طيبة على نفسها، ويمكنها أن تغذي هواجسها باستمرار وأن تستنزفها استنزافا معنويا.

كل ذلك ــ وغيره ــ تعرفه إسرائيل وتتحسب له، ونحن لا نلقي له بالا ! وفيما هي تخطط للمستقبل، وترسم استراتيجيتها لتحييد آثاره، نبني ــ نحن ــ سياستنا ورهاناتنا بعيدا عن حسبانه أو عن أخذه في الاعتبار ! والحال إننا نملك موارد استراتيجية هائلة في الصراع، نستطيع تعبئتها ــ في المستقبل ــ تعبئة صحيحة وعقلانية لصالح قضيتنا، ومن ضمنها الموارد الثقافية، والدينية، والحضارية، والديمغرافية. وهي الموارد التي ستتضاعف

قيمتها مع كل تقدم يحرزه العرب على صعيد تنمية وتعبئة مواردهم الاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية، والعسكرية. الخطر الوحيد ـــ كل الخطر الذي يواجهنا ـــ في فقدان الثقة في النفس، ومغادرة منطقة الثوابت، والهرع إلى الحلول السريعة تحت وطأة اليأس ! وهل هناك من دليل على ذلك أكثر «أوسلو» : الإسم الحركي للهزيمة، والإحباط، واليأس، والاستسلام غير المشروط للعدو !

لكن «أوسلو» ليست قدرا مقدورا، ولن تكون نفقا مغلقا في مسيرة الشعب والأمة، الأحرى القول إنها نفق أولئك الذين دخلوها حفاة عراة لا يلوون على شيء ! أما الحقيقة التي قد لا ندركها اليوم فهي أنها **حل مستحيل لصراع سيستمر.**

4- «أوسلو» : اتفاقية مستحيلة لصراع ممكن !

مَثَّل خيار «أوسلو» أسوأ محطة سياسية في تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، بسبب ما انطوى عليه من قصر نظر سياسي في التعاطي مع المسألة الوطنية، ثم بسبب ما رَتَّبَه الالتزام الفلسطيني بأحكامه من نتائج وأوضاع بالغة الخطورة على القضية الوطنية وحق تقرير المصير. ويمكن القول ـــ من دون مبالغة ـــ إن «أوسلو» تختتم حقبة كاملة من العمل الوطني دون أن تفتح أفقا سياسيا أمام شعب فلسطين ! وهي حقبة لم يعد ممكنا استئنافها من النقطة التي توقفت عندها قبيل «أوسلو»، بل بات على المجتمع الفلسطيني ـــ في الداخل والشتات ـــ أن يسلك سبلا أخرى للتعبير عن حقوقه، بلغة مختلفة، وأدوات مختلفة، بعد اهتراء اللغة والأدوات التي أنتجت «أوسلو»، وبعد وقوفها عاجزة ـــ حتى الآن ـــ عن الإجابة عن سؤال ماذا بعد «أوسلو»؟ !

سيكون ـــ مثلا ـــ من باب الادعاء القول إن البرنامج الوطني البديل هو «إسقاط» خيار «أوسلو» ، وذلك لسببين على الأقل :

• **أولهما** أن هذا «البرنامج» لم يبرح حتى اللحظة مستوى الشعار : الذي لا يستطيع ـــ بحال ـــ أن يملأ منطقة الفراغ البرنامجي.

• **وثانيهما** أن «أوسلو» بات أمرا واقعا (ولو أنه غير مشروع) ، وصار قادرا على إنتاج حقائقه اليومية ومؤسساته اليومية السياسية على الأرض. وعليه، لن يكون في وسع الرفضوية اللفظانية أن تقدم جوابا حقيقيا عن المرحلة، وقد لا تعود لها من وظيفة أخرى غير التعبير عن المكابرة والإعلان عن نزعة احتجاج سلبي ! وسيكون من باب تزوير دور المعارضة ـــ أيضا ـــ القول إن البديل البرنامجي هو «تصويب» مسار التفاوض وذلك لأن هذا «التصويب» لن يتناول ـــ عمليا ـــ إلا عملية «أوسلو»، هو مما يخرج بها عن نطاق المعارضة ـــ ناهيك عن الموقع الوطني ـــ ليصنع لها موقعا «استشاريا» في رحاب «أوسلو» ! وفي الحالين : في الرفضوية اللفظانية والواقعية القبولية، تُهْدران فرص بناءٍ وطنيّ بديلٍ لخيار «أوسلو» القائم !

هل معنى ذلك أن الاختيار الأوسلوي الجاري ـــ والمحمي دوليا ـــ سيصير قدرا سياسيا بئيسا على قضية الشعب الفلسطيني بسبب غياب بدائل وطنية له. ثم هل يعني ـــ بالتالي ـــ أنه سوف يضع نهاية للصراع الفلسطيني والعربي ـــ الاسرائيلي ؟

لدينا من الأسباب ما يدفعنا إلى الاعتقاد أن خيار «أوسلو» آيل لا محالة إلى الفشل، على الرغم من غياب تلك البدائل، وعلى الرغم من كل الوقائع التي خلقها وتحولت إلى حقائق مادية. نعم، قد ينجح مسار «أوسلو» ـــ في أفضل حالات عافيته ـــ في إنجاب **دويلة فلسطينية** على جزء صغير من «فلسطين الصغرى» (فلسطين 67)، وسيقبلها قادة «أوسلو»، الذين تهيؤوا لِقَبول «أي شيء» بعد أن أضاعوا كل شيء !. ومع ذلك، فإن «أوسلو» ستتفضل بإنجاب تناقضاتها، وستشتغل تلك التناقضات ضدها في المطاف الأخير !

سيظل هناك متضررون فلسطينيون كثر من «أوسلو» (ودولتها الرمزية إذا قامت)، وفي جملة هؤلاء ملايين اللاجئين الذين لن يتمتعوا بحق العودة إلى فلسطين، والذين لن تشملهم الصفقة التي بدأت في «أوسلو» ما خلا عدد محدود توافق «إسرائيل» على عودته ! وسيكون في جملة هؤلاء ـــ أيضا ـــ أهالي القدس الشرقية الذين لا يبدو ـــ من عملية التفاوض

الجارية ـــ أنهم سوف يحظون بحق الانتماء ـــ وأرضهم القدس ـــ إلى دولة «أوسلو»، بل إن سائر الشعب الفلسطيني سيكون خاسرا في عملية تسوية تعطيه دويلة (إذا أعطته ذلك) منزوعة السلاح، مزروعة بالمستوطنات، مقطوعة الأوصال جغرافيا بين قطعتيها (غزة والضفة)، ومصنوعة على هيئة أرخبيل بالطرق الالتفافية والطرق الرابطة بين المستوطنات الصهيونية. دويلة يوجد ثلثا شعبها في الشتات، وتقوم عاصمتها خارج القدس التاريخية (لا القدس التي سوف يجري انتحالها على جغرافيا طَرْفِيَة للتعويض الرسمي الإسمي عن القدس الحقيقية !). وفوق هـذا وذاك، **لن يكون الفلسطينيون قد أعادوا بعض بقايا أرضهم إلا بعد أن يكونوا قد فقدوا كل كرامتهم بعد كل حقوقهم الوطنية !**

في سياق مشهد سياسي كهذا، لن ترتفع الأسباب التي صنعت ـــ منذ «وعد بلفور» ـــ فصول الصراع الطاحن بين شعب فلسطين وبين الحركة الصهيونية ودولتها، بل هي ستتجدد ليتجدد معها ذلك الصراع الفلسطيني ـــ الإسرائيلي في أشكال أخرى.

لا حاجة إلى الاستنتاج بأن «أوسلو» إذا لم تستطع أن تنهي الصراع الفلسطيني ـــ الإسرائيلي، فهي لن تستطيع إنهاء الصراع العربي ـــ الصهيوني، لأن ذلك من تحصيل الحاصل ؛ بل من تحصيل الحاصل القول إنه حتى في حالة نجاح «إسرائيل» في إنهاء الصراع مع الشعب الفلسطيني (وهو مجرد فرض مستبعد التحقق)، فإن الصراع بينها وبين الأمة العربية والمشروع القومي سيستمر، باعتبار أن «إسرائيل» ليست مجرد دولة عادية اغتصبت فلسطين، وإنما هي دولة إقليمية كبرى نشأت كي تؤدي وظائف في المنطقة العربية على حساب نهضتها، وتقدمها، ووحدتها القومية. وهي وظائف لم تعد تؤديها ـــ بالوكالة ـــ نيابة عن غيرها من القوى الامبريالية الكبرى (بريطانيا سابقا، والولايات المتحدة حاليا)، بل باتت تنهض بها أصالة عن نفسها، اعتبارا للتلازم بين بقائها ـــ وهيمنتها ـــ وبين أداء تلك الوظائف. ف «إسرائيل» تعرف أن بداية العد العسكري لها أن تقوم وحدة عربية (كاملة أو إقليمية صغرى)، أو أن تتقدم البلاد العربية على طريق إنجاز

إقلاع تنموي ينجم عنه قيام اقتصاد قوي وحديث، أو أن تحقق حدا أدنى من حيازة القدرة العسكرية الاستراتيجية (في الأسلحة التقليدية ــ وخاصة ــ في الأسلحة غير التقليدية)، أو أن تنجح في مضمار حيازة قدرة عملية وتكنولوجية في الميادين العسكري والمدني على السواء ! فهذه كلها تعادل ــ في حسابها ــ الانتحار السياسي. وهي لذلك مستعدة للرد على هذا «التهديد الاستراتيجي» ولو باستخدام سلاحها غير التقليدي.

وعليه، من الطبيعي لأمة تتطلع إلى بناء نهضتها وتقدمها ووحدتها الكيانية ــ كالأمة العربية ــ أن تصطدم في الطريق بالعائق الإسرائيلي. وهو صدام لن تلغيه اتفاقات «السلام» العربية ــ الإسرائيلية القادمة (إن رأت النور)، وإن كان في وسعها أن تؤجله إلى حين. ويخطىء من يعتقد أن استعادة الجولان وجنوب لبنان والضفة (أو بعضها)، كفيل بمنع ذلك الصدام. إذ إن «حسم» الصراع على مسألة الأرض (المحتلة) ليس نقطة الخلاف الوحيدة بين العرب و»إسرائيل» ولا حتى مسألة المياه والتسلح (على ضراوة معركتهما)، بل إن البند الأساس على جدول أعمال ذلك الصراع هو : لمن المستقبل في المنطقة : للمشروع الصهيوني أم للمشروع القومي العربي ؟

ما يَصدُق على صراع العرب مع المشروع الصهيوني، يصدق على صراع المسلمين معه. لا يتعلق الأمر ــ هنا ــ بالمقدسات الدينية الإسلامية التي تتعرض لها الدولة العبرية بالتهويد فحسب، بل بأمن العالم الإسلامي وحقه في التقدم والنهضة. إن خطر إيران، وباكستان، وتركيا المسلمة (لا تركيا الجنرالات)، وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، لا يقل فداحة عن خطر سورية، والعراق، ومصر في نظر «إسرائيل» وتقدّم تلك البلدان أو حيازتها للقدرة الاستراتيجية ليس أهون من تقدم دول الطوق وعمقها العربي. نعم، قد تكون القدس عنوانا سياسيا للصراع بين المسلمين والدولة اليهودية، غير أنه العنوان الذي لا يكتمل فهم معناه إلا بقراءة نص التناقض الإسلامي ــ الإسرائيلي القائم على تعارض المصالح في المقام الأول.

❋ ❋ ❋

ما الذي تستطيعه «أوسلو» أمام هذه الحقائق العميقة التي تؤسس لشرعية استمرار الصراع : الفلسطيني، العربي، والإسلامي ضد الدولة اليهودية ؟ ! إن «أوسلو» **ليست أكثر من اتفاقية مستحيلة** حول قضية تضج بأسباب الصراع. وعليه، ليس المطلوب تصميم البدائل على فرضية «أوسلو»، بل على قاعدة الصراع العربي ـــ الإسرائيلي : الذي كان، ومازال، وسيبقى بين الأمة العربية والمشروع الصهيوني.

لكن استنكار واستحضار سائر هذه الثوابت، لا يعفينا من الجواب السياسي عن سؤال واقعي لا يقبل التأجيل : ما العمل ؟ ما السبيل إلى الخروج من حال الهزيمة والتراجع، وتجهيز رد سياسي استراتيجي على المشروع الصهيوني لمنعه من مزيد من الظفر والتقدم قبل عزله وإنهائه ؟

II - 1 : بين النصر والهزيمة :الدفاع الإيجابي الذي لا يدعي ولا يسلم

كل خطاب راديكالي أو طُهراني عن فلسطين ـــ اليوم ـــ هو أقرب إلى فعل مكابرة نفسي مما هو خيار برنامجي ممكن ! يجوز تفهمه، بل حتى التساهل معه، بالمعنى الأول، ما دام فعل الممانعة يحتاج إلى سيكولوجيا جماعية غير مُحْبَطَة ولا مهزومة. أما خارج هذه الوظيفة النفسية ـــ في السياسة مثلا ـــ فهو ينطوي على قدر هائل من الادعاء لا يناسب موارد القوة التي في حوزتنا، الآن، ولا يستطيع أن يجد معادلا ماديا فعليا لألفاظه «الاستراتيجية الفخمة» !

لا يليق بأصحاب هذا الضرب من الخطاب ـــ إسلاميين كانوا أو قوميين أو ماركسيين ـــ أن يخدعوا جماهيرهم (إن كان قد بقي لهم ما تيسر من جماهير) في شأن لا تجوز فيه المخادعة : على الأقل صونا لصدقية من يتحدثون باسم تلك الجماهير. ذلك أن وضعنا من الانكشاف والعري بحيث لا يحتمل التزوير، ولا بناء أنساق يوتوبية مستحيلة على هشاشته ! **نحن في وضع دفاعي** : هذا ما نحتاج إلى جرأة الجهر به. بل نحن كنا ـــ دائما ـــ

في هذا الوضع الدفاعي منذ الغزوة الصهيونية لفلسطين، ورعاية القوى العظمى لها، (بريطانيا، وفرنسا، ثم الولايات المتحدة). كان أقصى طموحنا ــ قبل ثلث قرن ــ أن ننجح في مغادرة هذا الموقع الدفاعي نحو موقع أقرب إلى تخوم الهجوم. أمّا اليوم، فإن أعظم ما يستحق الأمل، أن نتطلع إلى **تصليب حالنا في هذا الموقع الدفاعي ، ووقف مسار التدهور فيه**، بعد أن عَزَّتْ علينا فرص تحسينه منذ حرب أكتوبر !

هذا هو **البند الأول** على جدول أعمال الاعتراف المطلوب تقديمه من حركاتنا السياسية الوطنية لجماهيرها وللرأي العام. وهو اعتراف ليس يلغي الحاجة إلى صوغ بدائل عملية تنظم الممانعة الدفاعية العربية ضد المشروع الصهيوني، وإلى تعيين دقيق لنوع الأهداف والمهمات المرحلية المطروحة للإنجاز، وإلا كان ذلك الاعتراف مجرد **اسم مستعار للاستقالة السياسية**، ولنفض اليد من النهوض بمسؤولية المعركة الوطنية ضد ذلك المشروع !

ولا يكتمل **ذلك الاعتراف إلا برديف له لم يعد قابلا للإرجاء تحت أية ذريعة : الاعتراف بفشل المشروع الوطني الفلسطيني ، والمشروع القومي العربي ، في تقديم معالجة حقيقية للتحدي الصهيوني . لم تكن العلة يوما في الفكرة الوطنية الفلسطينية وفي الفكرة القومية العربية ، ولا في شرعيتهما ، بل في الثقافة السياسية التي ترجمت تلك الفكرة برنامجيا ، وفي الأدوات التنظيمية التي نهضت بمهام إنفاذ ذلك البرنامج : تستوي في ذلك الأدوات النظامية ــ السلطوية والأدوات الحزبية ــ الشعبية!** ولكن، إذا كان النقد قد درج ــ في ما مضى ــ على أن يسلك وجهة وحيدة، هي نقد النظام، وتحميله أوزار الهزائم التي اجترعنا بالجملة والأقساط، فإن **النقد المطلوب ، اليوم ، هو نقد «البدائل» نفسها** : حركة التحرر الوطني، **نقدا يطال العقل ، والتنظيم ، والبرنامج ،** ووسائل الممارسة ... إلخ. ودون ذلك إنتاج التيه !

سيخيب ظن فلسطينيي «أوسلو» وعرب «مدريد» : إن خالوا أن نقد الراديكالية اللفظانية، تجاه قضية فلسطين والصراع العربي ــ الصهيوني

ينصفـهم أو يصب النتائج في مجرى مسارهم، ذلك أن هذا النقد يقيم ــ في وعيه ــ الفيصل بين الواقعية السياسية وبين الاستسلام للأمر الواقع : الإسرائيلي ــ الأمريكي. وسيشاركهم في ذات الخيبة كل الذين يحاولـون حصر منطقة النقد في الجغرافيا السياسية لحركة التحرر الوطني العربي (القومية واليسارية)، لتحصيل عائداته بما يعزز موقعهم الراجح في اللحظة الراهنة، ذلك أن هذا النقد يسري عليهم بمثل سرى على سابقتهم، بحسبانهم ورثوا عن حركة التحرر الوطني ثقافتها السياسية، وأساليبها الدعوية والتعبوية، ورهاناتها غير الواقعية !

ربما كان من الإنصاف توزيع المسؤوليات بين الأطراف الثلاثة بشكل عادل : قاومت حركة التحرر وفشلت. لم تكن على خطأ، لكنها لم تَهْتَدِ إلى الأسلوب المناسب لتحقيق المطلوب منها. ومثلها تفعل ــ اليوم ــ حركة الممانعة الوطنية الإسلامية على ذات الخلل الذي أنتج إخفاق الأولى ! أما حركة «السلام» (الفلسطينية العربية)، فهي تعطي العدو ما لم يأخذه بالسيف : الاعتراف بشرعية وجوده، وحقه في الأرض، بل حقه في رسم تخوم «حقوقنا» ! نعم، دفعنا غاليا ثمن الأوداج المنتفخة بعبارات نارية أعلى من قامتنا. لكننا ندفع اليوم فاتورة أفدح من الرؤوس المنحنية التي لا ترى عيونها ــ في الانحناء ــ مشهد السيد المتوج على عرض هزيمتنا وتفاهة واقعية أهْزَمِ من هُزِم منا !

لن يبدأ التفكير في قضية فلسطين ، والصراع العربي ــ الصهيوني ، من فرضية النصر القادم ولا من فرضية الهزيمة الناجزة بل من فرضية الممانعة الممكنة . نحن لا نستطيع إزالة «إسرائيل» ، لكننا لا نقبل إزالة أنفسنا وحقوقنا . بينهما منطقة ينبغي أن نجتهد في العمل فيها : الدفاع الإيجابي ، الذي لا يدعي ولا يُسَلِّم .

ولكن دعونا نفكر في هذا البرنامج المطلوب بعيدا عن فرضيتي الحرب والتفاوض ، اللتين تغمران الوعي ، وتمنعانه من استشراف ممكنات أخرى .

2- بعيدا عن العسكر والمفاوضين : حل مختلف للصراع العربي ــ الإسرائيلي :

سيكون مطروحا على الوعي السياسي العربي أن يقدم معالجة فكرية جديدة لمستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الصهيوني في ضوء حقيقتين عصيّتين على التجاهل : استحالة حسم ذلك الصراع عسكريا لصالحنا بسبب التفوق الاستراتيجي لـ «إسرائيل» وحيازتها قدرة عسكرية نووية، واستحالة الوصول إلى حل سلمي وتسوية سياسية متوازنة (ولا نقول عادلة) بسبب ضعف موقع المفاوض العربي في توازن القوى ! كل كلام عن الحسم ادعاء صارخ يجافي واقع الحال، وهو إلى الطوباوية أقرب منه إلى الراديكالية والمبدئية. وكل كلام عن التسوية «العادلة» كذب صراح، وإعلانية في التنازل والتفريط عن الحد الأدنى من الحقوق. لا سبيل إلى إلحاق الهزيمة بالعدو وتدميره إلا بامتلاك السلاح الذري، وتحقيق التفوق عليه في السلاح التقليدي وغير التقليدي (الكيماوي، والبيولوجي، والجرثومي)، وقطع صلة الغرب ــ والولايات المتحدة خاصة ــ به، وهذا محال في الحاضر والمستقبل المنظور. ثم لا سبيل إلى إنجاز حل سلمي تنسحب ــ بموجبه ــ «إسرائيل» من كل الأراضي العربية المحتلة في 67 و78 و82، وتقبل فيه بالعودة إلى حدود 4 يونيو 67، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبحقه في إقامة دولة مستقلة تكون القدس عاصمة لها، وبتفكيك المستوطنات، وبإقرار حق العودة للاجئين والنازحين طبقا للقرار الأممي 194، وسائر القرارات المستندة إليه، ذلك أن تسوية على هذا النحو ممتنعة التحقق لغياب الأسباب التي من شأنها أن تجبر العدو على القبول لها !

ما العمل إذا ؟

ثمة مهمات عديدة متباينة يجب النهوض بها في الحقبة الراهنة كمقدمة، في خط تصاعدي، نحو هدف تحقيق حل نهائي للصراع العربي ــ الصهيوني. يقع في صلبها وقف عملية التفاوض الجارية على

أسس مختلة منذ مدريد وما تناسل منها، والعودة إلى الحد الأدنى العربي المتمسك بقرارات الجامعة العربية، وبصيغة المؤتمر الدولي على قاعدة قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن. مثلما يقع في صلبها تفعيل المقاطعة العربية للدولة اليهودية وللشركات المتعاملة معها، وبناء موقف عربي فعال يدعم نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والاستيطان والتهويد، وإسناد نضال الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل، ونضال المقاومة اللبنانية في الجنوب، ضد الاحتلال. وهذه ــ في الجملة ــ عناوين سياسية لبرنامج عمل عربي مرحلي يضع حدا للتدهور، والتنازل، والنزيف اليومي الحاصل في الوضع العربي، أو قل هو الاستئناف الطبيعي للسياسة العربية التقليدية إزاء قضية فلسطين، والصراع العربي ــ الإسرائيلي، قبل أن يصيبها ما أصابها من انقطاع تحت وطأة العياء وأوهام التسوية !

لن يغير هذا البرنامج شيئا جوهريا في الصراع مع العدو، لكنه ــ قطعا ــ سيفرمل إيقاع التدهور المتسارع، ويحسّن من موقعنا الدفاعي المتهالك أمام قوى التحالف الإسرائيلي ــ الأمريكي، ويسمح بالتقاط أنفاس لاهثة من جراء العدو خلف سراب ! بل إن في وسع بناء وتحصين هذا الموقع الدفاعي أن يخلق أرضية جديدة لعمل برنامجي مستقبلي متحرر من قيود الخضوع إلى أحكام الظرفية السياسية الجارية، دون احتساب وظيفته الاجتماعية والنفسية في ضخ روح الممانعة لدى الشعب واستنهاض حس المواجهة لديه ولدى قواه السياسية. أما الأهم من ذلك كله، فهو أنه يحاصر السرطان الإسرائيلي في حدوده المعترف بها.

ومع ذلك، مع أهمية هذا البرنامج الدفاعي المرحلي، وحاجتنا الحيوية إليه، فإن الحل النهائي للصراع العربي ــ الصهيوني سيكون شيئا آخر مختلفا، وسيتولد عن آليات مختلفة، وعن قوى ومؤسسات وعوامل أخرى لا تنتمي إلى الراهن، بل إلى الواجب الممكن . لن ينتهي هذا الصراع لصالحنا بالجيش ، ولا بفرق التفاوض ، بل بما سيكون علينا أن نُشيّده من حقائق سياسية ، واجتماعية ، وثقافية ، في بلادنا ، وفي دولنا ، وفي مجتمعاتنا العربية، تصير قوة لنا وحجة في مواجهة الأمر الواقع

الإسرائيلي. سيكون على السياسة، والثقافة، والمجتمع، أن تنهض بهذا الدور في برنامج تاريخي يهاجم سلميا قلعة «إسرائيل» الدينية ــ الطائفية المحصنة، ليفك عصبيتها، ولحمتها، وتماسكها، القائمة ــ جميعا ــ على الخوف العميق من «الآخر» : العربي، وليفتح الطريق أمام إخراج جمهورها من «الغيتو» الصهيوني المقفل بإحكام للاندماج في الفضاء الحضاري العربي بعيدا عن شرانق التميز والتمايز اليهوديين : التي تغذت منها الصهيونية وغذّتها.

سيكون المدخل إلى ذلك نجاح العرب : نعني شعوبهم وحركاتهم السياسية وحتى نخبهم الحاكمة إن أمكن الأمر، في **تحقيق الانتقال السلمي نحو الديموقراطية : نظاما سياسيا ، واجتماعيا ، وثقافيا**، يكفل حقوق المواطنين، ويحيطها بالضمانات الدستورية والقانونية، **ويوفر حلا لمسائل الأقليات** يؤمن لها حقوقها، ويرسي قواعد الاعتراف بحق الاختلاف والمشاركة على قدم المساواة. وبالجملة، نجاحهم في تغيير مشهد السياسة العصبوي (الطائفي، والمذهبي، والقبلي، والإثني) في مجتمعاتهم، على النحو الذي يقدم طمأنة لليهود العرب على مستقبلهم ومصالحهم في المنطقة. وسيكون ذلك مبعث انتماء لهم إليها، خصوصا إذا رافق ذلك سعي صادق إلى ممارسة تسامح فعلي معهم يرفع عنهم ثقل الشعور بالخيانة أو بالخطيئة، الناجمة عن الانفصال عن الأمة والالتحاق بقوى المشروع الصهيوني.

قد يكون مثل هذا الخيار : الحضاري، والثقافي، والديموقراطي، مدعاة للهزء والاستصغار من لدن فريق منا «احترف» الصراع، واختزن العداء، إلى حد نشوء سيكولوجيا حاقدة وناقمة في وجدانه. ومع تسليمنا بأن الظلم الواقع علينا ــ منذ أربعة عقود ــ يبرر له ذلك ويشرعه، إلا أن السياسة لا تدار ــ دائما ــ برغائب النفس والوجدان ، **بل أيضا ــ وأساسا ــ بحساب العقل والمصالح** . أما هذا الحساب فيقول : **إن ما لا نستطيع دفعه بالقوة**، نملك أن ندرأه بسلم حضاري، لا باستسلام سياسي هو رديف القوة عند العبد الذي يستبطن غلبة الغالب ــ السيّد ! وهو (الحساب نعني) يقول إن «إسرائيل» هزمتنا مرتين : مرة حين نجحت في

كسب ولاء اليهود لها على حساب ولائهم لأمتهم وحضارتهم، ومرة حين صورت لهم أن الدولة الطائفية اليهودية حل لـ«مسألتهم» كأقلية في المجتمع العربي ! وليس الرد على هزيمتنا بتحرير الأرض فقط ـــ والتي ما عدنا خارج الألفاظ قادرين على تحريرها ـــ بل بتحرير الإنسان أساسا : تحرير اليهودي من وهم تحقيق الخلاص في كيان ديني ـــ طائفي، وإقامة معادلة مستحيلة تتحول فيها «الأمة الروحية» إلى أمة فعلية وإلى قومية !

ليست «إسرائيل» ديمقراطية إلا لأننا متخلفون سياسيا ومعدومو ديموقراطية. إن ديمقراطيتها ـــ حتى اليوم ـــ ديمقراطية طائفية، خاصة باليهود حصرا. إنها ليست دولة لمواطنيها (حيث العرب : مسلمون ومسيحيون، يشكلون قرابة ربع سكانها)، بل دولة لليهود فقط، أو قل هي دولة يهودية (دولة دينية). وهذه نقطة ضعفها. وإذا أضفنا إلى ذلك أن يهودنا العرب ـــ والشرقيين عموما ـــ دون مستوى يهودها الوافدين من الغرب في سلّم القيم الاجتماعي، اجتمعت الأسباب كافة للاعتقاد بأن هزيمتها تبدأ من نقطة قوتها المزعومة : الديمقراطية !

- III -

يرتب العمل بهذه الرؤية المعروضة أعلاه، فتح ثلاثة ملفات أمام الوعي السياسي العربي، للنظر في ما بات مطلوبا القيام به في المرحلة القادمة : ملف عروبة القضية الفلسطينية ودور العامل العربي في الصراع مع المشروع الصهيوني، ثم ملف اليهود العرب داخل «إسرائيل»، فملف الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير :

1- عروبة القضية الفلسطينية : مفارقة التجاهل الفلسطيني والاعتراف الإسرائيلي

لفلسطين على عروبتها وأمتها حق ليس يلتغي باستنكاف العرب عن نصرتها. وللقضية الفلسطينية على العرب حق ليس يسقط بالتقادم،

ولا يتوقف بتنصيب «أهل مكة» (الفلسطينيون) أنفسهم أولياء على أرضها. نعم، فلسطين أرض لشعب هو الشعب الفلسطيني. لكن ذلك أول التعريف الذي لا يكتمل إلا بالقول إنها أرض عربية، وفيها أملاك قومية وروحية لسائر العرب، كما لسائر المسلمين، ليس لأحد أن يقضي في شأنها بالتفريط والتفويت، كائنة ما كانت الأسباب التي تسوّغ له الإبانة عن سائر أهلها في تقرير مصير لها على الوجه الذي ليس يرعى الحقوق أو يكفلها !

ربما لا يحتفل كثير من الفلسطينين ــ قياداتهم «الحاكمة» على وجه التحديد ــ بهذه الحقيقة، ولا يقيمون عليها حسابا أو رهانا. وربما خيل لهؤلاء ــ تحت وطأة نزعات انعزالية استبدت بهم ــ أن الصراع فلسطيني ــ إسرائيلي، وأن تعريبه لن ينتج إلا قيدين على القضية الفلسطينية : قيد على القرار الفلسطيني المستقل، وقيد على حل للقضية الفلسطينية ورهن له بحل شامل للصراع العربي ــ الصهيوني. ولسنا في حاجة إلى كبير بيان بإن في هذا التصور أبلغ المجافاة لواقع الحال، نعني لواقع أن القضية عربية في المقام الأول، وأن صراع العرب مع المشروع الصهيوني ــ ودولته اليهودية ــ ليس صراعا على الأرض فحسب (فلسطين وجوارها العربي المحتل)، بل هو ــ أيضا ــ صراع على وظيفة استراتيجية إقليمية يقوم بها كيان «إسرائيل» في قلب الوطن العربي، ضد مشروع النهضة، والوحدة القومية، والتنمية، فيه. وهي وظيفة لا يعود بها هذا الكيان دولة عادية ــ مغتصبة ــ في المنطقة، بل قوة إقليمية عظمى تضع القيد على مستقبل أمة بكاملها، وخاصة حينما تكون هذه القوة وطيدة الصلة والارتباط والتحالف مع قوى دولية عظمى ذات مصلحة في تأبيد حال التخلف العربي، وحال التجزئة والانقسام، من حيث هما أعلى أنواع الضمانات لتأمين مصالحها الكبيرة في المنطقة !

«إسرائيل» تدرك ــ على نحو أوضح من إدراك القيادة الفلسطينية «الحاكمة» ! ــ أن القضية ذات بعد قومي، وعلى هذا الأساس تتصرف في بناء استراتيجياتها وفي تخطيط سياساتها. بل إن قوى سياسية فيها ــ مثل «حزب العمل» «وميرتيس» وسائر اليسار الصهيوني ــ أبدت الاستعداد

للتخلي عن قسم من «أرض إسرائيل» للفلسطينين مقابل تأمين أداء لتلك الوظيفية : وظيفة الاختراق الاقتصادي والإلحاق السياسي لـ :الأطراف» العربية بالمركز الصهيوني، داخل نظام إقليمي تنعقد لها القيادة والولاية فيه (وهو يسمى اليوم في اللغة الأميركية ـــ الإسرائيلية : «نظام الشرق الأوسط»).
ثم إنها تفضل أن تنجز ذلك الدور الإقليمي دون حرب، فتتوج نفسها على عرش المنطقة برضا «أهلها». وهذا في أساس سعيها إلى إنجاز تسوية يكون ثمنها المجزي التطبيع السياسي، والديبلوماسي، والاقتصادي والثقافي. وهي تعرف جيدا أن دفع فاتورة الأرض (بعض الأرض) مقابل ذلك التطبيع أقل كلفة من الاحتفاظ بها ومواجهة احتمالات العداء والمواجهة العربيين ! وبذلك يصبح معنى التسوية ـــ الجارية منذ «مدريد» و«أوسلو» ـــ هو «التنازل عن بعض الأرض» : لا للفلسطينيين، بل للعرب، من أجل استحصال ثمن عربي عال : تصفية المحتوى العربي للقضية، واستكمال تلك التصفية بتحقيق حلم السيطرة الكاملة على المنطقة دون الاضطرار إلى خوض الحرب.

لا مدلول للسياق السابق إلا أن «إسرائيل» تنطلق من تعريف مرجعي للصراع، هو أنه صراع مع الأمة العربية، لا مع الشعب الفلسطيني، أو ـــ للدقة ـــ صراع مع هذا الشعب من حيث هو جزء من الأمة العربية، وإلا لا شيء يجبرها على «الانسحاب» من بعض أرضه (إلا للتمتع بخيرات التطبيع، والنعيم بموقع الهيمنة والقيادة الإقليمية)، ولا أحد يملك أن يفرضه عليها : لا «النظام الدولي الجديد»، الذي هو لصالحها، ولا «الضغط» الأمريكي : الذي لا يساوي عندها عبارة عتاب رمزية، ولا «ضغط» «المفاوض» الفلسطيني، الذي رسمت له دوره سلفا : تقديم الشواهد والأدلة على حسن السلوك وحماية أمن «إسرائيل» من «إرهابيي» «حماس» و«الجهاد الإسلامي» ! فهذه «الضغوط» جميعها عوامل إعلامية برسم التسويق أملا في تضليل من ما زال يحتاج إلى وجبة تضليل إضافية ! أما الهدف، فيقع في منطقة أخرى هي مركز الحسابات الاستراتيجية للعقل الصهيوني : إخضاع سائر الجسم العربي من الخاصرة الفلسطينية ! ولا ينبغي ـــ هنا ـــ أن يُعتَدَّ

كثيرا بتشدد ومبدئية نتنياهو في مسألة الانسحاب من الأرض، وفي مسألة حق تقرير المصير (جزئيا)، فـ «لإسرائيل» مستعدة ــــ يمينا ويسارا ــــ لقبول دولة فلسطينية صغيرة على جزء صغير من بقايا فلسطين، في نهاية المطاف، فقط لأنها ستأخذ ثمن ذلك عربيا ــــ على ما تعتقد أو تروم ــــ إنهاء صراعها مع الأمة !

وعليه، نحن في غنى عن التعريف الفلسطيني الرسمي للصراع مع المشروع الصهيوني : الذي أنتج «أوسلو» وما دونها ! ربما لاءمنا التعريف الإسرائيلي أكثر لأنه أقرب إلى تشخيص وتعيين حقيقة ذاك الصراع. ومع ذلك، لا بأس من تسجيل ملاحظة مثيرة : يختلف التعريفان الإسرائيلي والفلسطيني (الرسمي) للصراع، لكنهما يذهبان إلى توليد نفس النتيجة : إهدار البعد العربي لذلك الصراع !

أن تكون القضية الفلسطينية قضية عربية ــــ وهي كذلك بلا شك ــــ يرتب على العرب : حكومات وشعوبا، وحركات وطنية، التزامات سياسية قومية لا سبيل إلى التحلل منها تحت أية ذريعة، بقدر ما يفرض عليهم مراجعة أنماط تعاطيهم مع هذه القضية في الماضي، سعيا وراء إكساب عروبة المسألة الفلسطينية مضمونا حقيقيا وصحيحا. والأمر يتعلق ــــ هنا ــــ ببناء استراتيجيات وتصورات جديدة، وإتيان ممارسات سياسية مختلفة تقطع مع ما درجوا عليه :

أول ما يفرض عليهم ــــ في باب الالتزامات ومراجعة خيارات الماضي ــــ إحداث قطيعة نهائية مع فكرة «التضامن» مع الشعب الفلسطيني، لأن التضامن ليس يعني غير أن الصراع صراع بين الفلسطينيين و«إسرائيل»، وأن موقع العرب فيه ليس أكثر من موقع المساند لِ «الأشقاء» الفلسطينيين ! لا تعود «إسرائيل» عدوا قوميا ــــ في هذا التعريف ــــ بل دولة محتلة للضفة وقطاع غزة والقدس، خلافنا الوحيد معها عنوانه : الأرض المحتلة. أما الدور الاستعماري الإقليمي لها، ضد نهضة الأمة وتقدمها ووحدتها الكيانية، فعليه السلام ! ولسنا في حاجة كبيرة إلى شرح بأن مؤدى هذا «التضامن» إلى الاستقالة السياسية الفعلية من موجبات المسؤولية القومية

تجاه القضية الفلسطينية ومسائل الصراع العربي ــ الصهيوني. وهي استقالة لا يغير منها بعض الدعم المالي من «دول اليسر» وبعض الدعم المعنوي من «دول العسر» للفلسطينيين، لأنه دعم لا يهدف إلى أكثر من نفض اليد عن القضية، وإبراء الذمة من تهمة التحلل أو التقاعس بما تيسر من معونات! وعليه، ليست سياسة التضامن مع الشعب الفلسطيني هي المطلوبة من العرب، بل المطلوب منهم ــ في المقام الأول ــ بناء سياسة المواجهة لـ «إسرائيل» ومشروعها الإقليمي. وهي لا تعني ــ بالضرورة ــ المواجهة العسكرية، بل المواجهة الشاملة التي تستعمل الجبهات والأدوات كافة : الاقتصادية، والسياسية، والديبلوماسية، والإعلامية، والاجتماعية، والثقافية، والعسكرية، أي السياسة التي تعبئ سائر موارد القوة التي في حوزة العرب، للرد على التحدي الصهيوني الذي بات شاملا كل الإقليم العربي : مشرقا ومغربا، أكثر من أي وقت مضى.

وثاني ما يفرض عليهم (هو) أن يعيدوا تفعيل سياسة المقاطعة الاقتصادية من الدرجات كافة، بحسبانها ورقة ضغط استراتيجية لا غنى عنها لعزل الكيان الصهيوني، ومنعه من أداء وظائفه الإقليمية ضد الرطن العربي. ف «إسرائيل» لا تستطيع أن تعيش في ظل الخناق الاقتصادي المضروب عليها من المحيط العربي. وهي غير قادرة على التحرر منه باعتماد قدرتها الاقتصادية الذاتية، ولا بالاستعانة بالمعونات الخارجية : الأمريكية واليهودية العالمية، وهي لا تجد سبيلا أمثل من التسوية والتطبيع لرفعه، وللتقدم نحو إنجاز هدفها الاستراتيجي الأساس : الاختراق الاقتصادي للوطن العربي. وعلى ذلك، فإن أقل دور قومي تستطيع السياسات العربية القيام به ــ اليوم ــ هو إلغاء سائر إجراءات التطبيع مع «إسرائيل» وتجديد سياسة المقاطعة الاقتصادية الشاملة، لا لتحسين موقع التفاوض معها، بل لعزلها إقليميا، ومحاصرة سرطانها في حدود فلسطين، اعتبارا لأن الحرب الاقتصادية ضدها ــ وهي المتاحة لنا اليوم ــ لا تقل فائدة ونجاعة عن الحرب العسكرية (شبه المستحيلة).

وثالث ما يفرض عليهم (هو) وقف عملية التفاوض الجارية على أسس مدريد، وأعقبها وتناسل منها، والعودة إلى الحد الأدنى العربي المعبر عنه في

قرارات القمم العربية (قبل مؤتمر «مدريد»)، والتشبث بكافة قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وتفعيل اتفاقيات ومعاهدات «الدفاع المشترك» والسوق العربية المشتركة، والتعاون الاقتصادي البيني، وإطلاق حملة ديبلوماسية وإعلامية عالمية ضد سياسات التهويد والاستيطان، واستعمال ورقة النفط والودائع المالية العربية في البنوك الأجنبية للضغط على كل القوى المؤيدة لـ«إسرائيل» إلخ، اعتبارا لفعالية هذه الموارد، وأوراق القوة، في دفع العالم إلى احترام الحقوق والمصالح القومية العربية التي تهددها «إسرائيل» ومن حالفها أو ساندها أو غطى على سياساتها.

ورابع ما يفرض عليهم (هو) تَوْسِعَةُ مجال الحريات العامة في البلاد العربية، وتمكين قوى المجتمع المدني من المساهمة في المعركة الوطنية والقومية ضد الخطر الصهيوني، ومن استنهاض الكتلة الشعبية و«الزج» بها في هذه المعركة المصيرية. وإذا كانت النظم العربية تخاف من الديمقراطية على وجودها واستقرارها (والحال إنها تستطيع أن تعزز وجودها واستقرارها بالشرعية الديمقراطية !)، فإن عليها أن تدرك أن تلك الديمقراطية (هي) ذخيرة استراتيجية حية لا غنى عنها في مضمار المعركة الوطنية، ومن أجل تحقيق إجماع وطني وقويم حولها وحول أولويتها في برامج العمل، **ذلك أن الشعب المضطهد والخائف لا قضية له**، ولا يمكن أن يحارب أو أن يضحي.

أما خامس ما يفرض عليهم، فهو كف يد العسف والتضييق والحرمان عن القسم اللاجئ من الشعب الفلسطيني إلى الأقطار العربية، والذي لم يتوقف عند حدود التعامل مع الفلسطينيين بأسلوب المصادرة ـــ المادية والقانونية ـــ لحقوقهم المدنية والسياسية، واعتبارهم «مواطنين» من الدرجة العاشرة، أو عند حدود عزلهم في «الغيتو» (المخيمات) وتشديد الرقابة الأمنية عليهم، وحرمانهم من حق حمل السلاح ضد عدوهم، بل العسف الذي امتد إلى ارتكاب جريمة طردهم الجماعي كما حصل في الكويت (كليا) وليبيا (نسبيا)، إسوة بما فعله الكيان الصهيوني في حربي 48 و67، وفي

مجازر دير ياسين وكفر قاسم وسواها ! إن هذا العدوان السافر على الفلسطينيين في البلاد العربية، هو المخزون الاستراتيجي الذي تتغذى منه نزعات الانعزال الفلسطيني الرسمي، وتتأثر به عروبة قضيتهم سلبا أبلغ التأثّر ! وما لم يتوقف على نحو كامل، فستكون مساهمة العرب في تصفية القضية الفلسطينية حقيقة سياسية غير قابلة لأي تفسير سوى خدمة المشروع الصهيوني ! ولقد حان الوقت لإنصاف هذا القسم اللاجئ ـــ الذي لا يطلب التوطين بديلا من حق العودة وتقرير المصير ـــ وبتطوير التشريعات الخاصة بحقوقه بما يكفلها على النحو الطبيعي والمطلوب، وتخفيف معاناة طرده من أرضه، وتأمين حقه في تنظيم قواه ومؤسساته، وفي حيازة وسائل الدفاع الشرعي عن نفسه من الاعتداءات الصهيونية : وخاصة في «بلدان الطوق».

❋ ❋ ❋

لكن المطلوب عربيا من الأنظمة إزاء فلسطين والصراع العربي ـــ الصهيوني مطلوب أيضا ـــ مع بعض التعديل ـــ من الحركات السياسية والوطنية المنتمية إلى خندق المعارضة، والعاملة في حقل العمل الجماهيري. وقد تكون مسؤولية هذه أعظم بالنظر إلى أنها تتحرك خارج إطار التزامات دولية أو إقليمية في الموضوع، كما بالنظر إلى أن جزءا كبيرا من شرعيتها مستند إلى التزامها النظري القضية الوطنية في مواجهة الحلف الصهيوني ـــ الإمبريالي. وإذا كان من باب الأمانة القول إن حركات وطنية ـــ وشعوبا ـــ عربية قدمت تضحيات جسيمة في سبيل القضية الفلسطينية، وتحملت ـــ أحيانا ـــ ما تنوء بحمله حركات وشعوب صغيرة ـــ كما الحال في لبنان والأردن ـــ فإن من باب الأمانة ـــ أيضا ـــ القول إن مساهمة باقي فصائل حركة التحرر الوطني العربية الأخرى لم تتجاوز عتبة الدعم المعنوي والالتزام الايديولوجي، وهي قاصرة ـــ أشد ما تكون قاصرة ـــ عن تقديم الحد الأدنى من أقساط الانتماء إلى جبهة النضال المفتوحة، بصعوبة، ضد المشروع الصهيوني في قلب الجغرافيا العربية ! وعلى تعدد ما هو مطلوب منها، نشدد على وجود النهوض **بثلاث مهمات** مركزية مترابطة :

أولها إعادة النظر في موقع القضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الصهيوني في سلم أولويات فصائل وأحزاب هذه الحركة، بمايجعلها أولوية برنامجية مركزية في النشاط السياسي، والإعلامي، والتثقيفي، والتعبوي. والانتقال من مجرد التعبير عن الالتزام المبدئي بالقضية، إلى تقديم الدعم المادي للمقاومة الفلسطينية في الداخل، وللمقاومة اللبنانية في الجنوب، وتنسيق فعاليات الدعم وطنيا وعربيا، وإنشاء «صندوق قومي» لدعم نضال الشعب الفلسطيني، على شاكلة «الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني» (التي تأسست منذ ثلاثين عاما ويعمل في إطارها معظم أحزاب الحركة الوطنية المغربية)، وإحياء صيغة «الجبهة العربية المشاركة» التي كان قد أطلقها الراحل كمال جنبلاط قبل ربع قرن.

وثانيها استكمال هذا البرنامج الفلسطيني ــ في عمل حركة التحرر الوطني العربية ــ ببرنامج عربي قوامه خوض المعركة السياسية، والإعلامية، والشعبية، ضد عملية التطبيع الجارية مع العدو الصهيوني، باعتبارها اختراقا إسرائيليا للبلاد العربية، وتمزيقا لرابطتها الإقليمية، وتدميرا لنسيجها الاقتصادي، وتحسيس القوى الاقتصادية، والمالية، والتجارية، والاجتماعية، والثقافية، المنخرطة في التطبيع، أو المستهدفة بزجها فيه، بالمخاطر والأضرار الوطنية الناجمة عنه، بل ومقاطعة الجهات الداخلية المتوغلة فيه، المتجاهلة للتحذير الوطني، من خلال تعبئة الرأي العام ضدها. وهو برنامج لن يكون في وسعه أن يكون فعالا إلا بتأسيس لجان مناهضة التطبيع، والاستفادة من خبرة حركة مقاومة التطبيع في مصر وخلق أطر قومية للتنسيق بينها: وإطلاق برامج عمل مشتركة وموحدة على الصعد كافة.

وثالثها تشديد وتكثيف حركة النضال الوطني الداخلي، للضغط على القرار الرسمي العربي، ودفعه إلى التخلي عن سياسات التخاذل والتفريط، من أجل إلزامه باحترام الثوابت القومية في قضية فلسطين والصراع العربي ــ الإسرائيلي، والتزام الحد الأدنى العربي، والدفاع عن حقوق الشعب والأمة في وجه الاغتصاب والهضم والمصادرة

2- نحو خطاب سياسي جديد حول اليهود العرب في «إسرائيل» :

يشكل اليهود العرب حوالي المليون نسمة من سكان دولة «إسرائيل» معظمهم من المغرب، واليمن، والعراق. وهم يمثلون بهذا العدد قرابة خمس الكيان الصهيوني. وإذا أضيف إليهم عدد العرب الفلسطينيين «المواطنين» في الدولة اليهودية، يصبح عدد الذين هم من أصل عربي أكثر بكثير من ثلث السكان.

يطرح هذا التشكيل السكاني أو البشري سؤال عروبة الأرض : أرض فلسطين. لكنه يطرحه في نطاق مميز ومحدود : **العروبة البشرية**، لا العروبة الجغرافية والتاريخية القائمة بقوة الحق التاريخي. وللدقة، فهو يطرح السؤال عن دور محتمل لعروبة الداخل («الإسرائيلي») في مقابل دور تاريخي لعروبة مَثَّلَها اللاجئون والنازحون، والثورة الفلسطينية، والمجتمعات والدول العربية، والسؤال هو : ماذا تستطيع العروبة داخل كيان «إسرائيل» أن تفعله من أجل حل تاريخي للمسألة الفلسطينة، بل للمسألة اليهودية؟

لا تمثل العروبة ــ كانتماء قومي وثقافي وحضاري ــ مشكلة بالنسبة إلى عرب أراضي ال 48 : مسلمين ومسيحيين، فهم متشبثون بها على نحو قوي، وبها يتمايزون داخل المحيط الاجتماعي الإسرائيلي. **المشكلة توجد لدى اليهود من أصل عربي** : سواء أولئك : الذين عاشوا وولدوا في فلسطين، قبل الانتداب والهجرة اليهودية (اليهود الفلسطينيون)، وهم، أقلية، أو أولئك الذي «هاجروا» إليها من البلاد العربية : وهم الأغلبية. فهؤلاء شديدو الارتباط بالكيانية الإسرائيلية، ولا يتعرفون على أنفسهم ــ في غالبيتهم ــ إلا من خلالها. صحيح أن عرب فلسطين المحتلة في العام 1948 يحملون الهوية الإسرائيلية، ويرتبطون بها ارتباط المواطنة، غير أنهم يتمايزون عن سائر اليهود من أصل عربي بأنهم يرتبطون بإسرائيل **ارتباطا سياسيا** (أعلى أشكاله الولاء للدولة/الأمر الواقع)، فيما يرتبط بها اليهود الإسرائيليون من أصل عربي **ارتباطا ثقافيا** ودينيا و«قوميا»، فيقدمون

ــ بذلك ــ شكلا مختلفا من الولاء، هو الولاء لـ «الكيان القومي اليهودي». وعلى الرغم من وطأة الأمر الواقع السياسي القهري، ومن الاشتغال اليومي للآلة الايديولوجية، لم تنجح الصهيونية في تزوير وعي الفلسطينيين، المقيمين في قلب الأراضي التي أقامت عليها دولتها منذ نصف قرن، أو في إحداث الشك في وعيهم لذاتهم وهويتهم الوطنية والقومية. ولكن علينا أن نعترف بالتراكم الهائل من الانتصارات التي أحرزتها على صعيد فصل اليهود العرب عن محيطهم الحضاري والقومي والثقافي، وتزوير وعيهم، بل وتجنيدهم في حروبها العدوانية ضد شعوبهم ومجتمعاتهم التي انشقوا عنها «مختارين» أو مكرهين !

لا ينبغي أن يكون مثل هذا الاعتراض القاسي والمرّ سببا في إنزال اللعنة باليهود العرب، واحتسابهم مجرد خونة يستحقون الموت مع دولتهم الغاصبة، فهذا من أعراض أمراض فكرنا السياسي، بل ما أحوجنا إلى تفكير مختلف في الموضوع يتجه إلى **تصحيح هذه الواقعة** : واقعة انشقاق اليهود العرب عن كياناتهم الأصل، واندماجهم في المجتمع الصهيوني، وانخراطهم في الحرب ضد أمتهم إلخ، **في أفق إعادة كسبهم** ــ أو كسب قسم منهم ــ إلى قضيتنا، أو **تحييدهم** في صراع دولتهم ضدنا. قد لا يروق ذلك لكثيرين تماهت اليهودية والصهيونية في وعيهم، وقد يخالها آخرون يوتوبيا سياسية جديدة، غير أننا نقول لهؤلاء وأولئك : **إن هؤلاء اليهود العرب قسم من أمتنا فقدناه لهذا السبب أو لذلك ، وأن الأجدر بنا أن نفكر في طرائق جديدة لاستعادته وتصحيح خطيئة الانفصال . ولعل المدخل إلى ذلك ــ في ما نزعم ــ هو تطوير مقاربة جديدة للمسألة اليهودية ، ولمسألة اليهود العرب بالذات ، وإنتاج خطاب سياسي جديد** يتوجه إليهم بمفردات ورسائل مختلفة عن تلك التي أدمنت عليها لغتنا السياسية في المراحل المنصرمة.

في الماضي، لم يَجْرِ الانتباه إلى هذه الكتلة الاجتماعية ــ الثقافية، داخل الكيان الصهيوني، بالقدر الكافي والمطلوب. لم تكن تمثل في الوعي

العربي بنية مستقلة تستحق النظر إليها في كليتها : كانت عنصرا في بنى وتصنيفات أخرى ! وهي ــ لذلك السبب ــ ضاعت في تضاعيفها وامتنعت على التمثل الرصين. وبعبارة أخرى، كان يجري التفكير في اليهود العرب لا بوصفهم يهودا عربا، بل من حيث هم قسم من اليهود الشرقيين (السفارديم). كانت الثنائيات الحاكمة الوعي العربي في موضوع اليهود الصهاينة واليهود ثلاث ثنائيات : اليهود الصهانية واليهود غير المتصهينين، اليهود الشرقيون (السفارديم) واليهود الغربيون (الاشكناز)، اليمين الإسرائيلي واليسار الإسرائيلي. من داخل هذه الثنائيات كان يجري التفكير، وعلى قاعدة معطياتها كانت تتبلور التصورات، والاستراتيجيات، والسياسات، المتصلة بالشأن اليهودي (والإسرائيلي بخاصة)، ولعل الأوان آن لاعادة إنتاج تصنيف (تعريف) جديد لليهود ــ داخل كيان إسرائيل ــ على قاعدة ثنائية جديدة هي : اليهود العرب واليهود غير العرب، و ــ بالتالي ــ بناء مواقف وسياسات جديدة على مقتضى معطيات التفكير من داخل هذه الثنائية.

أول البداهات المترتبة على الاشتغال بهذه الثنائية هو وجود قسم من الجماعات الاجتماعية العربية ــ داخل كيان الدولة الصهيونية ــ غُرِّر به، وتعرَّض ولاؤه للتزوير والمسْخ. وعروبة هذا القسم متقررة بأحكام التاريخ والجغرافيا، ولا تنال منها يهوديته في شيء. وثاني تلك البداهات أن هذا القسم من الأمة ــ المغرر به ــ يفترض فيه أن يكون طرفا في الصراع العربي ــ الصهيوني، بوصفه صراعا بين الأمة العربية والمشروع الصهيوني الاستعماري، وأن موقعه في ذلك الصراع ينبغي أن يكون هو الموقع العربي وليس الموقع الإسرائيلي، لكن السؤال هو : لماذا جرى التغرير باليهود العرب، وترحيلهم إلى : «إسرائيل» وتجنيدهم في المعركة ضد أوطانهم الأصل، وضد انتمائهم العربي الضارب بجذوره في تربة التاريخ. ولماذا لم نستطع أن نستعيد إلى صفوفنا هذا «الإبن الضال» طيلة كل هذه العقود التي انصرمت على خطفه وتضليله؟ !

أسباب ذلك التغرير عديدة، وسياسات دولنا منها، غير أن السبب الرئيس فيها هو فعل الاقتلاع الصهيوني العنيف والوحشي الذي أتى على

الانتماء القومي التاريخي لليهود العرب بالتدمير ، مستكملا فصوله في الجراحة الايديولوجية التي أنجزتها الآلة الإعلامية والتعليمية الإسرائيلية. نعم، إن النظم السياسية العربية لم تتخذ إجراءات حازمة ضد هجرة اليهود إلى «إسرائيل»، ولم تتعقب بالحزم الكافي فلول العصابات الصهيونية التي نظمت ترحيل يهودنا إلى فلسطين المحتلة، وهنا مسؤوليتنا كعرب. كما أن هؤلاء اليهود، الذين غادروا ديارهم إلى فلسطين، كانوا مسؤولين عن مصيرهم الصعب بسبب التباس يهوديتهم ويهودية الكيان الصهيوني، وبسبب تغليبهم الولاء للدين على الولاء للوطن ! ومع ذلك، فإن مسؤولية الحركة الصهيونية كانت الأكبر والأضخم في هذا الموضوع : لم تكن جريمتنا الوحيدة أنها احتلت أرضا لنا، وشردت شعبا منا، بل كانت ـــ أيضا ـــ في أنها هَجَّرَتْ يهودنا العرب تهجيرا قسريا، وأخرجتهم من أوطانهم بالزور ! إن الصهيونية كانت ـــ وما زالت ـــ فعل اقتلاع مزدوج : اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، وتشريدهم في أصقاع الأرض، واقتلاع اليهود من أوطانهم والزج بهم في المحرقة الجديدة !

أما لماذا لم نستطع أن نستعيد هؤلاء اليهود العرب إلى ديارهم الأصل، حتى أولئك الذين هاجروا منهم من فلسطين المحتلة واستقروا في أوربا وأمريكا، فبسبب أننا لم نضع في سلم أولوياتنا أن نستعيدهم، ولم نجهز أنفسنا لذلك، فكان أن تركنا الانطباع لديهم بأننا تخلصنا منهم. وزاد من تكريس شعور الطلاق هذا ما حصل من حروب بين العرب و«إسرائيل» أصبحت معها عودة أي يهودي عربي إلى وطنه، اختياريا، أمرا محفوفا بالمخاطر، بل فعلا يرقى إلى مستوى الانتحار ! واليوم ، بات من أوجب الواجبات الوطنية والقومية رسم سياسات جديدة هادفة إلى فتح باب العودة أمام اليهود العرب إلى أوطانهم ردا تاريخيا وحيدا على الاقتلاع والتهجير القسري الصهيونيين . ومن النافل القول إن مثل تلك السياسات تمتنع على التحقق دون صوغ خطاب سياسي جديد يُطَمْئِنُ اليهود العرب على مصيرهم وأمنهم ومصالحهم في ديارهم العربية، ويرفع عنهم الشعور بالإثم والخطيئة.

لنقل ـــ إذا ـــ **إننا نحتاج إلى خطاب سياسي تسامحي ، أو متسامح**، يقوم على القواعد التالية : إن اليهود العرب ضحايا للحركة الصهيونية ـــ غربية المنشإ ـــ **وليسوا مسؤولين عن هجرتهم من أوطانهم إلى فلسطين المحتلة**. هذه واحدة. وهم ـــ **ثانيا ـــ ليسوا في عداد المستوطنين والمحتلين لفلسطين**، بل هم في أرض من وطنهم العربي يملكون الإقامة فيها إن شاؤوا (على مقتضى اعتبارهم إياها أرضا عربية لا إسرائيلية : وهذا شرط لرفع صفة الاستيطان عنهم)، مثلما يملكون العودة إلى بلدانهم العربية الأصل، (وهذا هو الأفضل)، والإقامة فيها إسوة بباقي أبناء وطنهم من المسلمين والمسيحيين. **وثالثا ، إن تناقض الأمة العربية ليس مع اليهود واليهودية ، بل مع الصهيونية** التي تستثمر استثمارا سياسيا انتهازيا في العقيدة اليهودية وفي أوساط معتنقيها إلخ.

إن هدف هذا الخطاب التسامحي هو ـــ في المقام الأول ـــ **تجريد الصهيونية من دروعها البشرية العربية ، وفك الارتباط بين اليهود العرب وبينها : عقيدة ، ومشروعا ، ودولة ، في أفق تنمية تناقضات المجتمع الإسرائيلي ، وتعريضه إلى نزيف بشري ، وسياسي ، ونفسي**. ولذلك، نحتاج إلى أن نقدم طمأنة حقيقية للكتلة اليهودية العربية داخل «إسرائيل» على مصيرها حين العودة إلى وطنها الأصل، شبيهة بتلك الطمأنة التي قدمها المغرب لأطر وأعضاء حركة «بوليساريو» الانفصالية في صيغة «إن الوطن غفور رحيم»، والتي أحدثت نزيفا بشريا داخلها بالتحاق قسم كبير منهم بأرض الوطن.

إن معركة الأمة العربية ضد الصهيونية معركة على أرض سلبت هي فلسطين، وعلى شعب شرّد من أرضه هو الشعب الفلسطيني. هكذا كانت في الأصل، وهكذا ستبقى على الرغم من كل وثائق التزوير المسماة اتفاقات «سلام». غير أنها معركة على البشر أيضا : على قسم من شعوبنا العربية اقْتُلِع وهُجّرَ من دياره، وسِيقَ إلى فلسطين كي يمنحها يهوديتها على حساب عروبتها !

3- في دور منظمة التحرير الفلسطينية المطلوب :

على الرغم من النكسات الفادحة التي منيت بها الحركة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير، على صعيد دورها الوطني التمثيلي، وقيادتها السياسية المباشرة لنضال الشعب الفلسطيني، منذ قيام سلطة «أوسلو» ومصادرتها القرار الوطني، فإن دور هذه الحركة الوطنية، وإطارها السياسي ــ التنظيمي (منظمة التحرير الفلسطينية) ما زال مطلوبا، بل هو ــ اليوم ــ أوْكد وأدعى إلى التعويل عليه من غيره من الأدوار الوطنية الانتقالية، أو من الأدوار المزورة المشبهوة (دور سلطة الحكم الذاتي المنقوص مثلا)، التي لا تستطيع أن تملأ الفراغ السياسي الناجم عن تهميش م. ت. ف. ، وإسقاط موقعها التمثيلي، والسياسي الكفاحي، الذي نهضت به منذ ثلاثين عاما.

قيام سلطة «أوسلو» وحده يبرر هذا الدور، بالنظر إلى أنه أعلن ــ رسميا ــ عن إزاحة سلطة منظمة التحرير، وأخرج قضية شعب فلسطين من رحاب المشروع الوطني، الذي خرجت إلى الوجود تدميرا منظما للتراث الكفاحي الفلسطيني، وتفريطا رسميا في الحقوق الوطنية، وتصرفا مقامرا في مصير الشعب والقضية ! والدور إياه لن يكون ــ بهذا المعنى ــ غير تصحيح خطيئة، وحماية قضية، واستعادة سلطة، ضاعت جميعها في تضاعيف مغامرة سياسية قاتلة لم ترتكب نظيرا لها أية حركة تحرر وطني أخرى في القرن العشرين، حتى تلك لم يكن عطاؤها بمستوى عطاء الثورة الفلسطينة، أو التي كانت قضيتها خاسرة مع عدوها بجميع المقاييس !

وبعيدا عن حاجة منظمة التحرير الأخلاقية إلى استعادة شرف صادرته ومرغته سلطة «أوسلو» في أوحال فضائحها، ثمة دور سياسي وطني ينتظرها، حاضرا ومستقبلا، ويرتهن الكثير من مستقبل شعبها بالنهوض به. وهو ــ بكل الاختصار الدال ــ قيادة النضال التحرري من أجل انتزاع الحقوق الوطنية من الاحتلال، و ــ في مرحلة أولى انتقالية ــ إعادة تنظيم الممانعة الوطنية للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، من أجل ترشيد فاعليته الكفاحية، ومركزتها على أهداف برنامجية وطنية جامعة. ذلك أن جبهات نضال الشعب الفلسطيني من التنوع والتشعب حدا تحتاج فيه إلى إطار وطني

جامع يمركزها، ويخلق الرباط واللحمة بين عناصرها، يحيث تعْرِضُ نفسها بوصفها جبهات فرعية لمعركة وطنية واحدة. وليس غير منظمة التحرير يستطيع ذلك بسبب تراثها التاريخي على هذا الصعيد :

أمام نضال شعب فلسطين عناوين «متفرقة» : **الأرض** : في مواجهة الاحتلال والاستيطان، **وعودة اللاجئين والنازحين** : في مواجهة التهجير والتشريد، **والقدس** : في مواجهة التهويد والضم، **والأسرى**، والمتعتقلون : في مواجهة الإرهاب الصهيوني وعدوانه على حقوق الإنسان الفلسطيني، **وحق تقرير المصير والدولة** : في مواجهة برنامج الحكم الذاتي الدائم وتصفية القضية الوطنية ! وقد تكون هذه العناوين، والمعارك، والأهداف، مبررا موضوعيا لنشوء أحزاء وظيفية فرعية : (حزب أو حركة الأرض، حزب العودة، حركة ديمقراطية ضد الأسر والاعتقال، حزب مقدسي الخ). ولتفادي هذا النوع المحتمل في المعركة الوطنية وفي أدواتها السياسية، فإن دور منظمة التحرير بات مطلوبا، بوصفها الإطار الوطني الجامع الذي يملك أن ينشئ صلات الارتباط العضوي بين سائر هذه المعارك والفعاليات. وفي الظن أنه دور تستطيعه المنظمة ـــ اليوم ـــ إن هي نجحت في إعادة بناء نفسها على القواعد الأربعة التالية :

• **أولا** : أن تلتزم أحكام «الميثاق الوطني» الفلسطيني : أساسا عقائديا وسياسيا لها، وأن لا تعترف بسائر المراجعات الانهزامية التي كان ـــ وسيكون ـــ عرضة لها من قيادة «أوسلو» المستسلمة لشروط «إسرائيل» !

• **ثانيا** : أن تكون مرجعية وطنية لسائر شعب فلسطين ـــ في الداخل والشتات ـــ الأمر الذي يقتضي منها فك ارتباطها غير الشرعي والمشروع بسلطة «أوسلو» : التي لا تمثل إلا مصالح حفنة من المستفيدين من صفقة الحكم الذاتي المنقوض، و«امتيازاته» الصغيرة صغر هؤلاء !

• **ثالثا** : أن تقوم إعادة البناء تلك على أساس صون الوحدة الوطنية للشعب وقوى الثورة، وذلك من خلال إقرار مبدإ التمثيلية لكافة الأطراف، والسعي نحو إشراك قوى الحركة الإسلامية في مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير، بعيدا عن فكرة الإقصاء والاستثناء تحت أية ذريعة.

• **رابعا** : تتويج هذا البرنامج الانتقالي التصحيحي ببرنامج استراتيجي بناء يقوم على مراجعة تجربة م. ت. ف : سياسيا وتنظيميا، في أفق إعادة صياغة هيكل وسياسات الثورة والمنظمة على أسس جديدة تقطع مع أخطاء ومثالب ماضي الحركة الوطنية والثورة.

وأخيرا، لسنا في حاجة إلى كثير شرح لبيان دور حركة «فتح» و«الجبهة الشعبية» و«الجبهة الديمقراطية» في إطلاق مشروع إعادة البناء هذا، من خلال ورشة عمل فكرية وسياسية تنتهي بعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني تتكرس لإعادة هيكلة م. ت. ف. وإعادة تثبيت مرجعيتها الوطنية التمثيلية.

❋ ❋ ❋

هذا الدور المطلوب من منظمة التحرير في المرحلة الراهنة، لا يعفيها من إعادة النظر في تجربتها وهياكلها على نحو جذري كما فصلنا القول في ذلك في الفصل الثالث من هذا الكتاب. وعلى تعدد عناوين المراجعة المطلوبة، سيكون عليها أن تعطي أولوية لعطب بنيوي في تجربتها السياسية هو هيكلها التنظيمي، والثقافة السياسية التي أفرزته. ذلك أن الانهيار الكبير الذي أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية ــ و«اتفاق إعلان المبادئ» واحد من نتائجه ــ لم يكن وليد سياسات واختيارات سار فيها فريق دون آخر فانتهت به إلى ما انتهت إليه، وإنما هو ثمرة موضوعية لبناء سياسي كامل لهيكل الحركة الوطنية إياها. صحيح تماما أن يتخذ المحلل تلك السياسات مادة للتحليل والنقد، فهي موطن الاعتقاد وموئل المم ــ ارسة والمسؤول المادي المباشر عما يخرج إلى الوجود من وقائع، ولكن من البين أن تلك السياسات ليست ــ بدورها ــ أكثر من ترجمة لنوع البيئة السياسية والتنظيمة التي تنتمي إليها. وفي هذا، يسعنا أن نغامر برد بعض أهم أسباب ذلك الانهيار إلى بنية الحركة الوطنية الفلسطينية وإطارها التنظيمي بالذات : منظمة التحرير.

نشأت المنظمة قبل ثلاثين عاما إطارا تنظيما عاما لائتلاف الحركة الوطنية. لم تمض على التأسيس أعوام أربعة حتى كانت الفصائل الفلسطينية الفدائية (المنحدرة من «حركة التحرير الوطني فلسطيني» ومن «حركة القوميين العرب») تسيطر عليها مضفية طابعا خاصا على التكوين والتطور. تحولت م. ت. ف ـــ في امتداد التجربة ـــ إطارا للعمل الوطني الفصائلي، وصممت مؤسساتها (المجلس الوطني، المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية) تصميما جديدا ليتلاءم مع بيولوجية الجسم الفصائلي التي نُظِرَ إليها طويلا بحسبانها البيولوجية الوطنية الحية القادرة على مدّ الحركة الوطنية الفلسطينية بأسباب التطور.

جرى اختزال الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نهاية الستينات ـــ إذا ـــ إلى فصائل، ونشط الإعلام المركزي والإعلام الفصائلي في تسويق هذا التلازم بين الطرفين، بل لقد جرى ما يشبه التواطؤ الضمني بين فصائل السلطة وفصائل المعارضة على تصوير الأمور على هذا النحو. وفي سياق ذلك، سال مداد كثير عن الانقسام في الساحة الفلسطينية وعن الوحدة الوطنية بصفتهما التعبير السياسي والتنظيمي عن حاصل العلاقة ـــ الائتلافية أو الخلافية ـــ بين فصائل المقاومة. وتدريجيا، نَشَأَ تقليدٌ سياسي وتَرَسَّخَ في الحياة الوطنية الفلسطينية قوامه بناء السلطة ـــ داخل أجهزة المنظمة ـــ على قاعدة نظام الحصص (ـــ الكوطا) ! وارتضى الجميع ذلك، ورأى فيه مسلكا طبيعيا لممارسة التوزيع «الديمقراطي» للسلطة، ، وإن ظلت المعارضة تحتج بما يُبِين عن الإجحاف الذي أصابها في ذلك التوزيع. ولقد أدرك «الحاكم بأمره» كيف يكسب ودّ معارضته ـــ في مناسبات عدة ـــ برفع حصة التمثيل في الأجهزة ضمانا لمالأة سياسية يحتاجها من دون أن يكون ثمن ذلك إعادة النظر الهيكلية في نظام توزيع السلطة ذاته ! وتكشف التجربة عن مدى النجاح الذي حظيت به سياسته ! وحين كان يشتد الحديث عن «المطالب الديمقراطية» لدى فصائل المعارضة خاصة، كان يُفْهَمُ ذلك ـــ حصرا ـــ أن الأمر متصل بتطلع منها إلى تحسين نظام «الكوطا»، الأمر الذي لم ينجم عنه ـــ في واقع الأمر ـــ سوى صناعة معوقات جديدة أمام

البناء الديمقراطي الفعلي لمؤسسات العمل الوطني الفلسطيني ! وهي المعوقات التي تمثل «مساهمة المعارضة الديمقراطية» في تخريب المؤسسة التنظيمية للحركة الوطنية الفلسطينية إسوة بما أنجزته فصائل السلطة (والأخرى فصيلها القائد) !

ويمكن الاعتقاد، من دون تردد، أن بناء تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية على قوام فصائلي، وإرساء وتفعيل مؤسساتها السياسية على مقتضى مبدأ اقتسام السلطة بقاعدة الحصص، لم يفعل سوى أنه أغلق ميدان هذه الحركة على نفسه في وجه النمو الهائل للمجتمع الفلسطيني (خاصة في الداخل)، وفي وجه الموجات الجديدة من التيار الوطني الشعبي، الذي نما بعيداً عن منطق المؤسسة، وفي اشتباك يومي مع الاحتلال. ولم يكن في وسع فصائل الثورة أن تستوعب ـــ بنجاح ـــ الأجيال الوطنية الجديدة التي تدفقت في امتداد تلك الموجات، لأنها لم تكن قد نجحت ـــ أصلا ـــ في بناء «امتداد» تنظيمي قوي داخل الأرض المحتلة يوازي نظيره في مراكز اللجوء المحاذية، بمقدار ما إنها كانت عاجزة عن صوغ برنامج وطني جديد يستوعب حقائق الاحتلال والمقاومة في الداخل. فتنظيمات الفصائل في مناطق الاحتلال كانت ـــ إلى حدود اندلاع الانتفاضة ـــ مجرد «ملاحق» للمؤسسة الأم في عمان أو بيروت أو دمشق أو تونس ! (وهو ما كان في أساس استمرار موقع اللجوء مركزا للعمل الوطني، وفي أساس عدم انتقال مركز الثقل فيه إلى الداخل). ولم يكن في إمكانها أن تصير طرفا أصيلا في صناعة القرار الفصائلي، أو الاستقلال بِحَيِّزٍ فعلي للمبادرة يأخذ في الحسبان الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال. أما البرنامج الوطني الذي صاغته فصائل الثورة ـــ مجتمعة أو منفردة ـــ فلم يكن يُفْرِدُ للمقاومة في الداخل موقعا أعلى قليلا من أن يكون محض رافد للمقاومة المسلحة على الحدود !

وقد يكون واردا تماما أن يلتمس المحلل تفسيرا لهذه الوضعية الشاذة بردّ الأمر ـــ في جملته ـــ إلى الأسباب الموضوعية التي قضت بأن تنشأ الحركة الوطنية الفلسطينية، في صيغتها السياسية والتنظيمية الحديثة، وأن تبني قواعدها الارتكازية في مناطق اللجوء. غير أن النزاهة تقتضي الاعتراف بأن جزءا كبيرا من المشكلة كامن في الاستعدادات الذاتية لدى الثورة

الفلسطينية : إذ لم تنجز هذه الثورة تقدما جديا في تجربة الوعي بظروف الثورة في الأرض المحتلة، ولا اجتهدت في أن تستوعب الحقائق الجديدة التي أفرزتها معطيات الاحتلال وجدلية المقاومة في الداخل، ، ومنها الثقافة السياسية الجديدة التي لم يعد ممكنا تصورها على مثال الثقافة السياسية الفصائلية ـــ اللفظوية والشعاراتية والتعميمية جدا جدا. . . ـــ والأساليب الجديدة التي باتت أَوْكَدَ في النجاعة والفاعلية في مقاومة الاحتلال. وحين اندلعت الانتفاضة، لم يكن ذلك محض مناسبة للاعتقاد أن الواقعة دليل انعطاف جديد في مقاومة الاحتلال من مدخل نموذج المقاومة المدنية (وقد عاشته الثورة في جنوب إفريقيا بعد إخفاق تجربة العمل المسلح منذ أزيد من ربع قرن)، بل كان فرصة مثالية لإعادة النظر في استراتيجية الثورة الفلسطينية التي قامت على اختزال الثورة في الفصائل ، ومركزة العمل الوطني في اللجوء على حساب الداخل ، وتنصيب النشاط الفدائى أسلوبا بديلا عن الكفاح اليومي للشعب.

لم يكن من شأن الإضراب أو المظاهرة الشعبية أن تفكك موقعا عسكريا في جنوب لبنان، أو تُشَيِّع مركزا سياسيا في بيروت أو تونس، ولم يكن من شأن الحجارة والسكاكين والمولوتوف أن تدفن البندقية «اللاجئة» تحت وقع أقدام التاريخ، ولا كان من شأن الأطفال والشباب أن يترحموا على أرواح «الأبوات» الذين أتعبتهم الحروب الجانبية، كان ذلك يكفي للقول إن مرحلة من العمل الوطني قد أزف ميعادها بجيل جديد، وبعقل جديد، وبأسلوب جديد، ليس مهما إن كانت امتدادا حيّاً للتجربة الماضية أو قطيعة حاسمة مع تقاليدها، المهم ـــ كان وما يزال ـــ يكمن في مدى استعداد جهاز الثورة التقليدي أن يستقبل هذا التحول بإيجابية مطابقة. والمؤسف أن العقل الفصائلي لم يستفد من درس الانتفاضة بحيث يجعل هذا التحول مناسبة لإعادة فحص فرضياته وبنياته وأدواته، بل اتخذه فرصة لاستئناف عادة كيل المديح الذاتي الكسولة ! فلم يتبين من الانتفاضة إلا أنها ثمرة ـــ مجرد ثمرة ـــ للحراثة المسلحة في ميدان «الطوق»، ولم يقرأ في الجيل الوطني الجديد إلا أنه مجرد حالة سياسية وثقافية في امتداد تجربة المؤسسة

الأم. فكان أن حرم نفسه، بهذه الشجرة المانعة، من قراءة ما يحتمل في خارطة الغابة من حقائق جديدة !

هل نستطيع أن نفهم الخلاف الذي جرى بين وفد مفاوضات واشنطن وقيادة تونس، وهل نستطيع فهم الخلاف بين هذه القيادة وبين رموز وطنية في الداخل : (من زعماء وطنيين «محليين» وأساتذة جامعات. . .)، وهل نستطيع فهم الأسباب التي صنعت إشعاع التيار الإسلامي في مناطق الاحتلال، من دون إدراك حقيقة الفراغ الذي نشأ في «الداخل» بنتيجة انغماس النظام السياسي الفصائلي في الانغلاق على نفسه، وفي صناعة الحواجز العقلية والمادية والنفسية مع جمهور المجتمع الفلسطيني (وهو الانغلاق الذي اتسع نطاقه بعد قيام سلطة «أوسلو» بديلا من سلطة م. ت. ف!) ؟ ! سيصعب ذلك بكل تأكيد. وإذا كانت أزمة الديمقراطية عنوانا عريضا لمأساة «أوسلو» وسببا للفصام الفصائلي الفلسطيني ـــ الفلسطيني، فإنها ليست أكثر من الثمرة المرة لإهدار الديمقراطية بين «المجتمع الفصائلي» المصغر والمجتمع الفلسطيني الأعرض.

* * *

وبعد، كائنة ما كانت أهمية العامل العربي في الصراع ضد «إسرائيل» والمشروع الصهيوني، أو أهمية الدور القومي الحاسم في تقديم حل وطني وعربي مستقبلي لذلك الصراع، تبقى هناك مكانة خاصة لدور الحركة الوطنية الفلسطينية فيه (الصراع). ومكانة هذا الدور متأتية من الاصطدام المباشر للشعب الفلسطيني بالغزوة الصهيونية، وقواها، ومؤسسات دولتها، بسبب وقوع أرضه تحت الاغتصاب والاحتلال، الأمر الذي يدفع هذه الحركة ـــ موضوعيا ـــ إلى أن تكون خندقا أماميا دفاعيا واستراتيجيا ضد تمدد المشروع الصهيوني، بل ضد توازن دولته واستقرار مجتمعه الاستيطاني. وليس من شك في أن الكثير من حقائق هذا الصراع (العربي ـــ الصهيوني) ستتقرر في ضوء درجة ومستوى فعالية الممانعة التي سيبديها هذا الخندق الدفاعي

الأمامي ضده. فهو الذي قد يعرقل حركته، ويخلق في أوضاعه الإضطراب، كما فعل بكفاءة منذ هزيمة 67 إلى حرب الخليج الثانية في العام 91، وهو الذي قد يشرع له أبواب التمدد ويفتح له مسالك النجاح كما فعل منذ الهزيمة السياسية والأخلاقية في «أوسلو» !

لا ينتمي هذا الكلام إلى الخطاب اليساري الحدّيّ الناشئ في أعقاب هزيمة 67، الذاهب إلى احتساب الثورة الفلسطينية رافعة لحركة التحرر الوطني العربية، وطليعة كفاحية لها ! لأنه استغنى عن العام (العربي) بالخاص (الفلسطيني)، وكان في جملة خطاب المزايدة الكلامية التي امتهنها اليسار ضد الناصرية، وهما سببان يكفيان للعوذ بالواقع والعقل منه، لكنه (كلام) يشدد على وجوب إدراك مركزية الحلقة الفلسطينية في النضال العربي التحرري ضد المشروع الصهيوني ودولته الطائفية العنصرية، ودور منظمة التحرير في ذلك. غير أنه بمقدار ما على حركة التحرر العربية أن تعيد النظر في برامجها وهياكلها وأساليب عملها لتكون أهلا لخوض ذلك النضال على النحو الأمثل، الذي يستجيب لموجبات عملية التحرير الوطني، كذلك على منظمة التحرير أن تفعل الشيء نفسه دون إبطاء.

الفصل الخامس

نحو رؤية مستقبلية لتوظيف الموارد العربية غير المستثمرة في الصراع مع «إسرائيل»

مقدمة :

ثمة قاعدة في تجارب حركات التحرر الوطني، درجت هذه الحركات على العمل بها طويلا، هي **التعلم من خبرة الصراع مع العدو**، و ــ بالذات ــ النظر بعين فاحصة إلى **مواطن القوة** لديه (كما **مواطن الضعف** أيضا)، لتحييد تأثيراتها في الصراع، أو الحد منها، ولكن أيضا ــ وأساسا ــ للاستفادة منها، وإتقان كيفية بناء أسبابها وتنمية شروطها ــ لديها هي الأخرى ــ لتعديل توازن القوى بينها وبينه. ولعنا ــ اليوم ــ أحوج ما نكون إلى توطين هذا الدرس في فكرنا السياسي : الوطني والقومي، ونحن نعيش في مناخ هزيمة تاريخية مروعة أمام المشروع الصهيوني، نشهد أعلى تجلياتها في استسلام الحركة الوطنية الفلسطينية، إلا بقايا دفاعية منها أمام العدو، وفي انهيار حركة التحرر الوطني العربية، وفي انصياع الوضع العربي الرسمي لإملاءات الدولة اليهودية. . . إلخ، وهي ــ جميعها ــ ما يعبر عنه نجاح الكيان الصهيوني في انتزاع اعتراف ــ فلسطيني وعربي ــ بشرعية وجوده !

إن أول طقس من طقوس التفكير في الحقيقة الثقيلة هذه ــ بل قل المخجلة ــ يبدأ من طرح أسئلة التقويم البديهية لواقع الفارق في ــ الجاهزية وموارد القوة ــ بيننا وبين العدو، مدخلا منهجيا نحو بناء إدراك متماسك للأسباب التي صنعت له الغلبة، وهيأت لنا الخسارة والصّغار. وأول تلك الأسئلة الابتدائية السؤال التالي : **لماذا لعبت شروط انتصارنا ــ المفترضة ــ ضدنا ، ولعبت لصالحه** على الرغم من أنها مَثّلَث دائما ــ ومنذ قيام

مشروعه ــ نقطة ضعفه القاتلة ؟ كيف تـأتى له تحييد فعل وأثر عناصر القوة لدينا، والتجذيف عكس تيارها خـلال محطاته الأربع التي انتقل فيـها ــ في بحر مائة عام ــ مـن فكـرة، إلى حركة، إلى دولـة، إلى امبراطورية إقليمية ضاربة؟ !

I - موارد المعطى التاريخي :

يكتسب السؤال قيمته من استعـراض **عناصر القـوة** ــ المفترضة ــ لدينا، وحالتها المقابلة لديه، بحسبان هذه المقارنة سبيلنا إلى وعي الأسباب التي أسست الصراع العربي ــ الصهيوني على مفـارقـات، مـابـرح يعيد إنتـاجها، والتعبير عنهـا، حتى اليـوم ! ولـعـل أهـم العـنـاصـر ــ التحتية والموضوعية ــ أربـعة هـي : **الجغرافيا ، والديمغـرافيا ، والتجانس القومي ، والحق الشرعي**.

يملك العرب ــ في مواجهة «إسرائيل» ــ **عمقا جغرافيا** واسعا من شأنه تمكينهم من **توزيع القوة**، وعدم مركزتها في المواجهة، كما من شأنه تمكينهـم مـن استيعاب **هجوم العـدو**، بل وحتى استـدراجه ــ بتراجـع تكتكي محسـوب ــ إلى تقدم عسكري مكلف على صعيد انتشـار قـواتـه، وتطويل خط تقدمها عن قواعدها الخلفية، وهذه ــ من وجهة نظر استراتيجية ــ ذات أثر سلبي على القدرات اللوجيستية للعدو. وقد قام دليل معاصـر على قيمة هذا العمق الجغرافي في المواجهة، هو تجربة الثورة الـفـلسـطـينـيـة المسلحة في قواعد في الجوار العربي، وخـاصـة في الأردن وفـي لـبـنـان : إذ أمكن للحركة الوطنية الفلسطينية ــ بقطع النظر عن كل أخطائـهـا ــ أن تستفيد من هذه القاعدة الجغرافية الخلفية لبناء مؤسساتها القتالية، وجر العدو إلى حروب استنزاف كانت ذروتها حرب الـعـام 1982 في لبنان. والحـق أن هذا العمق الجغرافي كان كفيلا بمدّ العرب ــ وجيوشهم ــ بامتياز استراتيجي، فائق القيمة والأهمية، لو أمكن استثماره في سياسات مواجهة طويلة النفس للعدو : على مثال حرب الاستنزاف، وتجربتي المقاومة الفلسطينية واللبنانية، فهو يسمح للعرب ــ على الأقل ــ بإمكانية تحمل ضربات عسكرية دون أن

يتعرضوا لقصم حاد في العمود الفقري، الأمر الذي لا يمكن أن يتحمله العدو : الذي يعيش في غيتو جغرافي محاصر، لا يستطيع في إطاره حتى توزيع قواه وأهدافه في مواقع مكانية متباعدة اتقاء الاستهداف.

ويملك العرب **قوة بشرية هائلة** (ربع مليار نسمة) تستطيع تغذية المعركة، ضد العدو القومي، بالقاعدة البشرية القتالية، وبالكفاءات والخبرات، بدرجة عالية. فالعرب يفوقون عدوهم خمسين ضعفا على الصعيد البشري، ويمكنهم ــ لذلك السبب وعلى الرغم من فداحة الثمن الإنساني ــ **أن يتحملوا خسارات بشرية** في المواجهة لا تستطيع «إسرائيل» أن تتحمل عُشُرَهَا. لقد خسروا في حرب لبنان 82 ــ مثلا ــ أكثر من عشرة آلاف شهيد : فلسطيني، ولبناني، وسوري، لكن «إسرائيل» لم تتحمل خسارة خمسمائة قتيل من جنودها، فاضطرت إلى الانسحاب من بيروت، والجبل، وإقليم الخروب، ومناطق صيدا وصور، وهي ــ اليوم ــ تبتز بيروت ودمشق للإنسحاب من الشريط الجنوبي المحتل هربا من ضربات المقاومة، ومن مشهد النعوش الجماعية لجنودها الغزاة. ولعل الأهمية الاستراتيجية للعامل البشري تتبدى في حالتين : في أن «إسرائيل» **لا تستطيع إطلاقا تحقيق التوازن الديمغرافي مع العرب**، حتى ولو نجحت في تهجيرسائر يهود العالم إلى فلسطين (حيث لا يمثل كل يهود العالم أكثر من أربعة بالمائة قياسا بعدد العرب)، وفي أن العرب يستطيعون تجنيد أكثر من خمسة عشر مليونا من الناس في جيوشهم (بين جنود وقوات احتياط) تمثل ستة بالمائة من قاعدتهم البشرية، وضعف عدد سكان «إسرائيل» ثلاث مرات، ثم ضعف جيشها واحتياطها عشرين مرة تقريبا، لكن هذا، أيضا، يتوقف على استراتيجية مواجهة حقيقية تدرك قيمة الرأسمال البشري في المعركة. . . على نحو ما تدرك ذلك «إسرائيل» وتعمل بمقتضاه !

ثم يملك العرب امتياز **التجانس الإجتماعي والثقافي**، بوصفهم **جماعة قومية ، وأمة ذات تراكم توحيدي** : مادي ورمزي. نعم، إنهم موزعون جغرافيا ويسياسيا في عشرين دولة ! غير أن تجزئتهم السياسية ــ القهرية ــ لم تَنَل يوما من حقيقة الوجود المادي القوي لرابطة العروبة التي

تصنع اللحمة بينهم، على اختلاف مواقع انتشارهم الجغرافي ــ السياسي، وتخلق لديهم الشعور الجمعي بالانتماء إلى أمة واحدة. وهي حقيقة إذا كان التراكم التاريخي والحضاري الطويل قد أنتجها، وأسس لها بناها التحتية ــ والنفسية ــ العميقة، فإن امتحانات المصير القومي في العصر الحديث (وفي قلبها التحدي الاستعماري، والتحدي الصهيوني) أضافت إليها أسباب الرسوخ والقوة. ولعل هذه الحقيقة الاستراتيجية ــ التي تعبر عن نفسها على الصعيد الشعبي ــ لم تتمكن من التمأسس في صيغة تاريخية إلا في سياق المشروع القومي الناصري، وفي زمن تاريخي قصير، بينما عبرت عن نفسها ــ في شكل سياسي متواضع ورمزي ــ في صيغة تمركز عربي منقوص (جامعة الدول العربية)، وعلى قاعدة مبدإ فضفاض : «التضامن العربي»، و«العمل العربي المشترك». وكائنة ما كانت الأسباب التي نالت من القيمة الاستراتيجية لعامل التجانس القومي والثقافي لدى العرب، في صراعهم مع المشروع الصهيوني، فإن ثمة حقيقتان ليستا في وسع الإنكار والتجاهل :

• **أولـهـمـا** أن التعبير السياسي عن هذا التجانس ظل ممكنا ــ جزئيا ــ في تجربة السلطة (الحروب العربية ضد الدولة الصهيونية، وخاصة حرب أكتوبر 73)،

• **وثانيهما** أن العدو لم يتمتع ــ في تكوينه كما في تطوره ــ بمثل هذا الامتياز الاستراتيجي، حيث ظل مدفوعا إلى تصميم مجتمع (اصطناعي) على مقاس مشروع سياسي، بدل تصميم ذلك المشروع على مقاس المجتمع !

وأخيرا، فإن العرب يملكون امتياز حيازتهم لحق **تاريخي** **شرعي** في صراعهم مع الدولة اليهودية وقوى مشروعها الصهيوني : إنه الحق في أرض فلسطين المغتصبة، والحق في الأراضي العربية التي احتلت بقوة السلاح. وهو حق شرعي بمعنيَيْن على الأقل : بمعنى **تاريخي** ثابت، لاغبار عليه، يعبر عنه واقع أن أرض العرب تعرضت للاغتصاب والاحتلال ــ بالقوة والعدوان ــ من قبل العصابات (الصهيونية)، الوافدة من الغرب، وبدعم من القوى الاستعمارية المتعاقبة نفوذا على منطقتنا (بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة)، ثم بمعنى **قانوني** يلخصه سيل القرارات الدولية الناص على عدم شرعية

احتلال «اسرائيل» للأراضي العربية، ولقسم من فلسطين (الذي أقره قرار التقسيم للعرب)، ناهيك عن عدم شرعية أفعال الاستيطان، والتهويد، والتهجير القسري للسكان الأصليين، وسائر ما يقع ـــ في عرف القانون الدولي ـــ في دائرة العدوان على الحقوق : الذي تمارسه الدولة اليهودية منذ قيامها قبل نصف قرن. ومهما قيل اليوم عن حيف القانون الدولي وإجحافه في حق العرب ـــ وهو صحيح صحة حرارة الشمس ـــ فإن دولة اليهود هي آخر ما يمكن أن يتمتع ـــ في كل العالم المعاصر ـــ بامتياز حيازة الشرعية الدولية لأفعال العدوان التي تمارسها، دعك من شرعية تاريخية لا تملكها، إلا بمقدار ما تملك الأسطورة والخرافة الحق في وراثة الواقع وحيازته !

، ، ، هذه ـــ من الوجهة الموضوعية ـــ ما يملكه العرب، والفلسطينيون في جملتهم، من عناصر الامتياز التحتية في مواجهتهم التاريخية المعاصرة للمشروع الصهيوني، ودولته الطائفية العنصرية على أرض فلسطين. غير أنها ـــ في حساب الواقع والأشياء ـــ **مجرد عناصر فرضية مجردة** ليست لها صلة قرابة مادية بواقع الحال ! فهي، في حكم الحقائق الموضوعية، لا تساوي شيئاً : إنها كَمٌّ مهمل غير ذي قيمة، إلا ماعناه هذا من معنى نظر ي بوصفه كـمّاً افتراضيا ! ففيما كان على الجغرافيا، والديمغرافيا، والتجانس القومي، والحق الشرعي، أ ن تكون موارد استراتيجية في حوزتنا، **تحولت ـــ جميعها ـــ إلى أسلحة ضدنا** : أصبحت الجغرافيا الواسعة مبعث شقاق بيننا (إلى دول «طوق» ودول «تأييد» : متباعدة سياسيا باسم الجغرافيا) ؛ وأصبحت الديموغرافيا أرقاما صافية في خدمة تطوير نسب التخلف، والأمية والبطالة، وفي خدمة تبرير الفجوة بين الموارد والسكان، بين التنمية ومعدلات الطلب، على نحو بدت فيه نعمة التفوق البشري على العدو وكأنها نقمة على الحاضر والمستقبل ! ثم أصبح التجانس القومي والثقافي مجرد عصبية تقليدية سلبية أمام نجاح العدو في بناء مشروع سياسي عصري يستعيض عن الاجتماع المدني ـــ والثقافي ـــ باجتماع سياسي حديث، و ـــ معه وفي امتداده ـــ يستعيض عن روابط التاريخ الماضي بروابط المصلحة والحاضر ! وأخيرا، أصبح الحق التاريخي والقانوني مجرد ترداد ببغاوي لثوابت دمرتها

متغيرات السياسة، بل أسطورة جديدة أسقطتها ـــ بقوة ميزان قوى السياسة ـــ الأسطورة التوراتية القديمة !

❊ ❊ ❊

في المقابل، تمثل هذه العناصر الأربعة السابقة ـــ على صعيد المعطى الموضوعي ـــ مواطن ضعف قاتل للمشروع الصهيوني، وسببا لإلقاء القيد على حرية حركته في المنطقة العربية، وذلك إذا ما نظرنا إليها من الزاوية الموضوعية، أي : بعيدا عن كيفيات توظيف العرب لمواطن الخلل والعطب هذه، أو عن كيفيات استثمار المشروع الصهيوني حالة الإخفاق العربي في توظيفها ضده !

ف «إسرائيل» تقيم كيانها على رقعة جغرافية ضيقة، هي حدود «ها» التي منحها إياها قرار التقسيم لعام 1947، والتي وسعتها ـــ بالقوة ـــ في حرب العام 1948. وحتى على فرض أنها حصلت على أكثر من نصف الضفة الغربية، وعلى القدس الشرقية، من التسوية السياسية ـــ على نحو ما تهيء نفسها له اليوم ـــ فإن جغرافيتها : الطبيعية والسياسية، صغيرة جدا، وتضعها في موقع ضعف صعب وحاد في أية مواجهة عسكرية حقيقية مع العرب. إن ضيق رقعتها، وقصر المسافة بين عمقها المكاني في تل أبيب، والقدس، وحيفا، ويافا، والجليل الأعلى . . . ، وبين حدود ها مع بلدان الطوق العربية، يضع ذلك العمق ـــ ومراكزه المدنية والاقتصادية والسكانية ـــ أمام تهديد الرماية الصاروخية : القريبة والمتوسطة، بل وحتى البعيدة (على نحو ما ثبت في الضربات الصاروخية العراقية لها في حرب الخليج الثانية لعام 1991)، مثلما قد يصيبه بالتهديد عند أي هجوم حاسم ومنظم بالمدرعات ـــ المحمية بغطاء جوي قوي ـــ من الجبهات كافة. وإذا ما أضيف إلى ذلك واقع انعدام وجود خلفية جغرافية برية إسرائيلية غربا، وخناقها البري العربي : شرقا، وشمالا، وجنوبا، تَبَيَّنَ مقدار المأزق الجغرافي الذي يحكم على كيانها بالعزلة والهشاشة المكانية.

ومثل الجغرافيا، تمثل الديمغرافيا نقطة ضعف قاتلة للمشروع الصهيوني. ذلك أن هذا المشروع يستند ـــ داخل فلسطين ـــ إلى قاعدة بشرية صغيرة لا تمثل نسبة نصف يهود العالم، وهي أضعف من القاعدة البشرية العربية خمسين مرة. وكما أن التوسع الصهيوني ببناء المستوطنات في القدس ومدن وقرى الضفة الغربية، لا يكفي لحل عقدة الضائقة الجغرافية المزمنة ل «إسرائيل»، وكذلك لن تجديها ـــ في تجاوز عائق هشاشة قاعدتها البشرية ـــ سياسات تغذية ديمغرافيتها بعمليات الهجرة اليهودية الكثيفة إلى فلسطين المحتلة، فالتوازن مختل بينها وبين العرب اختلالا بشريا استراتيجيا وفادحا. وهذا مما ينعكس سلبيا على قدرتها على التجنيد والتجييش في معارك سيظل فيها للعامل البشري ـــ وإلى فترات من الزمن قادمة ـــ دور مركزي وحاسم. وينطبق الأمر نفسه على قدراتها الاقتصادية المحكومة بضعف العامل البشري، والمدفوعة ـــ بموجبه ـــ إلى تغطية عجزها بالعمالة الفلسطينية، وإلى التفكير في العمالة العربية في مرحلة ما بعد التسوية !

ثم إن إسرائيل» تفتقر إلى نسيج قومي توحيدي، في تركيبها الاجتماعي ـــ الثقافي ـــ السكاني، بسبب نمط التكوين السوسيولوجي الذي قام عليه مجتمعها الاستيطاني في فلسطين. فالمنتسبون إليها لم يكن يجمع بينهم إلا جامع الانتماء إلى الملة اليهودية، وهو ـــ في المقام الأول ـــ جامع روحي ونفسي. ومادون ذلك، فإن «اسرائيل» ليست أكثر من أرخبيل اجتماعي ـــ ثقافي متشكل من فسيفساء من الجماعات القومية، والثقافية، واللغوية، المتباينة والمتنافرة، تباين وتنافر أصولها التي انحدرت منها، وقد زُجَّ بها لتكوين «أمة روحية» تعوض عن وجود مستحيل لأمة مادية حقيقية ! ولقد كان لغياب التجانس القومي، والثقافي، في تكوينها الإجتماعي، أثر بالغ السلبية في الحياة السياسية لمجتمعها الاستيطاني : فقد عاشت التناقض الثقافي العنيف بين يهودها الغربيين («الاشكناز») ويهودها الشرقيين ـــ «السفارديم» صراعا سياسيا حادا بين أحزاب «العمل»، و «ميرتيس»، و«شاس» . . . إلخ، هدد توازنها السياسي في مناسبات كثيرة

(آخر ها ما حصل لحكومة بنيامين نتنياهو)، كما عاشت التناقض بين مشروعها السياسي الحديث ومبرراتها الدينية، في شكل صراع محتدم بين علمانييها المتراجعين ــ منذ مصرع آخر أنبيائها : اسحق رابين ــ وبين متدينيها المتطرفين الزاحفين على الدولة لمزيد من تهويدها. وقد يصح أن يقال ــ مع القائلين ــ إن هذه الأنماط من التناقضات والصراعات ــ المعتملة في قلب الكيان الصهيوني ــ ليست مسرحية سياسية للإيحاء بحيوية مجتمعه، بل مقدمات صامتة لحرب أهلية معلنة. . . قادمة، بدأت تباشيرها بإقدام يهودي شرقي متدين على اغتيال رئيس حكومة علماني (اسحق رابين).

وأخيرا، فإن «إسرائيل» لا تتمتع بأي حق تاريخي في فلسطين، ما خلا «الحق القانوني» الذي منحه إياها الإستعمار البريطاني، وجاء قرار التقسيم يخرجه إلى الوجود. ومع أن هذا «الحق» الإستعماري المستعار جَوَّزَ لها القيام القانوني تجويزا، ومنحها حدودا «معترفا بها دوليا»، هي أقل بكثير مما حصلت عليه بصورة عدوانية ــ وغير قانونية ــ في حربي 48 و67، إلا أنه لم يُعَوِّض عن غياب الحق التاريخي الثابت الذي لا تتمتع به في الأرض التي أقامت عليها كيانها الطائفي. ومع أنها حاولت ــ بعملية تزوير إيديولوجية مفضوحة لتاريخ فلسطين ــ صناعة مثل هذا الحق على مقتضى ديني، بل قل أسطوري، إلا أن هذا الحق الديني المزعوم لم يعد ــ اليوم ــ يؤدي وظيفته التقليدية : بناء التماسك اليهودي وتوليد قضية يهودية، بل أصبح مبعث صراع طاحن ــ داخل كيان «إسرائيل» ــ بين العلمانيين الذين يريدون دولة حديثة، وضعية، وبين المتدينين الذين يريدون دولة يهودية توراتية مغلقة طائفيا. وكما أن غياب الحق التاريخي الثابت، والاستعاضة عنه ب «حق ديني» مزعوم («الوعد الإلهي»)، حرم «إسرائيل» من قيام إجماع على قضية وطنية، وكان سببا في قيام نزاع أهلي حاد حول طبيعة الدولة وصلتها بالدين. . .إلخ، كذلك فجر مكتوبا ثقافيا ــ وأخلاقيا ــ مسكوتا عنه فيها، هو إعادة فحص بديهيات مشروعيتها التاريخية التي قامت عليها. ولعل اهتزاز يقينياتها ــ أو يقينيات جمهورها ــ في روايتها عن نفسها، وعن تاريخها المُخْتَلَق، هو ما يفسر ــ اليوم ــ ظواهر مثيرة،

ومتزايدة التأثير، فيها من قبيل الهجرة المعاكسة، وتعاظم نفوذ «المؤرخين الجدد» في إعادة كتابة تاريخ «إسرائيل»، ثم تزايد قاعدة المعادين للصهيونية في أوساط يهود «إسرائيل» ويهود العالم. . . إلخ.

، ، ، ومع ذلك، نجحت الدولة الصهيونية في تذليل مصاعب هذه المعطيات الموضوعية، ذات الآلية النابذة، وفي تحييد الآثار الإيجابية لعناصر الامتياز التي في حوزة العرب :

ففي مقابل امتياز العمق الجغرافي لدى العرب، وضعفه المزمن لديها، عملت على أن تكون حروبها محدودة في المكان، جوية خاطفة تنجز أهدافها بسرعة بحيث لا تترك كبير مجال أمام الاشتباك البري طويل النفس. مثلما حرصت على شل القدرة الاستراتيجية العربية الجوية والصاروخية في ضربات وقائية مفاجئة، من نوع تدمير الطيران الحربي المصري في مرابضه، وتدمير «مفاعل تموز» النووي العراقي، وتدمير شبكة الرادار والصواريخ السورية في البقاع اللبناني، والتحريض ضد امتلاك الجيوش العربية لصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، من الاتحاد السوفييتي، والصين، وكوريا الشمالية، أو تصنيعها (برنامج إنتاج الصواريخ في مصر الستينات مثلا)، أو تطويرها ذاتيا (البرنامج العراقي في الثمانينات). والهدف، منع العرب من استغلال ضيق المساحة الجغرافية الإسرائيلية، وتوجيه ضربات موجعة إلى عمقها الأمني.

وفي مقابل امتياز التفوق البشري العربي، وضعف البنية الديمغرافية الإسرائيلية، عمدت الدولة الصهيونية إلى التركيز على النوعية البشرية للتعويض عن الخصاص في الكم البشري. ولا يتعلق الأمر في هذا بالتركيز على برامج التكوين والتأهيل العلمية ــ الناجحة ــ التي قامت بها داخل كيانها، فقط، بل هو يتصل ــ أيضا ــ بسياسات الهجرة التي اعتمدتها منذ ما قبل قيامها قبل نصف قرن، أي منذ فترة الانتداب البريطاني على فلسطين : فقد كانت تنتقي مهاجريها ــ حينها ــ من القادرين على القتال، وعلى العمل في الكيبوتزات، مضحية بالشيوخ والعجزة، بل تاركه أمرهم لفرق الموت النازية (كما تكشف عن ذلك وقائع محاكمة/ فضيحة كاستنر) ! وهي اليوم تفعل الشيء نفسه، فتركز على تهجير الكفاءات العلمية

اليهودية من روسيا، وأوروبا الشرقية، والأمريكيتين، وأوربا الغربية، قصد موازنة التفوق البشري العددي العربي بتفوّق بشري نوعي يهودي، يضخ نتائجه وعائداته في جيشها واقتصادها !

ثم في مقابل امتياز التجانس القومي والثقافي العربي، وضعفه في معسكرها، نجحت في بناء نظام سياسي ودولة حديثين نجحا ـــ نسبيا ـــ في تخطي حالة الشرخ الاجتماعي الداخلي، وصنعا رابطة ولاء لكيان أعلى مستثمرة ـــ في ذلك ـــ تماهي ذلك الكيان مع العقيدة اليهودية. وهكذا أتى الاجتماع السياسي الحديث، والمتطور، يعوض عن غياب الاجتماع المدني المتجانس، بل ويصنع تجانسه إلى حين. وفي الأثناء، جربت «إسرائيل» أن تصدر عاهتها الطائفية للعرب، فتضغط على تجانسهم الموروث، وتبحث لنفسها عن منفذ لإصابة نسيجهم القومي التوحيدي، وقد وجدته ـــ فعلا ـــ في ما يسمى ب «مسألة الأقليات» : وتجربة لبنان الحرب الأهلية مثال لذلك. لكنها ـــ في كل الأحوال ـــ استفادت من عجز العرب عن تحويل تجانسهم القومي والثقافي إلى حقيقة سياسية : نعني إلى دولة وطنية أو قومية، أو إلى نظام ديمقراطي سياسي حديث !

وأخيرا، فقد نجحت في مواجهة قوة الشرعية ـــ التي يمتلكها العرب والفلسطينيون ـــ بشرعية القوة العمياء التي احتازتها ـــ هي ـــ مدعومة من القوى الاستعمارية. لم تقف طويلا عند أزمة شرعيتها، ليس فقط لأنها تحصَّلَتْهَا من «المجتمع الدولي» في قرار التقسيم، أو لأنها جَرَّبَتْ تزويرها باسم «الحق الديني» في «الأرض الموعودة» التي أقْطَعَهَا الخرافة ل «شعب الله المختار» (والحقيقة إن «الوعد» الذي أقْطَعَهَا لها ليس وعدا إلهيا، بل وعد بشري هو : «وعد بلفور» !)، بل لأنها خلقت لجمهورها مصالح جديدة كانت كافية لصناعة شرعية جديدة على مقتضى برغماتي صرف !

ما الذي نال من قيمة، ومن أهمية، عناصر الامتياز التي تقدمها للعرب المعطيات التاريخية والموضوعية في صراعهم مع المشروع الصهيوني، ودولته وما الذي مكن «إسرائيل» من تجاوز عقبة تلك المعطيات ـــ اللاعبة ضد مصالحها ـــ وتوظيفها ضد المستفيدين منها موضوعيا : نعني العرب ؟ إن

الذي يفسر ذلك هو أن «إسرائيل» **نجحت في ما لم ينجح فيه العرب : التخطيط السياسي : الاستراتيجي والمحسوب للمعركة**، على النحو الذي يجري فيه **الاستثمار المنظم والعقلاني لموارد القوة الذاتية** ، **والتوظيف المعاكس لمواطن الضعف لدى الخصم**، ولقد كان من أهم مواطن ضعفنا ــ نحن العرب ــ إخفاقنا الذريع في استثمار موارد القوة الموضوعية ــ الموروثة ــ التي في حوزتنا !!! كما لو أن السحر ارتد على الساحر !

II- الموارد المهدودة والغائبة :

يقع حديثنا عن هذه الموارد : المهدودة والغائبة، في موقع الدفاع عن أهميتها الاستراتيجية والحاسمة في إعادة صوغ مسار ومستقبل صراعنا القومي مع المشروع الصهيوني ودولته المزروعة في قلب كياننا. ولكن، لننبه ــ قبل ذلك ــ إلى أن ثمة **أربعة منطلقات ــ أو أربع مقدمات** ــ لا سبيل إلى إغفالها في أي تفكير يتوخى بناء تصورات مستقبلية لمصائر الصراع العربي ــ الصهيوني. وهي تكاد تكون ــ بالنسبة إلى كاتب هذه السطور على الأقل ــ بمثابة **مسلمات** (ولا نقول بديهيات) لا محل للاستشراف دون العمل بمقتضى أحكامها :

• **أول** تلك المقدمات ما ألحنا إليه في الفصل السابق من أن **صراعنا مع الدولة الصهيونية بات ممتنعا على إمكانية حسمه عسكريا لصالحنا**، وذلك بسبب تفوقها الاستراتيجي في ميزان القوى، **وحيازتها القدرة العسكرية النووية**، و ــ معها ــ حيازة إمكانية الردع الاستراتيجي لاحتمالات شن الحرب ضدها. ليس معنى ذلك أن الجانب العسكري التغى أو سيلتغي من الصراع العربي ــ الإسرائيلي، بل إنه **سيستمر**، وسيتخذ شكل **حروب محدودة الأهداف**، وشكل مقاومة شعبية **مسلحة** على نمط المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان وفي فلسطين. ومع أن حربا عربية ناجحة ــ من قبيل حرب أكتوبر 73 ــ ممكنة إذا ما توافر لها القرار السياسي العربي الجماعي، والتنسيق العسكري المحكم والكامل بين قيادات أركان الجيوش العربية، ومع أن المقاومة الشعبية المسلحة مازالت قادرة على الاستمرار في استنزاف العدو،

وإلحاق الخسائر البشرية به، إلا أن الحرب النظامية، والحرب الشعبية، لن تستطيعا ــ حتى في أفضل شروط الأداء القتالي ــ إلحاق الهزيمة الكاملة بالعدو، وإن كان في وسعها إيذاؤه، والضغط عليه، والحد من غطرسته، وعدوانيته، ومنزعه التوسعي.

• وثاني تلك المقدمات أن الصراع العربي ــ الصهيوني محكوم بأن يظل صراعا حضاريا بين الأمة العربية، والشعب الفلسطيني من ضمنها، وبين المشروع الصهيوني ــ الاستعماري : الهادف إلى إخضاع المنطقة العربية بالقوة، وحراسة التجزئة فيها، ووأد تطلعات أبنائها إلى النهضة، والوحدة، والتقدم. ولذلك، فهو صراع غير قابل لحسم سياسي في الأمدين القريب والمتوسط. وليس معنى ذلك ــ أيضا ــ أن التسوية السياسية مستحيلة، بل هي ممكنة ــ اليوم ــ بشروط العدو (على نحو ما نشهد منذ «مدريد» وما تحتها)، وقد تكون ممكنة ــ غدا ــ بشروط العرب. غير أنها في الحالين : أكانت تسوية مجحفة أم تسوية «عادلة»، لن تستطيع منع هذا الصراع من أن يتجدد ويستمر في صور مختلفة، وذلك لأنه صراع يتغذى من عوامل عميقة ــ أعلى شأنا من السياسة وأفعل تأثيرا منها ــ هي : الحق التاريخي ، والحافز (الواجب الديني) ، والتناقض الثقافي ، والذاكرة الحضارية . . . إلخ. وإذا كان العقل السياسي البراغماتي ــ والاستعجالي ــ قد تجاهل هذه الأسس التحتية العميقة للصراع، وانصرف ــ تحت وطأة الضغط وقصر النظر والنفس ــ إلى البحث عن تسوية سياسية بأي ثمن، فإن تناقضات تلك التسوية وإخفاقها، سوف يدفعان بهذه الطاقة العميقة إلى الاشتغال مجددا، وإلى تزويد الصراع بأسباب الاندلاع المستمر.

• أما ثالث تلك المقدمات فهو أن التسوية السياسية للصراع لن تضع فضلا ختاميا لهذا الصراع على الصعيد السياسي، فتعيده فورا إلى جوانبه الثقافية، والدينية، والحضارية، بل سيستمر في شكل سياسي مديد لفترات أخرى قادمة. ذلك أنه إذا كان من شأن مثل تلك التسوية أن تنتزع اعتراف النخب العربية الحاكمة بالدولة اليهودية، وبشرعية وجودها على قسم من أرض فلسطين، وإذا كانت تستطيع أن تثمر صلحا رسميا،

ومعاهدات، وتطبيع، وتبادل تمثيل، وما في معنى ذلك، فإنها لن تضع حدا للتناقض السياسي بين الشعوب العربية ــ وحركاتها السياسية الوطنية والقومية والإسلامية ــ وبين الكيان الصهيوني، ولن تَقْـوَ على ترجمة المصالحة العربية الرسمية مع الأمر الواقع الصهيوني، إلى مصالحة شعبية عربية معه. واليوم يقوم على ذلك دليل قوي، هو اشتداد هذا التناقض السياسي على جبهة المقاومة المدنية الشعبية القوية للتطبيع في الأقطار العربية التي وقّعت نظمها السياسية على اتفاقات «سلام» أو «تطبيع» مع الدولة اليهودية. وهي المقاومة المدنية ــ السياسية التي أفقرت مضمون عملية «السلام» والتطبيع، وحاصرتها في الحبر والورق !

• وأخيرا، فإن رابع تلك المقدمات هو أن مصادر قوة العدو الصهيوني ليست في ماكنا دائما نعتقده، بل في (مصادر) أخرى ما أحوجنا ــ اليوم ــ إلى الانتباه إليها، وهي ــ في مجملها ــ داخلية، وذاتية، أي من صنعه هو ! فقد انصرفنا طويلا إلى الاعتقاد بأن المشروع الصهيوني نجح في أن يحقق ما حققه ضد أرضنا، وحقوقنا، وجيوشنا، من خلال مصدرين : الدعم الخارجي ــ القوي والكثيف ــ الذي تلقاه من القوى الإمبريالية، ومن المنظمات والمؤسسات اليهودية العالمية : المنتشرة في مراكز القرار السياسي والاقتصادي في الغرب، ثم مؤسسته العسكرية الضاربة التي بناها مستفيدا من ذلك الدعم : المالي، والعلمي، والتقاني. بينما تقوم اليوم أدلة قوية على أن قوة مشروعه، وأسباب نجاح ذلك المشروع، **تكمن في نظامه الاقتصادي ، والسياسي ، والعلمي**، الذي مكّنه من بناء جيش قوي، ومجتمع متحفز ومستنفر ضدنا ! لقد سمحت له التنمية العلمية ببناء قدرة استراتيجية كافية لإلحاق الهزائم بنا، وسمح له بناء اقتصاد قوي بأن يصمد في وجه الحصار العربي مدة نصف قرن، وأن يخوض الحروب مطمئنا إلى كفايته الإنتاجية ؛ مثلما سمح له نظامه الديمقراطي بأن يصنع شعبا ووَحْدَةً وطنية من لا شيء : من أمشاج بشرية أرخبيلية ! وأن يحصل على التعاطف من العالم بوصفه تعاطف مع واحة ديمقراطية في صحراء ديكتاتورية يحتلها العسكر، وزعماء الطوائف، والقبائل، والعشائر !

،،، إن الانطلاق من هذه المقدمات، والبناء عليها، شرط أساسٌ لاغنى عنه ـــ اليوم ـــ من أجل إعادة تمثّل سياق الصراع العربي ـــ الصهيوني ، في لحظته المعاصرة ، وبناء تصورات مستقبلية : استراتيجية ، وبرنامجية ، حول ممكناته في المراحل القادمة منه. وإذا كان من وظائف المقدمات الثلاث الأولى، بيان طبيعة هذا الصراع وخلفياته الضمنية ، وأبعاده ، وبيان حدود الممتنع والممكن فيه، فإن وظيفة المقدمة الرابعة هي التنبيه إلى مواطن القوة في المشروع الصهيوني، والتي نجح في تنميتها بقواه الذاتية (مستفيدا ـــ طبعا ـــ من الدعم الخارجي)، وباتت دولته قادرة ـــ من خلالها ـــ على ضمان توازنها الذاتي في مواجهة محيط عربي نابذ. كما أن من وظيفتها التشديد على وجوب العناية ـــ عربيا ـــ بموارد القوة هذه، التي احتازها العدو، والسعي إلى احتيازها وتوظيفها في المواجهة معه.

ولعل في هذا المعرض من الحديث مكانا لملاحظة مثيرة، تلقي الضوء على نوع فهمنا للصراع مع المشروع الصهيوني ودولته، وعلى ما ينطوي عليه ذلك الفهم من قصور وفقر ! والملاحظة التي نعني هي أننا لم ننجح ـــ طوال مراحل الصراع مع هذا المشروع ـــ في أن نستدخل مسائل ، وبرامج ، ومطالب : العلم ، والتنمية . والديمقراطية ، في حسابات المواجهة ، وذلك لأننا لم نهْتد إلى إدراك قيمتها الاستراتيجية، ولم نعتبرها موارد قابلة للتوظيف في تلك المواجهة ! كان تركيزنا الشديد ـــ خلال نصف قرن الأخير ـــ على مسائل احتسبناها أولويات «مقدسة» لا محيد عنها : بناء الجيش وتسليحه، وتحصين الجبهة الداخلية ببناء وحدة وطنية على قاعدة أن لا شعار يعلو فوق شعار المعركة. ومع أنه لم يكن خطأ ـــ ولا عيْبًا ـــ أن نبني الجيش القوي، والوحدة الوطنية المتينة في وجه العدو، إلا أن ثمن ذلك لم يكن قليل الكلفة على أولويات، ومطالب، وموارد، أخرى كانت تتطلبها المعركة، من نوع تلك التي ذكرنا قبلاً. ففي أفضل الأحوال، كانت حيازة العلم، وتحقيق التنمية، وبناء الديمقراطية، أهداف مرسومة لإشباع حاجات داخلية ضد الجهل، والتخلف، والإستبداد، ولم يَجْرِ وعيها في برنامج المواجهة الوطنية والقومية ! وها نحن، اليوم، وبأثر من خبرة الاحتكاك

بالعدو، والتعلم من دروس الصراع معه، أمام الحاجة إلى إعادة وعيها بوصفها الموارد التي كانت غائبة، والتي تحتاج اليوم إلى بناء وتوظيف.

1- التنمية العلمية :

في مجال الصلة بين حيازة القدرة العلمية ـــ في الوطن العربي ـــ وبين صراعنا مع المشروع الصهيوني، ثمة دوائر ثلاث متداخلة تقع موضوعيا في صلب العلاقة بين الحدين، وتتوقف ـــ على نوع المعادلة بينها ـــ حقائق كثيرة في ذلك الصراع. والدوائر تلك هي : **دائرة التكوين التعليمي الأساسي ، ودائرة البحث العلمي وسياسات التخطيط فيه ، ثم دائرة الخبرة العلمية العربية المهاجرة** . الجامع بين هذه الدوائر، اليوم، ليس فقط غربتها وبرانيتها في حقل الصراع العربي ـــ الصهيوني، بل أيضا، وأساسا، مساهمتها القوية في إنتاج شروط رخاوة وهشاشة بنى المقاومة في الوضع العربي داخل ذلك الصراع !

كانت المدرسة الوطنية الحديثة حلما نهضويا عربيا منذ العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر. وكان الرهان قويا على أن تتحول إلى مؤسسة اجتماعية ـــ تربوية عامة تنهض بمهمة التكوين والتثقيف، لمقاومة الجهل، والأمية، وإنتاج شروط اندماج العربي في العصر، بعيدا عن سلطة الخرافة، والسلبية، والهامشية، والتواكلية. بل هي كانت أم المسائل في الوعي النهضوي العربي الحديث، التي لا تضارعها في القيمة مسألة أخرى، والقاعدة التي كان يفترض أن يقوم عليها صرح المجتمع العربي الجديد : الخارج من أحشاء عتمة العصور الوسطى. واليوم، بعد أزيد من قرن ونصف على مشروع المدرسة الوطنية مع **محمد على وإبراهيم** باشا (في مصر)، **والباي** (في تونس)، **ومحمد الرابع** (في المغرب)، وبعد ما يناظرها من الزمان على حلم **أحمد فارس الشدياق** (في لبنان)، ورفاعة **رافع الطهطاوي** (في مصر). . . ، ها إننا نعيش حالة فاضحة من التكديح العقلي، ومن التوزيع المعمم للجهل ! فمدارسنا العربية لم تشمل كل الأرياف، والقائم فيها في المدن لم يستوعب سائر من يحق لهم أن يتعلموا. والنتيجة أن قرابة

نصف السكان العرب أمّي، أو قل غير ممدرس ! وهي نسبة تتجاوز النصف بكثير في بلدان عربية مثل السودان، واليمن، وموريتانيا، ومصر، والمغرب، والصومال، وجيبوتي !

ليس تفصيلا، في الصراع العربي ـ الصهيوني، أن يكون أكثر من نصف الساكنة العربية أمّي، وأن تنجح «اسرائيل» في تعميم التكوين التعليمي علي سائر ساكنتها، بل وأن تقيم برنامج التكوين ذاك على قاعدة أرقى نظم التلقين التي ينعدم لها الرديف والمضارع في ديارنا ! ففي ذلك ـ على الأقل ـ ما يقوم به دليل على نوع الفارق بيننا على صعيد السياسات والاستراتيجيات، وعلى صعيد وعي الأولويات في ميدان **الصراع على المعرفة، واستثمار هذه الأخيرة لتنمية شروط القوة الاستراتيجية .**

وعلى مثال ما أخفق مشروع المدرسة الوطنية، في العالم العربي المعاصر، فأنتج إخفاقه ذاك جهلا معمما وأمية زاحفة على جمهور متزايد، كذلك أخفقت سياسات التخطيط العربية في ميدان البحث العلمي ـ بفروعه المختلفة ـ فكان من نتائج ذلك قيام حالة من العجز الحاد، ومن الخصاص، في الموارد العلمية الموظفة لأغراض تنموية، أو لغرض بناء قدرة دفاعية استراتيجية ذات كفاية ! ومرد الإخفاق ذاك إلى عاملين مترابطين :

• **أولهما** ضعف اهتمام السياسات العربية الرسمية بمجال البحث العلمي، والتراجع المتزايد لموقعه في سلم أو لوياتها، الأمر الذي يشهد على عدم وعيها بدوره الحيوي، وقيمته الاستراتيجية، في التنمية والتقدم وحيازة أسباب الدفاع الشرعي عن الأمن الوطني والقومي.

• **وثانيهما** معدل الإنفاق الهزيل على قطاع البحث العلمي وبرامجه، والذي لا يصل ـ سنويا ـ إلى رقم نصف الواحد بالمائة من الميزانية العامة للدولة، بل لا يكاد يبلغ الغلاف المالي المرصود لألعاب الفروسية أو دوري دولي واحد لكرة «التينس» أو للغولف مما تنظمه وزارات الرياضة في دول عرب اليوم ! وبمقدار ما تمثل هذه الحقيقة المرة مدعاة للخجل والاستهجان، تمثل سببا وجيها للاعتقاد بأن البنى التحتية لهزائمنا ـ المنهمرة على غير انقطاع ـ في مواجهة تحدي التنمية الداخلية، وفي مواجهة تحدي العدو

الخارجي (الصهيوني)، بنى نصنعها بأنفسنا : بسياستنا الخرقاء الذاهلة عن الأولويات الحقيقية ذات العائد المجزي على قدرتنا، وبقلة ذكاء نخبنا الذاهلة عن حقائق العصر !

وإذا كان ثمة من قيمة للمقارنة بيننا وبين العدو ــ وهي ذات قيمة دائما ــ فمن المفيد التذكير بأن مجموع ما تصرفه الدول العربية ــ وهي عشرين دولة ــ على برامج البحث العلمي، في المجالات كافة، لا يصل إلى نسبة العشرين بالمائة مما تنفقه دولة إسرائيل على هذا القطاع الحيوي ! وهو دليل إضافي على الفارق بين نوع الإدراك الاستراتيجي للرهان العلمي والتِقَانِي في المعركة لدى كل من الحكومات العربية والدولة الصهيونية، بمقدار ما هو دليل على نوع النتائج التي تنتظر أية معركة بيننا وبين العدو في ظل شروط حقائق هذا الفارق !

وأخيرا، ليس أبلغ في التعبير عن تقاعسنا وهامشيتنا ــ في باب العلم وقيمة التنمية العلمية في المعركة ــ من أن خبرتنا العلمية العربية المتكونة خبرات مهدورة على أوضح وأفضح ما يمكن أن يكون عليه الهدر (والإهدار) ! إن قسما عظيما من خبرتنا ومن طاقتنا العلمية غير موظف داخليا في برامج التنمية الوطنية، إما لأنه عاطل عن العمل (حيث لدينا ما لا يقل عن ربع مليون من خريجي الجامعات العرب بدون شغل !) أو لأن عمله ليس مفيدا، بسبب توظيفه في قطاعات غير منتجة لغياب برامج ومشروعات التنمية العلمية والاقتصادية ! والأفظع من ذلك كله، أن ثمة عشرات الالاف من العلماء والخبراء العرب، في المهاجر الأمريكية والأوروبية، يعملون في قطاعات ومشروعات التنمية الاقتصادية والبشرية لدول أخرى (بعضها في حالة عداء وصراع معنا !)، تضيع على بلادنا فرص الاستفادة منهم لأسباب مختلفة وغير ذات معنى : لأسباب سياسية (القمع والاضطرار إلى اللجوء السياسي)، أو اقتصادية ــ اجتماعية (الهرب من شبح العطالة والتهميش)، أو مؤسسية ــ تخطيطية (غياب بنى استقبال لتوظيف هذه الخبرات العلمية !). وإذ نَتَفَنَّنُ نحن العرب ــ وبحنكة لا نحسد عليها ــ في تبديد مواردنا العلمية، ونتركها عرضة للضياع، والتهميش، والهجرة القسرية،

تجتهد «إسرائيل» في البحث عن الخبرات العلمية اليهودية في سائر مواقع انتشارها في العالم، وفي السعي إلى تهجيرها إلى فلسطين، بكل وسائل الإغراء المادي، للاستفادة من ثروتها في برامج التنمية المدنية والعسكرية لديها ! في هذا ما يكفي لبيان الفارق بين من يخطط للانتصار، ويعد له ما استطاع من قوة ومن رباط الخيل، وبين من يخطط للهزيمة. . . حتى دون أن يدري !

، ، ، وبعد، لن يكون في وسع العرب أن يكسبوا حربا في صراعهم مع المشروع الصهيوني، وهم في غربة كاملة عن واحدة من أكبر حقائق العصر هي : **أن التنمية العلمية قاعدة ارتكازية لأية تنمية أخرى ، وشرط حيوي لحيازة القدرة الاستراتيجية.** وحين سيهتدون للعمل بأحكام هذه القاعدة، ويصممون سياساتهم، وخياراتهم، وأولوياتهم، على خلفية الوعي بها، سيكونون في وضع أفضل لصناعة شروط انتصارهم، أو ــ على الأقل ــ لبناء تماسكهم وتوازنهم في مواجهة العدو، ووقف أسباب انقيادهم السهل إلى الهزيمة. لقد تعلموا في ثقافتهم، ومن عقيدتهم، أن «العلماء ورثة الأنبياء»، وعليهم ــ اليوم ــ أن يستكملوا هذه الإفادة بحقيقة جديدة : إن العلماء ليسوا أقل قيمة من الضباط والجنود، بل إن عمل هؤلاء رهن بعمل الأولين. ولو أمكن كل دولة عربية أن تنفق على قطاع البحث العلمي فيها ما تنفقه ــ سنويا ــ على شراء طائرة عسكرية واحدة (تسقط في أول مواجهة !)، لأمكن أن نكون على تخوم الخروج من التباسات مواقعنا المهترئة !

2- التنمية الاقتصادية :

للقدرة الاقتصادية صلة ارتباط شديد بالجاهزية في صراع تاريخي طويل الأمد من نوع الصراع العربي ــ الصهيوني. لا يتعلق الأمر في هذه الصلة بالحاجة إلى بناء اقتصاد حرب، أو اقتصاد قادر على التكيف مع ظروف الحرب، فقط، على ما في ذلك الأمر من أهمية فائقة، بل وحيوية، وإنما يتعلق ــ في المقام الأول ــ بالحاجة إلى إرساء أسس بنية اقتصادية إنتاجية، قادرة على إشباع الحاجات، وتوفير الأمن الغذائي لمجتمع يعيش ظروف الحرب كالمجتمع العربي. قد لا يكون في حيز الإمكان ــ في الأمد القريب

ـــ بناء اقتصاد إنتاجي عربي قوي يزود ـــ بفوائضه ـــ القدرة الدفاعية الاستراتيجية، ويحدث في وضعها الفني (التقني) نقله نوعية، وذلك بسبب الفجوة الرهيبة بين الموارد والسكان، وبسبب هشاشة البنى التحتية الصناعية في البلاد العربية، غير أنه ما من شيء يبرر الفشل في تحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائى في بلاد غنية بالموارد المائية، وبالمناطق الخصبة، وبالقوى العاملة في المجال الزراعي (حيث تمثل طبقة الفلاحين أوسع طبقة اجتماعية في التكوين الاجتماعي العربي)، ثم غنية بالموارد المالية القابلة للتوظيف في مشروعات زراعية، وفي مشروعات الصناعات الغذائية.

يكتسب التشديد على الأهمية الحيوية لعملية التنمية الاقتصادية في ميدان الغذاء قيمته من الأهمية الاستراتيجية للأمن الغذائى ـــ والأمن الاقتصادي إجمالا ـــ في مضمار تحقيق الأمن القومي. إذ ليس الأمن القومي هو جيش قوي يدافع عن الوطن والحدود فقط، بل هو ـــ أيضا ـــ **اقتصاد قوي يشبع الحاجات الاجتماعية، ويحمي السيادة الوطنية من ابتزاز الغني للفقير**، ويدافع عن استقلالية القرار السياسي الوطني. لقد سقطت دولة عظمى، مثل الاتحاد السوفيتي، حين عجزت عن تحقيق أمن اقتصادي وغذائى لشعوبها، على الرغم من قدرتها العسكرية الضاربة التي كانت تستطيع بها حماية حدودها، وحدود معسكرها «الاشتراكي»، بل وأمن حلفائها في العالم ! وها إن اليابان وألمانيا تستطيعان، اليوم، غزو العالم اقتصاديا، وتأمين سيادتهما، وتنمية هيبتها الدولية، حتى دون أن يكون لدى أية منهما جيش قوي يدافع عن حدودها.

وإذا ما تركنا تجارب الاخرين جانبا، وتأملنا في لائحة تجاربنا الطويلة، لتبين لنا أن نقطة ضعفنا الإستراتيجية كانت دائما اقتصادنا الذي لا يفي بحاجات الاستهلاك لدينا، فيدفعنا إلى الالتجاء إلى سدها من خارج ليس منصفا لنا في أفضل الأحوال. . .، وفي غالبها أيضا ! لم تجد الولايات المتحدة الأمريكية ـــ مثلا ـــ ما تبتز به المشروع الوطني والقومي الناصري، وخصوصا في عهد إدارة الرئيس ليندون جونسون، سوى صادرات القمح الأمريكية لمصر بموجب قرار الكونغرس الشهير (رقم480)، لفرض التنازل

عليه في قضية اليمن، والتسلح، ودعم حركة التحرر الوطني في إفريقيا، والموقف من «إسرائيل»، والعلاقة بالمعسكر «الإشتراكي»، وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية «الاشتراكية» في الداخل، وتجذير استقلالية قرار دول عدم الانحيار. . . وسواها، مستغلة حاجة مصر إلى القمح، وهو مادة استراتيجية بامتياز ! وها هي اليوم ــ وبعد ثلث قرن ــ تفعل الشيء نفسه مع نظم عربية ــ أقل ممانعة من النظام الثوري الناصري بما لا يقاس أو يذكر، فتستغل ضائقتها الغذائية والإقتصادية لفرض شروط سياسية مجحفة عليها، من طراز جرها إلى تسوية مهينة مع العدو القومي، لا تعادل ــ في حساب الوقائع والنتائج ــ سوى مصادرة إرادتها واستقلالية قرارها ؛ أو من قبيل إجبارها على البصم على سياساتها العدوانية ضد العراق، ودفعها إلى المساهمة فيها من خلال تأمين التغطية السياسية العربية لها !

حقا، لقد «كاد الفقر أن يكون كفرا»، على ما يقول الحديث النبوي المحمدي. والذين يحكموننا ــ بغير وجه حق دستوري ــ يكفرون، تحت وطأة حقائق ذلك الفقر، بكل ثوابت الأمة : أرضها، وسيادتها، وحقوقها، واستقلالها، وكرامتها. . . ، فقط لأهم يعجزون عن سدّ ذريعة الضغط عليهم : بناء استقلال اقتصادي هو شرطٌ لأي استقلال وطني، ولأي استقلال للقرار السياسي ! نعم، لم تكن جيوشنا قد انهارت إلى الحدّ الذي لا تستطيع معه أن تُبْدِي الحدَّ الأدنى من المقاومة للعدوانية الصهيونية : لقد قاتلت بشرف وكفاءة قبل ربع قرن (في حرب أكتوبر)، ثم في معركة بيروت العظيمة قبل أزيد من عقد ونصف، لكن اقتصادنا العربي انهار إلى الحدّ الذي زحف فيه الخوف والهلع علي نفوس أولي الأمر منّا، فما عاد في مُكْنَتِهِم غير أن يوقّعوا مستسلمين شروط «وقف إطلاق النار» في حرب اقتصادية خسروها، وأوقعت في صفوفهم عشرات ملايين من الجياع. . . ، فقط لأنهم لم يُعِدّوا لها العُدّة جيّدا، أو لأنهم ذَهلوا عنها في غمرة ذهولهم عن حقيقة مَرْكَزِيّة مسألة التنمية الاقتصادية في أي صراع سياسي وعسكري ! وها نحن اليوم أمام الحقيقة الفاقعة : لن نكسب معركة ضد المشروع الصهيوني، بل لن نكسب حالة التماسك في مواجهة زحفه، ونحن جياع :

ينهشنا الفقر، ويتسول بعضنا المساعدات، ويَرْهَنُ أكثرنا قراره لقاء لقمة يسد بها رمق جحافل المنكوبين بالفاقة والإملاق ! إن قوتنا في ساحة الصراع مع المشروع الصهيوني رهنٌ بقدرتنا على إنجاز هدف التنمية الإقتصادية المتوازنة التي تحررنا من الكفر (الفقر)، فتجعلنا مؤمنين بقضيتنا : والمؤمن بقضية عنها لا ينصرف.

3- التنمية السياسية الديمقراطية :

من «المصادفات» السيئة في التاريخ السياسي العربي المعاصر، وخاصة خلال العقود الأربعة الأخيرة (وهي عقود الصدام العربي مع «إسرائيل»)، أن الديمقراطية لم تكن مورداً سياسيا غائبا ــ ومُغَيَّباً ــ في الصراع مع المشروع الصهيوني، فحسب، بل نُظِرَ إليها طويلا ــ وبكل أسف بوصفها عائقا أمام المواجهة القومية لذلك المشروع، وسبباً في إضعاف تماسك الجبهة الداخلية أمام التحدي الذي يفرضه علينا ! ولقد دفعت الأمة العربية غاليا ثمن العمل بهذه الفرضية الخاطئة طوال المرحلة الماضية من الصراع مع الدولة اليهودية ! ذلك أنه جرت مياه كثيرة تحت جسر غياب ــ وتغييب ــ الديمقراطية في كياناتنا، كان لها أبلغ الأثر في إضعاف موقعنا في الصراع مع العدو : جرت حروب طاحنة وعبثية بين السلطة والمعارضة أنهكت الفريقين معاً، واستفادت منها «إسرائيل» (وخاصة منها حروب السلطة القومية والمعارضة الاشتراكية والإسلامية) ! واستعضْنا بسبب ذلك، في أحايين كثيرة، عن العدو الخارجي بعدوّ داخلي، دون أن ندري، معيدين ترتيب أولوياتنا على نحو خاطئ ! وأضعفنا جبهتنا الداخلية ــ التي إليها كنا نتطلع ونشخصُ بالأبصار ــ بالقمع السياسي وكبت الحريات العامة ! وأفْقَدْنا ثقة الشعب ــ بالقهر والاضطهاد ــ في عدالة القضية التي كنا نناضل من أجلها ! وأخيرا، قدّمنا عن أنفسنا ــ مختارين ــ الصورة التي كانت تريدها «إسرائيل» عنّا في رأي العالم : مجتمعات واحدية وديكتاتورية، معادية للحريّة، ولحقوق الإنسان، لتستثمرها ــ هي ــ ضدنا محاولة تقديم نفسها بوصفها «الواحة الديمقراطية» الوحيدة ــ والمحاصرة ــ في البيداء العربية الاستبدادية !

واليوم، ونحن في غمرة التكفير عن الخطيئة بطقوس «التوبة» التي نقدم عن موقفنا الماضي من الديمقراطية (في خطابات نقدنا ونقدنا الذاتي)، ما أحوجنا إلى إعادة وعي الأهمية الاستراتيجية للمسألة الديمقراطية في تطورنا السياسي والاجتماعي، و ـــ تحديداً ـــ في مجال صلتها بمعركتنا الوطنية والقومية ضد المشروع الصهيوني. وأول هذه الحاجة أن نعترف بأن الديمقراطية : نظاماً سياسيا، واجتماعيا، وثقافيا، ليست ضرورية فقط لتحسين موقعنا في الصراع مع المشروع الصهيوني، بل هي ـــ أكثر من ذلك ـــ ذخيرة استراتيجية حية في حوزتنا لكسب فصول هامة من معارك ذلك الصراع. ولعل هذه الحقيقة مما يَسْتَبِينُ أمرُها إذا ما نظرنا إليها على صُعُدٍ ثلاثة : على صعيد شرعية القرار السياسي الوطني وحريته، وعلى صعيد بناء وتحصين الوحدة الوطنية، ثم على صعيد الحاجة إلى هجوم سياسي، وثقافي، معاكس على المشروع الصهيوني :

فالديمقراطية ـــ ابتداء ـــ تحرر إرادة وقرار الحاكمين من الارتهان والاستتباع للخارج، بسبب من كونها تسبغ الشرعية الدستورية والوطنية على السلطة، وتمتع النخب الحاكمة بثقة المجموع الاجتماعي، الأمر الذي يرفع عنها الكثير من أسباب الخوف والتردد : الناجمة ـــ في الغالب ـــ عن فقدان الشرعية الداخلية، والاضطرار إلى التعويض عنها بشرعية خارجية يمنحها الأجنبي بشروط مذلة، ليس أقلها مصادرة القرار الوطني ! ولنا أن نتصور ماذا يعنيه أن تتمتع نظم عربية بشرعية دستورية ـــ ديمقراطية من شعوبها، ترفع عن إرادتها سيف الضغط والابتزاز الخارجي ؟ سيكون في وسعها ـــ في أقل الأحوال ـــ أن تتمتع بهامش حرية أوسع في اتخاذ قرارها، مطمئنة إلى رصيد الثقة الشعبية الذي تستند إليه، غير مجبرة على المساومة غير المبدئية على ثوابت وطنية وقومية عليا حفاظا على سلطتها.

والديمقراطية ـــ ثانيا ـــ مدماك أساس في بناء صرح الوحدة الوطنية، وفي تجنيد هذه الوحدة في المعركة مع العدو. إنها أرقى جواب سياسي واجتماعي حضاري عن مطالب «الأقليات» داخل المجتمع العربي، على النحو الذي تقدم فيه طمأنة كافية لحقوقها ومصالحها داخل وحدة الجماعة

الوطنية والقومية، وتقطع فيه الطريق على محاولات توظيف مطالبها ضد تلك الوحدة من قبل العدو، وخاصة إذا كان هذا العدو من النوع الذي يبحث عن ثغرات في الجدار الاجتماعي لخصمه، فيحاول تحريك وتغذية النعرات الطائفية والعرقية فيه، لإضعاف نسيجه وتدميره، ثم لإسباغ الشرعية على نفسه باعتباره يقوم ـــ هو ذاته ـــ على قوام ديني طائفي !

ثم إن الديمقراطية ـــ **ثالثا وأخيرا** ـــ هي «سلاح الدمار الشامل» الوحيد الذي نملكه في مواجهة القلعة الصهيونية المحروسة والمسيجة بسياج العصبية الدينية، وهوس الخرافة القديمة المتغذية بمشاعر الخوف من الذوبان في محيط ديني مختلف (المحيط العربي ـــ الإسلامي). ويزيد من شدة التحام الجمهور اليهودي، داخل هذه القلعة الطائفية، ملاحظته الفارق بين نظامه السياسي الديمقراطي، وبين النظم السياسية العربية المستندة إلى شرعية فئوية و عصبوية : الجيش، أو الطائفة . . . أو القبيلة، أو العشيرة، على نحو لا يمكن أن يتخيل فيه مستقبلا لليهود داخل هذه الكيانات السياسية. وعلى ذلك، فإن قيام نظم ديمقراطية عربية في المنطقة سيكون سببا في فضح المشروع الصهيوني ومحتواه ـــ باعتباره مشروعا طائفيا يؤسس دولة ومجتمعا على رابطة الدين ـــ ، وسببا في رفع الحجب والأستار عن زيف ديمقراطية دولته، باعتبارها ديمقراطية طائفية أولا، وباعتبارها نظاما سياسيا لتوزيع الامتياز والحيف بين اليهود على أساس أصولهم ومنابتهم ثانيا !

إن قيام مثل هذه النظم الديمقراطية في قلب المنطقة العربية، سيكون كفيلا بتقديم جواب سياسي حضاري عن مطالب الجماعات الدينية واللغوية المختلفة، وسيتحول إلى مركز سياسي جاذب، وقادر على فك التعبئة اليهودية القائمة على قوام ديني وصهيوني، وربما ـــ أيضا ـــ على استعادة «الإبن الضال» إلى أمته : اليهود العرب.

الفهرس

الأنفاق والآفاق

رؤية مستقبلية للصراع العربي - الإسرائيلي

«... ما زال في وسع عبارة "لا" أن تفعل الكثير، نعم، إنها غير قادرة على اجتراح المعجزات وعلى تحويل الاختلال الاستراتيجي إلى توازن استراتيجي. لكنها -بكل تأكيد- قادرة على إرباك النصر الاستراتيجي السهل...

غير أن هذه ال"لا" لن تكون بديلا من استراتيجية سياسية وبرنامج عمل للصراع مع الواقعة الصهيونية. فهذه الـ "لا" ليست أكثر من موقف رفض، والموقف لا يجيب سوى عن ظرفية طارئة وانتقالية، فيما صراعنا القومي مع العدوان الصهيوني أكبر من مجرد واقعة ظرفية مباشرة، إنه صراع من أجل البقاء بالمعنى الداروني الكامل للكلمة.

هذا الكتاب محاولة متواضعة للتفكير في هذه الاستراتيجية المستقبلية المطلوبة، لذلك، كان عليه -أيضا- أن يحمل بين سطوره لغة نقدية حادة للسياسات والخيارات البرنامجية القائمة، جنبا إلى جنب مع لغة الاحتمال، والاستشراف، والتوقع...



DMITRIENKO
Blason. 1973.

ISBN 9981-25-162-3

